

د. محمد الجوادي

النجوم المتعاقبة

فى كتابة تاريخ مصر المعاصر







هذا الكتاب

نقدم فى هذا الكتاب مجموعة من الدراسات المتنوعة عن عدد من النجوم المتعاقبة الذين برزت إنجازاتهم فى كتابة تاريخنا المعاصر، وهى دراسات متفاوتة الحجم والأسلوب تبعا لاختلاف الشخصيات وعطاء هذه الشخصيات وأسلوبها ومكانتها فى كتابة التاريخ ومكانتها من التاريخ.

وقد نشر بعض هذه الفصول على هيئة مواد موسوعية، ونشر بعض آخر على هيئة مقالات أو دراسات، وقدم بعضها الثالث لندوات فجمعتها إلى بعضها البعض على نحو مايرى القارئ.

وكنا قد أجلنا نشر هذه الدراسات مجتمعة فى كتاب على أمل أن نجد القدرة لأن نضم إليها كتابات أخرى لنا عن شخصيات أخرى، وللتوسع فيما كتبناه ولاضافة خلاصة ما احتوته كتبنا الأخرى من الآراء التى أبديناها تعقيبا على كتب و كتابات هذه الشخصيات، لكننا وجدنا أن هذا التروى يمثل صورة من صور لزوم ما لايلزم، وأن الفهارس الحديثة والوسائط الشابكية (أى المرتبطة بشبكة الإنترنت) كفيلة بأن تساعد القراء على هذا التضفير الذى يحبونه من دون ان نشغلهم هنا وهناك بآراء لى لا أظنها تعدو أن تكون متوسطة القيمة لولا ما فيها من روح التنظيم وخاصة الترتيب اللتين تقربان العلم، وتضبطان استنتاجاته، وتواكبان التاريخ، وتحققان تدقيقه.

ولسنا نشك أن بعض هذه الفصول تظل بمثابة نواة تتطلب التوسع فى تناول الإنجازات لكننا لانملك أن نترك الكل لأننا لم ندرك الكل.

وفى جميع الأحوال فإننا نتمنى أن نكون قد قدمنا فى هذا الكتاب ما يصور ما يوحى به عنوانه على نحو ما فعلنا فى كتبنا السابقة.

النجوم المتعاقبة

فى كتابة تاريخ مصر المعاصر

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م



٩٧ شارع المنتزه ـ ميدان ألف مسكن ـ مصر الجديدة

تليفون وفاكس : ٢٦٣٧٣٢٧٢ ـ ٠١٠٠١٦٣٣٧١٨ ـ ٢٦٣٧٤٢٧٣

Email: <shoroukintl@hotmail.com>

http://shoroukintl.com

د. محمد الجوادى

النجوم المتعاقبة

فى كتابة تاريخ مصر المعاصر



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

الجوادى، محمد.

النجوم المتعاقبة فى كتابة تاريخنا المعاصر/ محمد الجوادى.

ط١ . ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤م.

١٢٠ص؛ ٢٤سم.

تدمك 978-977-701-136-5

١ ـ المؤرخون العرب.

أ ـ العنوان ٩٠٧,٢٠٢

رقم الإيداع ٢٥٨٥٦/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 136 - 5

إهداء

إلى الصديق الكريم

الدكتور ماهر فوزى

المحتويات

الباب الثالث
مؤرخون فى مواقع الصدارة

الباب الرابع
المدرسة التاريخية فى الجامعة المصرية

■ ■ ■

هذا الكتاب

نقدم فى هذا الكتاب مجموعة من الدراسات المتنوعة عن عدد من النجوم المتعاقبة والذين برزت إنجازاتهم فى كتابة تاريخنا المعاصر، وهى دراسات متفاوتة الحجم والأسلوب تبعا لاختلاف الشخصيات وعطاء هذه الشخصيات وأسلوبها ومكانتها فى كتابة التاريخ ومكانتها من التاريخ.

وقد نشر بعض هذه الفصول على هيئة مواد موسوعية، ونشر بعض آخر على هيئة مقالات أو دراسات، وقدم بعضها الثالث لندوات فجمعتها إلى بعضها البعض على نحو مايرى القارئ.

وكنا قد أجلنا نشر هذه الدراسات مجتمعة فى كتاب على أمل أن نجد القدرة لأن نضم إليها كتابات أخرى لنا عن شخصيات أخرى، وللتوسع فيما كتبناه ولاضافة خلاصة ما احتوته كتبنا الأخرى من الآراء التى أبديناها تعقيبا على كتب و كتابات هذه الشخصيات، لكننا وجدنا أن هذا التروى يمثل صورة من صور لزوم ما لايلزم، وأن الفهارس الحديثة والوسائط الشابكية (أى المرتبطة بشبكة الإنترنت) كفيلة بأن تساعد القراء على هذا التضفير الذى يحبونه من دون أن نشغلهم هنا وهناك بآراء لى لا أظنها تعدو أن تكون متوسطة القيمة لولا ما فيها من روح التنظيم وخاصة الترتيب اللتين تقربان العلم، وتضبطان استنتاجاته، وتواكبان التاريخ، وتحققان تدقيقه.

ولسنا نشك أن بعض هذه الفصول تظل بمثابة نواة تتطلب التوسع فى تناول الإنجازات لكننا لانملك أن نترك الكل لأننا لم ندرك الكل.

وفى جميع الأحوال فإننا نتمنى أن نكون قد قدمنا فى هذا الكتاب ما يصور ما يوحى به عنوانه على نحو ما فعلنا فى كتبنا السابقة.

- أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى.
- النوافذ المتلونة فى كتابة تاريخنا المعاصر.
- الزوايا الكاشفة فى كتابة تاريخنا المعاصر .

وقد رتبنا فصول هذا الكتاب تبعا لسنوات ميلاد الشخصيات التى تتحدث عنها فصوله، ومن الطريف أن هذا الترتيب الذى اقتضته فكرة التعاقب قد جعل أول الفصول من نصيب طبيب وثانى الفصول من نصيب مهندس، وثالثها من نصيب سياسى ورابعها من نصيب صحفى، وهكذا، ولعل لله -سبحانه وتعالى- حكمة فى هذا لم نفهمها بعد.

من المهم أن أشير فى هذه المقدمة إلى أنى تناولت الشخصيات التى يتحدث عنها هذا الكتاب بمقالات أو دراسات فى كتب وموسوعات ومجلات أخرى، فقد كتبت عن الرافعى مثلًا فى أكثر من ثلاث موسوعات، كما خصصت فصلا من كتابى على مشارف الثورة لمدارسة مذكراته، وكتبت عنه مقالين لمجلة أكتوبر.

وإنى أدعو الله -سبحانه وتعالى- أن أكون قد أديت بهذا الذى كتبت بعض واجبى تجاه وطنى وأبناء وطنى، وأن يجد بعضهم بعض الفائدة فيما يقرؤون، وأن يجد البعض الآخر بعض المتعة فيما يطالعون، وأن نعيش حتى نرى فى وطننا كثيرا مما يستحق الفخر والإعجاب والتقليد.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسى أنى لا أخلو من الرياء فى كل ما أفعل.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يهدينى سواء السبيل، وأن يرزقنى العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم على بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين، والله -سبحانه وتعالى -أسأل أن يمتعنى بسمعى وبصرى وقوتى ما حييت، وأن يحفظ على عقلى وذاكرتى، وأن يجعل كل ذلك الوارث منى.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يذهب عنى ما أشكو من ألم وتعب ووصب وقلق، وأن يهبنى الشفاء والصحة والعافية، وأن يقيلنى من مرضى، وأن يعفو عنى، وأن يغفر لى ما تقدم من ذنبى وما تأخر. وأن يحسن ختامى، وأن يجعل خير عمرى آخره، وخير عملى خواتمه، وخير أيامى يوم ألقاه .

د. محمد الجوادى

الباب الأول

مؤرخون من مواقع الأستاذية

الفصل الأول

د. محمد درى الحكيم باشا
(١٨٤١ - ١٩٠٠)

المؤرخ الذى علم الطب والحكمة

(١)

كان الدكتور محمد درى الحكيم طبيبا مثقفا مفكرا جمع بين الثقافة و الطب على أكثر من صعيد: ممارسة وتعليما وتأليفا ونشرا. وقد عاش حياته واعيا لمعنى الخلود، ولمعنى القيمة، ولمعنى العطاء، كان بالغ المهارة فى العمليات الجراحية الدقيقة والخطيرة، وكان بالغ الدقة فى العلاج، واشتهر بدقة التشخيص، وصدق التنبؤ بمآل الحالة، وكان مستواه هذا يقترب من الإلهام، وكان حفيا بمتابعة نتائج عمله، مشغولا بمرضاه وتطور حالتهم الصحية. و كان حفيا بتسجيل بيانات المرضى، وكان حريصًا على إنشاء سجلات طبية لنفسه، فإذا جاءه مريض ذكر فى دفتر خاص بالمرضى اسم المريض، ومرضه، والعلاج الذى عالجه به، وتاريخ سير العلة بالتفصيل والإيضاح.

وكما كان الدكتور محمد درى الحكيم رائدا من رواد تدريس الطب باللغة العربية، فإنه كتب فى التاريخ كتابين مشهورين: «التحفة الدرية فى مآثر العائلة المحمدية العلوية» و«ترجمة حياة المغفور له على باشا مبارك» وقد استخرجه من الخطط التوفيقية وطبعه فى مطبعته.

(٢)

كان الدكتور محمد درى الحكيم أول الذين عرفوا باقتناء المجموعات العلمية من الكتب

والنماذج الطبية، وقد وصفت مجموعته التشريحية بأنها لم يكن لها مثيل حتى فى كليات الطب العالمية، وله مجموعة نفيسة من أعماله الجراحية أهداها لمستشفى قصر العينى حيث حفظت فى متحف الكلية تحت عنوان «مجموعة محمد درى باشا الحكيم»، وكان يقتنى مكتبة علمية نفيسة، اشتهرت فى عصره، وكان زملاؤه يرجعون إليها، لما ضمته من أهم المراجع العلمية، وقد قام بمفرده بجمع هذه المكتبة فى داره لتكون مرجعا لكل من يريد المزيد من العلم، ثم أنشأ بمفرده مطبعة خاصة لطباعة الكتب الطبية على نفقته.

(٣)

عرف الدكتور محمد درى الحكيم بأخلاق عالية قويمة، وكان طيلة حياته غيورا على مصلحة بلاده، محبا للفقراء، رؤوفا بهم.

ويذكر فضل الدكتور محمد درى الحكيم فى مواساته مرضاه فى أزمنة الأوبئة الوافدة ومعالجتهم بالعلاج المتاح، وكان من أوائل المتنبهين إلى أثر المناخ فى العمليات الجراحية، وهى عقيدة شبه ثابتة عند المصريين الذين ضبطوا حياتهم بالتقويم القبطى، وكانوا يرون أن العمليات الجراحية تكون أفضل مآلا إذا أجريت فى شهرى بؤونة وأبيب ويليهما كيهك وطوبة.

(٤)

ولد الدكتور محمد درى الحكيم فى قرية محلة أبو على إحدى قرى طنطا (١٨٤١)، وفى بعض المصادر أنه ولد ١٨٣٩، وكان والده السيد عبد الرحمن أحمد أحد فلاحى هذه القرية المتميزين الذين وفدوا إلى القاهرة فى عهد محمد على وبنوا أسرتهم فيها، وقد تعرف إلى كلوت بك وغيره من أعلام التعليم فى ذلك العصر، ومن الجدير بالذكر أن أشقاء الدكتور درى الحكيم قد درسوا الطب مثل شقيقهم .

(٥)

التحق الدكتور محمد درى الحكيم بمدرسة المبتديان (مدرسة الناصرية) (١٨٤٨)،

فمدرسة التجهيزية، ثم مدرسة أبى زعبل التجهيزية (التى صار مبناها فيها بعد مقرا لمدرسة الطب، ولم تكن هى نفسها فى ذلك الوقت مدرسة للطب، وذلك خطأ تقع فيه بعض الكتب والموسوعات)، ثم التحق بالمهندسخانة فى أثناء نظارة على باشا مبارك لها، ولكنه كان متعلقا بدراسة الطب، لا الهندسة، فطلب من أستاذه معاونته على الالتحاق بمدرسة الطب.

وقد ساعده على باشا مبارك على الالتحاق بمدرسة الطب حتى يحقق لنفسه ما اعتبره بمثابة رغباته الحقيقية، وميوله الطبيعية، وقد حفظ محمد درى هذا الجميل لعلى باشا مبارك، فأصدر (كما أشرنا) كتابا عن تاريخ هذا الرجل العظيم وطبعه فى مطبعته التى أنشأها فى حارة السقايين بعابدين وسماها «المطبعة الدرية لطباعة الكتب الطبية»، ولم تطبع هذه المطابع كتابا فى غير الطب سوى هذا الكتاب عن حياة على مبارك.

(٦)

بدأ محمد درى الدراسة فى مدرسة الطب (١٨٥٢) ونجح فى الامتحان السنوى، مكث بها سنتين إلى أن أغلقت وأمر بإلحاق طلابها بالجيش فألحق بإحدى أورط الجيش ممرضا بها، ونال رتبة الجاويش، وفى ٢٧ مايو سنة ١٨٥٥ ظهرت الكوليرا فى مصر فاشتغل بتمريض المرضى بها، وتروى أدبيات التاريخ عن هذه الفترة أن على بك علوى دعا تلامذة المدرسة الطبية إلى الديوان الخديوى بالقلعة فخرجوا إليها واصطفوا «وخرج إليهم (الوالى محمد) سعيد باشا بنفسه فى أبهة ملكه ومعه الدكتور محمد شافعى الحكيم ناظر المدرسة الطبية وغيره وفرز التلامذة بنفسه فجعلهم ثلاثة أقسام بحسب أعمارهم، فحديثو السن جدًّا أمر بطردهم من المدرسة، والمتوسطون ألحقهم بالشوشخانة السعيدية (وحدة عسكرية) والمتقدمون ألحقهم بالمدرسة العسكرية الحربية فى طرة، وكان درى من المتوسطين فى السن فألحق بالعسكرية، فصرفت لهم الملابس العسكرية، وخلت المدارس المصرية من علوم الطب والأطباء حتى صدرت الأوامر بالعفو عنهم وجعلهم ممرضين فى الجيش».

وهكذا وجد الشاب المتيم بالدراسة الطبية نفسه جنديا فى إحدى الوحدات العسكرية فى الجيش، لكنه بذكائه آثر أن يستمر فى دراسة الطب فى الكتب التى تصل إلى يده، وهكذا أصبح

طالب الطب ممرضا، وكانت معرفته بالطب تلفت النظر، وقد عرف عنه فى تلك الفترة أنه ممرض ممتاز، ولديه معارف طبية واسعة فاعتقد أطباء الجيش أنها مهارة فطرية، ولم يدركوا أنه كان يتعلم فن الطب بنفسه.

(٧)

بقى درى باشا فى وظيفة ممرض فى الجيش ينتقل من فرقة إلى فرقة كمجند بسيط (!!) حتى نال رتبة الجاويش، فلما انتشر وباء الكوليرا شارك فى علاج المرضى المصابين به، وكان شديد العناية بهؤلاء المصابين، وابتدأ من ذلك العهد فى تكوين آرائه العلمية، وتسجيل ملاحظاته الإكلينيكية عن هذا المرض ويبدو أنه سجل ملاحظاته عن الكوليرا منذ ذلك الحين إلى أن أتيح له أن ينشرها فى كتابه الصغير «الإسعافات الصحية فى الأمراض الوبائية الطارئة على مصر فى ١٣٠٠ هجرية»، وقد طبع هذه الرسالة على نفقته الخاصة فى المطبعة الأميرية.

وبعد أن أعاد سعيد باشا فتح مدرسة الطب أعيد إليها بعض طلبتها السابقين ومنهم محمد درى، الذى قيد ودرس بالفرقة الثالثة، وسرعان ما أتم دراسته بنجاح باهر أَهَّلَهُ لأن يعين مساعدا ومعيدا للجراحة فى المدرسة بمرتب ٣٠٠ قرش.

(٨)

لما سافر محمد على البقلى باشا فى صحبة الوالى سعيد إلى أوروبا (١٨٦١) نجح فى أن يقنعه بإرسال بعثة من أساتذة المدرسة الطبية إلى فرنسا، للاستزادة من العلم، والاطلاع على التقدم الطبى، وهكذا أرسلت بعثة ١٨٦٢ التى انضم إليها الدكتور درى الذى كان حينذاك من شباب الأطباء فى ذلك الوقت، وقد ضمت هذه البعثة أيضا الدكاترة: محمد فوزى، ومحمد عامر، وقاسم فتحى، وحمدى القطاوى، وعلى رياض، ومحمد زهران، وعقباوى أفندى.

فلما تولى الخديو إسماعيل الحكم طلب إليه الدكتور محمد شافعى بك إعادة الأطباء الكبار الذين سافروا فى هذه البعثة لحاجة البلاد إليهم فأعيدوا جميعا ما عدا درى لصغر سنه.

وفى أثناء هذه البعثة بزغ نجم الدكتور محمد درى فكان أنبغ المبعوثين وأكثرهم علما، وكان

راتبه فى أثناء البعثة ٣٠٠ قرش، وبقى الدكتور محمد درى فى باريس سبع سنوات حتى نال درجة الدكتوراه، وقد واصل دراسته على يد أشهر الجراحين، ومن هؤلاء: الدكتور فيلاتون، والدكتور نبليو، ويروى أنه لازم عيادة الأول الجراحية سنتين كاملتين كان فيهما الدكتور فيلاتون يعجب سرا بمواهب درى، وفى نهايتهما أظهر له إعجابه علنا على أثر عنايته بمريضة حالتها خطيرة عناية أخرجت الأستاذ فيلاتون من صمته، وقد قصد هذا الأستاذ المجمع العام فى المدرسة فخطب فى تلاميذها خطبة بليغة حثهم فيها على الجد والاجتهاد، مشيدا بمحمد درى.

(٩)

حصل درى على شهادة الدكتوراه فأراد رئيس البعثة إعادته إلى مصر من فوره، فتوسط له أستاذه الفرنسى كى يقضى بعض الوقت فى التدريس والعمل فى فرنسا، فلما وصل الخديو إسماعيل إلى فرنسا قابله الأستاذ الفرنسى وأثنى على درى ثناء عظيما، وشاركه الأطباء الفرنسيون هذا الثناء، فأمر الخديو إسماعيل بإعطاء درى جميع لوازمه، وأمر بإعطائه عدة كتب، وآلات جراحية، ومائة بينتو، ضمها درى إلى ما كان معه واشترى بها القطع التشريحية التى أحضرها معه إلى مصر، وبقيت أثرا له إلى الآن.

عاد الدكتور محمد درى إلى مصر (١٨٦٩) (وفى بعض المصادر أنه لم يعد إلا عام ١٨٧٢) فعين حكيمباشى قسم العطارين فى الإسكندرية مع الإنعام عليه برتبة الصاغقول أغاسى، ثم عين طبيبا ثانيا لقسم الجراحة فى مستشفى الإسكندرية، وبقى بها مدة من الزمن، وفى سنة ١٨٧٤ عين معلما أول للتشريح مع بقائه فى وظيفته فى مستشفى النساء، وأنعم عليه برتبة البكباشى.

(١٠)

ظل الدكتور محمد درى فى هذا المنصب إلى سنة ١٨٧٧، حيث نقل إلى القاهرة وعين معلما ثانيا لعلم التشريح، وجراح باشى مشفى النساء، وأنعم عليه برتبة أميرالاى، ثم عمل فى

مستشفى قصر العينى فى وظيفة جراح باشى ومعلم أول الجراحة، والإكلينيك الجراحى إلى سنة ١٨٨١، وفيها أنعم عليه برتبة المتمايز، وفى سنة ١٨٩٧ أنعم عليه برتبة الميرميران.

وقد ظل الدكتور درى يشغل وظيفة أستاذ أول للجراحة فى قصر العينى حتى تغيرت لغة التعليم فيها إلى اللغة الإنجليزية فأحيل إلى المعاش، ثم أصابه المرض بعد فقد صهره وابن أخيه حامد صدقى وتوالت عليه العلل حتى توفاه الله.

(١١)

مما يجدر ذكره أن الدكتور درى كان واحدًا من أطباء الجيش المصرى الذين سافروا للحرب ضد روسيا، وفى أثناء هذه الحرب عين حكيمباشى مستشفى أيا صوفيا، وأنعم عليه برتبة أميرالاى.

■ ■ ■

الفصل الثانى

أمين سامى باشا
(١٨٥٧ - ١٩٤١)

مهندس التاريخ

(١)

أمين سامى باشا مؤرخ مصرى عظيم قد يكون مغموط الحظ عند أساتذة التاريخ، وإن كان محفوظ المقام فى التاريخ نفسه.

أذكر للأستاذ أمين سامى باشا أنه كان أول من لقن أهل التاريخ وقرائه بطريقة علمية وعملية أن للتاريخ أبعادًا وأرقامًا وإحصاءات وأن هذه الأرقام والإحصاءات والحسابات لابد أن تسجل على هيئة جداول وكشوف وأن تقارن وتدرس المعانى المستنبطة من مقارنتها من تقدم أو اطراد أو تراجع أو نسبة وتناسب، ولهذا السبب فقد كان هذا الرجل الموسوعى حريصًا على اختيار اللفظ العربى «تقويم» ليصف أو ليسمى به عمله العلمى والتاريخى الضخم «تقويم النيل»، ومن الطريف أن التقويم اكتسب بفضل أمين سامى بعدا جديدا بالإضافة إلى معناه الاصطلاحى فى الدراسات التاريخية الذى كان قد استقر فى اللغة العربية على مدى العصور فأصبح يشير ويعنى أيضًا تقدير القيم والكميات وقياسها، وما تؤثر به فى فهمنا للتاريخ وكتابتنا للتأريخ، وهذا هو ما فعله أمين سامى فيما يتعلق بكميات المياه ومساحات الأراضى ومنتوجات الأرض.. إلخ.

وبالطبع فإن الحديث عن هذه الأمور الكمية لا يستقيم بدون ضبط التواريخ والأزمان وتعاقب أحداث التاريخ، وهكذا وجد أمين سامى نفسه أو وجدناه فى عمله يقدم نموذجًا فذًا

ومبكرًا للتاريخ الذى لايقف عند المعارك والانتصارات ولا عند الحركات والسياسات ولكنه يتناول جوانب الحياة جميعها من منطلق علمى رصين وكاشف ومعلم.

(٢)

ولد أمين سامى عام ١٨٥٧م وهو ابن الشيخ محمد حسن حسن البرادعى من قرية البرادعة بمركز القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية. كان أبوه وجده شيخين لقريته.

تخرج أمين سامى من مدرسة المهندسخانة فى عام ١٨٧٤م ثم اختار أن يشتغل بالتعليم، فعمل مدرسا ومفتشًا بنظارة المعارف وفى دار المحفوظات المصرية ثم ناظرا فى مدارس المنصورة و تولى نظارة مدرسة الناصرية «المبتديان» لمدة ربع قرن، فدار العلوم واختير عضوا فى مجلس المعارف الأعلى.

تم اختياره عضوا فى مجلس الشيوخ تقديرا لعلمه وفضله وبقى عضوا فيه حتى وفاته.

كان أحد أصحاب فكرة إنشاء النادى الأهلى المصرى وكان عضوًا فى لجنة التوثيق للنادى، وكان هو أول من اقترح اسم النادى الأهلى للرياضة فى ٢٥ فبراير ١٩٠٨..

توفى بالقاهرة فى٦ فبراير من عام١٩٤١، واطلق اسمه على شارع مهم فى حى السيدة زينب.

مؤلفاه التاريخيان المهمان هما (تقويم النيل) فى تاريخ مصر، ثلاثة أجزاء وملحق، و(التعليم فى مصر) وله أيضًا النفحات العباسية فى المبادئ الحسابية.

(٣)

كان أمين سامى بمثابة أول أستاذ جيل حقيقى، ذلك أنه كان ناظر المدرسة الأولى مكانة فى مصر، وهى المدرسة الناصرية التى لبت حاجة مصر إلى أن تكون فيها مدرسة تجمع بين أبناء الأسرة المالكة والطبقة الحاكمة وأبناء الشعب الواعدين الذين ينتظر أن يكون منهم حكام المستقبل، وهى نظرية تربوية ذكية، تمثلها فى بريطانيا كلية «أيتون» وقد مثلتها فى مصر

المدرسة الناصرية ثم بعد فترة طويلة مدرسة المتفوقين الثانوية النموذجية، ومع أنى من أبناء مدرسة المتفوقين - بل أصنف على أنى من نماذجها البارزة - فإنى أعترف بأن التجربة الأولى فى المدرسة الناصرية كانت أفضل بكثير بحكم زمن الإتقان والتجديد والجدية.

وليس هذا المقام مجالًا للحديث عن التفصيلات التاريخية لهذه المدرسة، ولكن يكفى الإشارة إلى أن هذه المدرسة ضمت ضمن من ضمت من تلاميذها فى دفعات مقاربة على ماهر الذى هو ابن وكيل وزارة الحربية ماهر باشا، وضمت سابقًا عليه مصطفى النحاس زعيم الأمة الذى اكتشف ذكاءه بالصدفة أحد الباشوات وهو صالح ثابت باشا فاصطحبه إلى المدرسة وقدم له فيها.

(٤)

كان لابد لهذه المدرسة الناصرية من قائد مرب وأستاذ جيل وكان هو أمين سامى باشا ولم يكن أحد فى جيله ليتفوق عليه فى هذه المهمة.

يعرف القراء عنى أننى أميل إلى القول بأن التكوين الحقيقى لقادة المستقبل هو تكوينهم فى المرحلة الثانوية لا فى المرحلة الجامعية، ولعلى وجدت فى أمين سامى ومدرسته هذا النموذج الذى يؤيد دعواى.

كان أثر أمين سامى فى تلاميذه عميقًا وإلى الحد الذى جعل أى مذكرات أو ذكريات لهؤلاء ومعاصريهم لا تكاد تخلو من ذكره ومن ذكر مآثره، ولهذا السبب نرى جنازته وقد سار فيها اثنان من حملة لقب صاحب المقام الرفيع هما مصطفى النحاس وعلى ماهر، وكان هذا أمرًا طبيعيًا أن يسيرا فى جنازة حضرة الناظر الذى كان مرورهم من أمام مكتبه خطوة يحسبون حسابها.

(٥)

ألف المؤرخ أمين سامى باشا كتاب تقويم النيل فى ستة مجلدات اشتملت على تقويم شامل لحال النهر ومقدمة طويلة توضح أسس مشروعه الطموح وتتحدث عن جهوده وأهدافه من هذا العمل.

واشتمل الجزء الأول من الكتاب على أسماء من تولوا مصر ومدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافة العامة وشؤون مصر الخاصة عن المدة المنحصرة بين السنة الأولى هجرية وحتى سنة ١٣٣٣ هـ تعادل من ٦٢٢م وحتى ١٩١٥ م.

(٦)

يؤرخ الكتاب فى جزأيه الأول والثانى حال النهر بأحوال حكام وملوك وكل من توالوا على حكم مصر، وفى هذا الجزء يورد أمين سامى باشا أسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم عليها، وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافة العامة وشؤون مصر الخاصة عن المدة بين سنة ٩٢٣ وسنة ١٢٦٤ هجرية، أو ١٥١٧ حتى ١٨٤٨ ميلادية. أى أن الكتاب يبدأ بحكم العثمانيين على مصر، مرورا بأحداث الحملة الفرنسية، وحتى عصر محمد على باشا.

ويتميز الكتاب بوجود العديد من الوثائق التاريخية لمدير مصلحة المساحة المصرية كابتن لاينسن بتاريخ ١٩٠٥ وبخط يده يطالب فيه أمين سامى بمعلومات عن مقاييس النيل.

يضم الكتاب أخبار الخلفاء و كتابات وأوامر وفرمانات صادرة منهم إلى رؤساء المصالح الحكومية، ويحصى قوة الجيش البرية والبحرية وإحصاء للقوات البرية من سنة ١٢١٨ حتى سنة ١٨٨٢، ويلخص تدرج نمو مالية الحكومة المصرية.

(٧)

ومن الطريف أننى لما قرأت حلقة ديوان الأهرام عن سنة ١٩٤١ التى تحدث فيها الدكتور يونان عن أمين سامى بمناسبة ما وجده من اهتمام الأهرام بهذه الوفاة ووصف الجنازة وما أعقبها من التكريم وإقامة تمثال لأمين سامى عجبت من أن يكون اسم الرجل لم يمر بذاكرة الدكتور يونان لبيب رزق وظننت أنه بخفة دمه المعهودة تعمد هذا الأسلوب للتشويق كى يصل إلى إبراز مكانة الرجل، لكنى فيما يبدو كنت مخطئًا، فقد حضرت اجتماعًا تاليًا اضطررت فيه أن أشرح بعض هذه المعانى باستفاضة كى أصور مكانة وعظمة هذا المؤرخ العظيم، واكتشفت عندئذ عذر الدكتور لبيب فى اندهاشه وحل هذا الاندهاش.

(٨)

والواقع أن القراءة عودتنى أن أنتبه إلى قيمة الأسماء التى تأتى عرضا فى وسط حديث مستطرد وكأنها المسلمات، وهكذا كان اسم أمين سامى يرد أمامى فى أدبيات التاريخ وذكرياته من قبل: واصطحبه إلى أمين سامى باشا ناظر الناصرية الذى احتضنه وقبله على الفور!!

(٩)

كذلك فإن ملاحظة طبيعة المؤسسة أو المؤسسات التى أطلق عليها اسم علم من الأعلام كفيلة بأن تدلنا على تاريخ وفاته من ناحية وعلى مكانته من ناحية أخرى وعلى ميدان نشاطه من ناحية ثالثة، فإذا كان اسم هذا الرجل قد أطلق على المدرسة البارزة فى حى الدواوين التى هى أقرب المدارس لوزارة المعارف والتى هى المدرسة التى تقع المطبعة السرية نفسها فى نطاق مسؤوليتها، والتى يحصل المواطنون من مكتب ملحق بها على صور شهاداتهم الدراسية القديمة، فإن هذا يعطينا فكرة عن قيمة هذا الرجل فى ذلك الوقت الذى لم تكن المؤسسات العلمية فيه لترحب باسم رئيس وزراء سابق على سبيل المثال.

(١٠)

ولنقرأ نص الدكتور يونان لبيب رزق:

«وليس مفهوما بدرجة كافية هذه الحفاوة البالغة بجنازة ناظر سابق من نظار وزارة المعارف، حتى لو كان قد نال عضوية مجلس الشيوخ، وهل مساهمته بكتاب «تقويم النيل» وحدها تكفى لأن تتقدم الجنازة ثلة من رجال البوليس وقوة بوليس البرلمان، وأن يشارك فيها عدد من كبار رجال الدولة على اختلاف مشاربهم، ففضلا على مندوب للملك ورئيس الوزراء كان هناك اثنان من أصحاب المقام الرفيع، مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد وعلى ماهر رئيس الوزراء السابق، ورئيس مجلس الشيوخ وأحمد حسنين باشا والوزراء وعبد العزيز فهمى باشا والأستاذ الريدى موفدا من «أم المصريين» والوزراء السابقون ووكلاء الوزارات وكبار

الموظفين ورجال التعليم وأعضاء البرلمان ورجال القضاء ومديرو البنوك وكثير من الأعيان والتجار، التفسير قدمه أحد تلامذة أمين سامى، مصطفى الشهابى مدرس الآداب بمدرسة الناصرية، وقد ذكر أن أمين سامى بقى ناظرا لهذه المدرسة لمدة ربع قرن، وأنه تخرج فيها خلال هذه الحقبة عدد من أقطاب الدولة فى مصر، وهم مدينون لناظرهم القديم، إذ كانت نشأتهم على يديه، فهذبهم وأعدهم للحياة إعدادا حسنا فى مرحلة التعليم الابتدائى، وهى أساس مراحل التكوين للمستقبل. وآثر الأستاذ الشهابى أن يذكر أسماء بعض من هؤلاء، فجاء فى طليعتهم كل من أصحاب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وعلى ماهر باشا، ومنهم حسين سرى باشا وإبراهيم دسوقى أباظة وغيرهم».

(١١)

بعد وفاته قرر أساتذة المدرسة وطلابها الاكتتاب لصنع تمثال فى فناء المدرسة، وأقامت جماعة «أبناء الناصرية» مسابقة لهذا فاز فيها المثال مصطفى متولى، وقد قدمت الأهرام صورة للتمثال وصانعه فى عددها الصادر يوم ٨ نوفمبر، وأعلنت أن النية متجهة للاحتفال بتنصيبه فى فناء المدرسة فى فبراير التالى احتفالا بالعيد الثمانينى لها!

■ ■ ■

الفصل الثالث

أحمد شفيق

(١٨٦٠ - ١٩٤٠)

أول مؤرخى القرن العشرين

(١)

قبل أن أبدأ يسعدنى أن أقول إن هذه الدراسة تدين بكثير مما فيها للدكتور عبد العزيز رفاعى وكتابه العظيم: أحمد شفيق المؤرخ.. حياته وآثاره، الذى صدر عن الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤ ومن الحق أنى اختلفت معه فى كثير من الاستنتاجات والتسبيب والربط والتقييم والعرض إلا أن فضله يظل سابغا.

(٢)

استعمل النقاد العرب لفظ «المخضرمين» فى وصف الشعراء الذين قدر لهم أن يعيشوا فى عصرين متعاقبين مختلفين، ويبدو هذا اللفظ منطبقا على أحمد شفيق الذى عاش أكثر من عصرين، لكنه من باب الطرافة عاش فى القرنين التاسع عشر والعشرين، وعاش فى كل من هذين القرنين قدر ما عاش فى القرن الآخر، وقد كان واحدا من مجموعة من الأفذاذ الذين قدر لحياتهم أن تتوزع بالعدل والمساواة على القرنين، فقد عاش أحمد شفيق (١٨٦٠ ـ ١٩٤٠)، أى أنه عاش أربعين عاما فى كل قرن، أما المنفلوطى «أمير البيان» فقد عاش أربعة وعشرين عاما فى كل قرن (١٨٧٦ ـ ١٩٢٤)، وأما شوقى «أمير الشعراء» فقد عاش اثنين وثلاثين عاما فى كل من القرنين (١٨٦٨ ـ ١٩٣٢)، وأما الشيخ محمد رشيد رضا فقد عاش خمسا وثلاثين عاما فى كل قرن من القرنين (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥).

(٣)

أحمد شفيق بلا شك هو مؤرخ عصره، ومع أنه كان رجلا أكاديميا من طراز متقدم فى تأهله و فى مؤهلاته كذلك فإننا لا ندرى سرًّا لروح التعالى التى يعامله بها أساتذة التاريخ الحديث المعاصرين، إذ نرى كل واحد منهم يحرص على أن يصور الأمور كما لو أن أحمد شفيق لا يحظى برضاه الكامل، على نحو ما يفعلون مع الرافعى، مع أن هذا الرجل هو صاحب الفضل الأول علينا جميعا فى مناطق كثيرة من التى عملنا فيها، وقد نقلنا كثيرًا عما مهده وهيأه ولخصه لنا، مع هذا فإن آفة الجامعة المصرية فى استعلائها غير المبرر تدفع أحد أساتذتنا إلى القول بأن أحمد شفيق كان مؤرخا من النمط القديم، أو من النمط قبل الأكاديمى، وكأن التاريخ اخترع فى الجامعة!!

ويصفه آخر بأنه من طراز مؤرخى الحوليات، وكأن التأريخ بالحوليات سبة أو نقيصة أو شىء مما لم يحسب من التاريخ.

ويشير ثالث إلى افتقاده الحديث الأيديولوجى، مع أن الحديث الأيديولوجى هو الذى أفسد التاريخ على يد أساتذتنا حتى أصبح التاريخ فى كثير من فصوله التى كتبوها غير قابل للقراءة، ولا للتعامل معه باعتباره كائنا حيا، والتاريخ فى واقع الأمر لا يصلح إلا أن يكون كائنا حيا بكل ما تعنيه كلمة الحياة.

(٤)

إذا ما تركنا الأحكام الجائرة «المتظاهرة بالعلوية» على أحمد شفيق، راعنا أن نجد كل الذين كتبوا عن الرجل باستثناء (نادر) قد استسهلوا فى كل ما كتبوا أن ينقلوا عن الأستاذ عباس محمود العقاد، وهو أمر مفهوم فقد كان العقاد نموذجا عالميا تغرى كتاباته الواسعة العريضة بالنقل لأنها نسيج حى جاهز يمكن للجميع أن يستخدموه فى صناعة كل ما يضعون عليه أسماءهم، ومن العجيب أننا نحس بأن ما قرأه هؤلاء لأحمد شفيق نفسه من مذكراته التى عبر بها عن نفسه وعن تجربته يقل عما قرؤوه للعقاد فى التعريف به، وهكذا فإن الكتابة عن أحمد شفيق لاتزال متأثرة بالمنهج العقادى حتى مع إنكار الكاتبين للعقاد وإنكارهم النقل عنه، واكتفائهم فى أحسن الأحوال بالإشارة إليه فى هامش واحد من الهوامش ذرا للرماد فى العيون.

(٥)

ومن الطريف أن العقاد استشهد فى الكتابة عن أحمد شفيق ببعض نصوص أحمد شفيق نفسه، وهذا أمر طبيعى، لكن المدهش أن أساتذتنا الذين كتبوا عن أحمد شفيق لم يستشهدوا بفقرات أخرى من أحمد شفيق، وإنما اكتفوا بما انتقاه لهم الأستاذ العقاد، وأعادوا كتابة التعليق على نصوص أحمد شفيق بأسلوبهم، مما أضاع علينا فى نقولاتهم أن نستمتع بإشراقة العقاد وفلسفته.

(٦)

وفى جميع الأحوال، على نحو ما يقال للخروج من مثل هذه الجزئية، إلى الجزئية الأكبر، فإن أحمد شفيق يظل اسما بارزا فى الأدبيات التاريخية بما يجعل التعليق عليه وعلى أعماله أكبر من أن يكون مجالا لمقالة واحدة، أو فصل واحد، ذلك أن هذا الرجل قد غطى بقلمه أحداث ما لا يقل عن ستين عاما مبديا فيها آراء تفرد بها وانفرد بها، فقد تفرد بقدرة متميزة وخاصة على الحكم على الأمور، كما انفرد بكثير من المعلومات التى لم تتهيأ لغيره على نحو ما تهيأت له.

(٧)

ونعود لنفصل القول فى عصر أحمد شفيق أو فى الحقبة التى أرخ لها فنقول بوضوح وإنصاف وثقة: إنه هو أبرز مؤرخى الحقبة التى عاشها ووعاها أى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والربع الأول من القرن العشرين، وهو صاحب أوفى مذكرات نشرت فى النصف الأول من القرن العشرين، وهو الأول بين رجال الحاشية الذين كتبوا الوقائع التاريخية وعلقوا عليها.

(٨)

حقا فقد كان أحمد شفيق بلا مجاملة هو مؤرخ العصر الذى عاشه، وقد عاشه قريبا من الحاكم، ثم عاشه بماض طويل هيأ له فى الفترة التالية لابتعاده عن الحكم أن يطلع، وأن يخالط،

وأن يناقش، وأن ينظر إلى تجربته هو نفسه من شرفة التاريخ، وهذه نعمة لا يوازيها إلا أن يكون صاحبها إنسانا سويا على نحو ما كان أحمد شفيق، وهكذا قدر لأحمد شفيق أن يكون جزءا من الضمير المصرى على مدى عصوره، وهو يمثل الحلقة التى تصل بين الجبرتى والرافعى، ويغطى معظم الفترة الواقعة بين الرجلين، ومع هذا فإن أساتذتنا سيسمونه مؤرخ حوليات، وسوف يظلون يتعالون على مذكراته ما قدر لهم أن يتعالوا.

(٩)

ومن الحق أن ننصف أحمد شفيق فى وسائله التى أنجز من خلالها عمله، فقد كان ذكيا إلى أبعد حدود الذكاء فى اختيار القوالب التى كتب فيها تجربته، وكتب فيها عصره، وباختصار شديد فإنه يمكن لنا أن نلفت النظر إلى حقيقة أنه كتب التاريخ من خلال المذكرات فى الحقبة التى كان له فيها دور مؤثر فى صناعة التاريخ، ثم كتب التاريخ من خلال الحوليات فى الحقبة التى قدر له أن يعيشها بعد اعتزاله الحكم، وفى هذين الميدانين العظيمين (الحوليات والمذكرات من قبلها) تجلى الرجل إنسانا رائعا، وكاتبا مبينا، وعالما محققا، ومؤرخا مدققا، وقاضيا عادلا، وباحثا واعيا لحقائق المجتمع، والاقتصاد، والعلاقات الدولية، وحركة التاريخ.

(١٠)

ومما لا تفوتنى الإشارة إليه أن الدكتور عبد العظيم رمضان كان صاحب فضل فى إعادة نشر مذكرات أحمد شفيق التى كادت تندثر، حتى إنه لم يعثر على أحد أجزائها إلا فى مكتبة صديقه وصديقنا الممثل القدير، الفنان الأستاذ أسامة عباس، وقد أشار إلى هذا فى تقديمه، كما أنه أشار إلى تفضيله فكرة الأجزاء الأربعة على الأجزاء الثلاثة التى ينقسم الجزء الثانى فيها إلى قسمين، ومع هذا فإن بعض الذين يكتبون عن أحمد شفيق يتجاوزون هذه الحقيقة، وكأنما لم يكن للرجل فضل فى نشر ما لم يروه إلا على يديه!!

ومن المؤسف أن مثل هذا السلوك يكاد يطغى على سلوك كثير من الذين خلفوا عبد العظيم رمضان دون أن يرثوا بعض نبله، أو مجده، أو إنجازه.

(١١)

ولد أحمد شفيق فى ١٨ مايو سنة ١٨٦٠، واسمه مركب، أما اسم والده فحسن موسى، وقد شغل والده عدة وظائف مهمة فى عهد الوالى سعيد، والخديو إسماعيل، والخديو توفيق، فكان باشكاتب مديرية الشرقية، ورئيس قلم الدعاوى بمعية الخديو سعيد، ونائب قلم التحرير العربى بالداخلية، وغير ذلك من الوظائف المهمة، وقد أدرك أحمد شفيق بذاكرته مطلع عهد الخديو إسماعيل حيث كان والده رئيسا لقلم الدعاوى (العرضحالات)، ثم رئيسا لقلم الإدارة المالية بعد ذلك، وقد استقال من هذه الوظيفة بسبب عدم موافقته لسياسة إسماعيل المفتش، ثم نقل ليكون باشكاتب بيت المال، ثم مفتشا بالحقانية، وعرف عنه فى ذلك إجادته للطرق الحسابية التى كانت معرفتها وقفا على الأقباط دون المسلمين، وكانت آخر وظيفة تقلدها فى عهد توفيق هى مأمور مالية الدقهلية، وقد بقى بها حتى توفى فى مايو سنة ١٨٨٣.

أما والدته فكانت شركسية من معاتيق السيد على البكرى.

(١٢)

بدأ أحمد شفيق تعليمه فى الكتاب على النمط السائد فى عصره، وقد أدخل كتابا يقع أمام منزله، ثم انتقل منه إلى مكتب على أفندى التركى، إلى الأمام من منزل مرعشلى باشا بحارة التمساح فى حى عابدين، فمكث به مدة انتقل بعدها إلى مكتب مصطفى فاضل أمام جامع بشتك بشارع درب الجماميز، وكان من زملائه السابقين فى ذلك المكتب بطرس غالى.

تلقى أحمد شفيق تعليمه المدرسى فى مدرسة المبتديان ثم المدرسة التجهيزية، التى بقى بها عاما آخر، لكنه ما لبث أن نال عطف توفيق فنقله إلى مدرسة جديدة هى مدرسة القبة.

وقد حظى أحمد شفيق بالعطف من توفيق أكثر من سائر التلاميذ فى مدرسة القبة.

وكانت تقام فى المدرسة حفلة سنوية لتوزيع الجوائز على المتفوقين، وقد نال جائزة هى كتاب «تاريخ الهند» فى ثلاثة مجلدات ضخمة باللغة الإنجليزية، ومعها رقعة عليها شعار ولى العهد مع كلمة الإهداء بخط يده.

(١٣)

بدأ أحمد شفيق حياته الوظيفية فى الديوان الخديوى بأداء عمل بسيط ومحدود، اقتصرعلى تلقى الرسائل الفرنسية الصادرة من الديوان ليثبتها فحسب فى دفتر الصادر دون أن يسمح له رئيساه بتلخيص الرسائل الواردة.

وأخذ أحمد شفيق يلح فى أن ينال بعثة للدراسة فى الخارج حتى بلغ الرابعة والعشرين، فتمكن أن ينال موافقة الخديو توفيق على أن يسافر فى بعثة إلى فرنسا (١٨٨٤) لكن التنفيذ تأجل عاما لانتشار الكوليرا فى مرسيليا، ثم أذن له الخديو بالسفر (أول نوفمبر ١٨٨٥) فسافر إلى نابلى ثم إلى مرسيليا ثم إلى باريس.

(١٤)

وفى باريس أمضى أحمد شفيق ثلاثة أشهر فى الدراسة التمهيدية التحق بعدها فى أول أكتوبر ١٨٨٥ بمدرسة العلوم السياسية ولكن دون أن ينقطع عن تلقى دروسه الخاصة، ثم بعث إلى مصر كتابا يلتمس فيه مد إجازته، وذلك بمقتضى شهادة صحية فمدت ثلاثة أشهر أخرى.

ولم تكن مدرسة العلوم السياسية التى التحق بها أحمد شفيق ذات صبغة حكومية، بل كانت معهدا فرنسيا حرا يتمتع بمنزلة علمية كبيرة، وكان يتولى التدريس فيه أساتذة وعلماء أخصائيون، وكانت الدراسة فيه تنقسم إلى أربعة أقسام: المالى، والمستعمرات، والإدارى، ثم السياسى، ونظرا لأن خريجى هذا القسم الأخير كانوا يتولون مناصب السلك السياسى فى فرنسا والوزارات، فقد اختار أحمد شفيق الانتظام فيه، وفيه درس التاريخ السياسى من ١٦٤٨ إلى ذلك العهد ثم تاريخ أوروبا المعاصر، والمسألة الشرقية ١٨٥٦، والجغرافيا، والتجارة الخارجية، والقانون الدولى العام والخاص، وكانت المحاضرات تلقى بطبيعة الحال باللغة الفرنسية.

(١٥)

ولما بدأت مدرسة العلوم السياسية عامها الدراسى الجديد بعد عطلة الصيف فى منتصف أكتوبر سنة ١٨٨٦ بدأ فى وضع رسالتين يتقدم بهما للامتحان النهائى، وقد نصحه بعض أساتذة المعهد فى ١٤ فبراير ١٨٨٧ أن يختار موضوعا تاريخيا يتصل بوطنه فاختار موضوع: «سياسة

فرنسا فى مصر ابتداء من عهد المراقبة الثنائية إلى عصرنا»، ثم تقدم لامتحان الدبلوم فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨٧ فنجح، ولما علمت السراى بنجاحه أنعم توفيق (الخديو) عليه بالرتبة الثانية.

وقد التحق شفيق بكلية الحقوق بجامعة باريس ونال شهادة الكفاءة فى الحقوق، وهكذا أهل نفسه بأكثر من شهادة مما أعطاه ثقة فى النفس وقدرتها على مواجهة تقلبات الحياة الوظيفية فيما بعد.

(١٦)

وفى باريس تعرف أحمد شفيق، بحكم وضعه الذى أتى به من مصر، على كثير من الشخصيات الكبيرة، وشاهد الحدائق الجميلة المنسقة، والمنشآت الضخمة الحديثة كدار المسكوكات، ومصنع سفر للخزف، والجمعية الجغرافية، والكنائس، ومجلس الشيوخ، ومجلس النواب، كما تعرف على ملاهى باريس ومسارحها الجميلة، وقد نقلت فى كتبى عن باريس كثيرًا مما صور به ما صاغه لنفسه من فكرة مكتملة عن جوانب المجتمع الباريسى، كذلك فقد حضر الكثير من الحفلات، وتعرف إلى بعض الأسر الباريسية من الطبقة الوسطى، كما شهد أعياد باريس وحفلاتها، وقام بعدة زيارات رسمية وقام برحلة للأقاليم الفرنسية.

(١٧)

وفى أثناء إقامته فى فرنسا قام أحمد شفيق برحلة إلى لندن حيث زار كاتدرائية سان بول، ودار البلدية، وبنك إنجلترا، وبعض الكبارى، وميدان الطرف الأغر، ودار البرلمان، وهايد بارك، وحديقة الأسماك.

وفى صيف ١٨٨٧ زار ألمانيا: استراسبرج (التى كانت فى ذلك الوقت مدينة ألمانية)، ثم بادن بادن، وهايدلبرج، والغابة السوداء، وكولونيا، وميونيخ.

وزار النمسا فطاف فيينا وضواحيها، ومنها اتجه إلى سويسرا فاستمتع بمناظرها الجميلة.

ثم رحل إلى إيطاليا فزار ميلانو وألم بمعالمها ومكتبتها، وزار جنوه، وبيزا، وروما، ونابلى، وفلورنسا، والبندقية، ومنها عاد إلى فيينا ثانيا.

ثم سافر إلى بودابست وشاهد مدينة برلين، ثم عاد منها إلى باريس فى ٢٤ سبتمبر ١٨٨٨ .

(١٨)

وفى سنة ١٨٨٩ زار أحمد شفيق معرض باريس، وفيه قابل ولى العهد (الخديو) عباس وأخاه الأمير محمد على توفيق وسار فى معيتهما مرشدا، ثم تابعهما إلى فيينا (وكان عباس لايزال طالبا، ووليا للعهد)، ومنها إلى البندقية، ثم أخيرا إلى مصر، وقد أصبح أكثر اكتمالا وثقة بنفسه، وأكثر استعدادا لتولى الوظائف والتدرج فيها.

(١٩)

صعد نجم أحمد شفيق مع تولى الخديو عباس حلمى حكم مصر فى يناير ١٨٩٢، ويمكن القول بأنه كان هو العين الأولى التى رأى بها الخديو الشاب كبار رجال الدولة حين أصبح حاكما لهذه الدولة، بيد أنه لم يفرض رؤيته على الخديو ولا فرض نفسه عليه، وإنما كان حريصا على الثقة والصدق والأمانة دون أن يسعى لإقصاء غيره، أو الاستئثار بحاكمه.

انتقل أحمد شفيق رئيسا لقسم الترجمة للمعية فى ١٣ فبراير ١٨٩٢ بعد شهر من تولى عباس حلمى الحكم، وكان عباس قد عين ثلاثة رؤساء للدواوين الخديوية: محمود فهمى رئيسا للديوان العربى، ومحمد شكرى رئيسا للديوان التركى، ودمترونو رئيسا للديوان الإفرنجى، أما المسيو روليه أستاذ عباس حلمى وأستاذ الاقتصاد السياسى فى مدرسة العلوم الشرقية بفيينا فعين سكرتيرا عاما للديوان الخديوى.

(٢٠)

وفى السنوات الأولى من عهد الخديو عباس كان أحمد شفيق واحدا من الشبان الوطنيين الذين حاول عباس حلمى، بالاتفاق مع مصطفى كامل، أن يبدأ بهم (١٨٩٥) لجنة سرية ضد الاحتلال البريطانى، ومن الطريف أن هذه اللجنة كانت تضم من المصريين أحمد شفيق، وإسماعيل الشيمى، ويوسف صديق، ومحمد سالم، كما كانت تضم نائب الجالية الفرنسية فى مصر الذى كان على اتصال بممثل فرنسا فى مصر، وقد انضم إلى هؤلاء المستشاران القضائيان الأجنبيان، والعضو الفرنسى للسكة الحديد.

وتشير المراجع التاريخية إلى أن أحمد شفيق أسهم فى التنظيم السرى السياسى بأمانة، ولعب أيضا دورا فى التنظيم السياسى الذى شكل داخل الجيش فى مواجهة الاحتلال.

(٢١)

كان أحمد شفيق فى حقيقة الأمر يمارس اختصاصات المستشار السياسى، ودور السكرتير الخاص مع أنه لم يكن يشغل المنصب، وقد نال ثقة عباس، فلما مات روليه فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧ صدر الأمر فى ١٦ منه بتعيينه سكرتيرا خاصًّا محله، وزادت مكانته بين الحاشية، وشيئا فشيئا حتى غدا الرجل الأول بعد عباس، وتنامت ثقة الخديو فيه، حتى إنه اصطحبه لما سافر خفية إلى برلين.

(٢٢)

ولما استقالت وزارة مصطفى فهمى (التى طال عهدها بالحكم) كلف الخديو بطرس غالى بتشكيل الوزارة (١٩٠٨)، وقد فاتح بطرس الخديو فى رغبته فى اختيار أحمد شفيق ناظرا للمالية بدلا من فخرى باشا الذى اعتذر عن قبول هذا المنصب، لكن الخديو فضل إبقاء شفيق فى الديوان لعدم الاستغناء عنه، مع العمل على إقناع فخرى باشا، فلما اعتذر فخرى باشا أشار أحمد شفيق على الخديو بتعيين أحمد حشمت وكيل حزب الإصلاح بدلًا من فخرى، وزيرا للمالية، وكان هذا مؤشرا على زيادة ثقة الخديو بشفيق وإخلاصه فى عمله، وقد تأكدت هذه الثقة حين أمر سنة ١٩٠٩ بزيادة راتبه ٤٠٠ جنيه.

لكن الأمور تطورت بعد عامين فإذا بشفيق يقبل أن يعين مديرا للأوقاف، وكان هذا المنصب موازيا فى سلطاته لوزير الأوقاف (وكانت وزارة أو نظارة الأوقاف قد ألغيت عقب الاحتلال)، ورغم ما عرف عن تمسك الخديو بإبقاء شفيق فى المعية فإنه وافق على تعيينه فى ذلك المنصب، وأصدر قراره بتعيينه فى ٢٧ مارس سنة ١٩١٠.

(٢٣)

وسرعان ما أثبت أحمد شفيق قدرات إدارية فائقة فى عمله مديرا للأوقاف، فقد تمكن سريعا من الإلمام بحالة مرافق الأوقاف من المساجد وغيرها، ونجح فى إدخال نظم جديدة للإدارة

وقرر توزيع السلطة بين الموظفين، وتوسيع اختصاصاتهم، وجمع كبار موظفى الديوان وتدارس معهم الأمر، وفوضهم سلطات واسعة من أجل الإصلاح.

ثم بدأ فى تفقد مأموريات الأوقاف فى الوجه البحرى للوقوف على ما كان ينقصها من مرافق وتجهيزات، وأصلح من نظم التكايا وضمنها سجلات تسجل فيها ما يتسلم من الصدقات منعا من التلاعب، وأخذ ينظم طريقة استخدام الموظفين، واتخذ طريقة جديدة لإعدادهم فى الدرجات الصغيرة وتدريبهم على العمل.

وواصل زيارة منشآت الأوقاف فى الصعيد ثم فى السودان.

(٢٤)

وإلى شفيق باشا يعود الفضل فى إنشاء الشعبة الأزهرية لترقية الوعظ والخطابة.

كما أنه قرر فرش المساجد الكبيرة بالبسط الثمينة، وأدخل نور الكهرباء فى المساجد الكبرى فى المدن التى تتوافر بها الكهرباء، وأنشأ قسم الصحة فى المستشفيات التابعة للأوقاف والعيادات والملاجئ وغيرها.

ووضع نظاما جديدا للمخزن العمومى يضمن حفظ الوارد والمنصرف من الأدوات والأدوية لجميع الأماكن الصحية، وإلى عهده فى الأوقاف يرجع الفضل فى إنشاء اثنين من أبرز معاهدنا الأزهرية و بالأحرى جامعاتنا الأقليمية المبكرة، فقد شيد معهدا فخما لطلبة العلم بطنطا على النظام الحديث، وكذلك معهدا لطلبة العلم بدمياط.

(٢٥)

لكن أحمد شفيق أحيل إلى المعاش سنة ١٩١٢ من هذا المنصب بسبب إصراره على الانحياز إلى النزاهة.

وهذه هى قصة استقالته على نحو ما رواها مؤرخ حياته الدكتور عبد العزيز رفاعى نقلا عن المصادر المتاحة، وفى مقدمتها، بالطبع، مذكرات شفيق نفسه:

«طلب الخديو أن تشترى الأوقاف أرضا (يملكها) عن طريق الاستبدال وأراد ثمنا غاليا

لها، لكن شفيق (رأى) تأليف لجنة لفحص الأرض وتقدير الثمن المناسب، ولما وجده الخديو عسرًا لا ينثنى أغراه بمنحه فائدة الصفقة فأبى أن يتصرف تصرفا غير قانونى، مادام موجودا فى ديوان الأوقاف، وكانت هذه الصفقة (وهى المعروفه بصفقة أرض المطاعنة) سنة ١٩١٢».

«ولما عاد شفيق من إجازته استدعاه عباس لعابدين، وهناك وجد محمد سعيد (الذى كان قد أصبح رئيسا للوزراء فى ذلك الوقت) فقال الخديو لشفيق: «طلبتك مع سعيد باشا لنفكر فى رجل غير أحمد خيرى باشا يدير الأوقاف الخديوية، لأنه ليس من المجددين الذين يدخلون الإصلاحات والنظم الحديثة»، وعبر الخديو عن رأيه فى ترشيحه هو نفسه لهذا المنصب، غير أن أحمد شفيق رجا الخديو أن يظل فى ديوان الأوقاف حتى يتم مشروعات إصلاحه، فقال له الخديو: «لقد عملت كثيرا وأصلحت كل شىء»، ولما وجد من الخديو إصرارا على فكرته قبل المنصب الجديد مكرها».

«وسرعان ما ظهر أن إخراج شفيق من الأوقاف العمومية كان من أغراضه تنفيذ صفقة المطاعنة وشراء الأطيان بمبلغ خمسة وتسعين جنيها للفدان فى مقابل سمسرة قدرها ستون ألف جنيه، وقد كان الخديو هو الذى أخذ ذلك المبلغ، وقد حدث أن علم كتشنر بهذا السر فصمم على جعل ديوان الأوقاف نظارة».

(٢٦)

ومن الحق أن نقول إن أحمد شفيق طيلة فترة عمله فى الديوان الخديوى بذل جهدا كبيرا من أجل أن يحافظ على صفة النزاهة فى تصرفات الخديو عباس حلمى، وعلى المستوى الشخصى فقد نجح فى هذا الجانب فيما يتعلق بنفسه فى الوقت الذى كثر الحديث فيه عن تورط كثيرين من رجال القصر والحاشية والخديو فى التوسط لمنح الرتب مقابل عطايا مالية.

بل إن أحمد شفيق نفسه لم يجد مانعا يحول بينه وبين أن يكشف فى مذكراته عن تورط عدد من هؤلاء الكبار، وكان فى مقدمتهم (حسب روايته) أمير الشعراء أحمد شوقى نفسه، ومن الطريف أن أحمد شفيق نفسه (فيما بعد سنوات طويلة) كان هو الذى أدار المهرجان الذى أقيم للاحتفال بشوقى (بعدما انتهى عهد عباس حلمى بفترة طويلة).

(٢٧)

ولعل علاقته بالشيخ محمد عبده كانت أهم العلاقات فى حياة أحمد شفيق الرسمية إلى جوار الخديو عباس، مع تعدد مثل هذه العلاقات بتعدد رجال الدولة البارزين من أمثال مصطفى فهمى، وحسين فخرى، وبطرس غالى، ومحمد سعيد، وحسن عاصم، وإسماعيل أباظة، وسعد زغلول.

وتكشف علاقة أحمد شفيق بالشيخ محمد عبده، على نحو ما رواها شفيق، عن كثير من سماته الشخصية والخلقية، وقد حاول الشيخ محمد عبده فى إحدى مقابلاته لشفيق سنة ١٩٠٢ أن يرسم له الطريق إلى التأثير الأمثل على الخديو عباس من أجل مصلحة الوطن، وفى هذا الصدد فقد أشار عليه أن ينصح الخديو بعدم الاهتمام بالمسائل الصغيرة، والاشتغال بالمسائل العامة، فوافق شفيق على آرائه ووعده بالسعى جهد طاقته لتنفيذها، ثم نصحه محمد عبده بألا يكون كلامه مع الخديو على شكل نصيحة له، وكان شفيق يعلم أن عباس يستثقل كلمة النصيحة إذا ما تفوه بها بعض رجال حاشيته.

(٢٨)

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن أحمد شفيق لم يكن من المنافقين المداهنين للخديو على نحو ما كان خلفاؤه المصريون مع الحكام الذين نعرفهم من الذين تولوا الحكم فى شبابهم على نحو ما حدث مع الخديو عباس حلمى (ونحن نقصد بالطبع اثنين هما الملك فاروق، والرئيس جمال الناصر)، لكنه كان يعارض الخديو فى كثير من الأمور، وكانت هذه المعارضة هادئة فى معظم الأحوال، لكنها كانت تسفر عن نفسها فى بعض الأحوال والمواقف، وقد تجلت اتجاهات شفيق المعارضة للخديو عباس حلمى على سبيل المثال حين أعلن الخديو موقفه المعارض فى إصلاح الأزهر على يد المفتى، وقابل شفيق اعتراض الخديو بمعارضة معلنة .

وكان الخديو، كما هو معروف، يثير فى وجه الشيخ محمد عبده المتاعب ويعرقل مساعيه فى الإصلاح، وكان الموالون للخديو يواصلون التقرب إليه طمعا فى المزيد من الرضاء، وكان على رأسهم السيد البكرى الذى أخذ ينظم دسائس الأزهر ضد المفتى.

(٢٩)

ويروى د. عبد العزيز الرفاعى دور أحمد شفيق فى هذه المرحلة معتمدا على نصوص أحمد شفيق نفسه فيقول:

«وكلف الخديو أحمد شفيق بتسليم ما يعطيه إليه البكرى من أوراق، ثم أمر الشيخ على يوسف بالاتحاد (أى التعاون) مع شفيق فيما أمره به فيما يتعلق بالبكرى، ثم كلف الخديو أحمد شفيق بأن يتابع الموقف ويعرض عليه كل ما يحدث حوله».

«وكان شفيق يميل إلى إصلاح الأزهر، ويميل إلى الأستاذ الإمام تقديرا له».

«وعلم شفيق أن البكرى وعضو المحكمة الشرعية يسعيان لحمل بعض أعضاء مجلس إدارة الأزهر على الاستقالة، ليستبدلوا بغيرهم من خصوم المفتى لمعارضة نفوذه».

«وعلم المفتى بالمؤامرة ومرماها، وشاء إخطار المسؤولين وقد أحس بيد الخديو الخفية وهى تقف وراء الموقف».

«وفكر أحمد شفيق فى حل ذلك الموقف الشائك بشكل يفوت على الخديو المؤامرات ضد المفتى، ويقضى بالتالى على الدسائس فى الأزهر، ولكن دون أن يعارض اتجاه مولاه سافرا».

«رأى أن يزوره المفتى فى عابدين، ويطلب منه إخطار الخديو برقيا بعلم المفتى بما يجرى فى الأزهر، وأنه يعرض على أعتاب الخديو استقالته من عضوية مجلس إدارة الأزهر، وبهذا يستطيع شفيق أن يعرف الخديو بأن المفتى قد علم بالدسائس، ولربما دفعه هذا للتنازل عن خصومته له، ولقد انتهى الموقف بموافقة المفتى بعرض استقالته على الخديو محتجا بأنه لا يريد إحداث متاعب له ببقائه».

(٣٠)

ويتواصل الصراع السياسى الوظيفى على مستوى القنوات السرية:

«وراح شفيق من ناحية أخرى يرسل للخديو رسالة يقول فيها بأنه لم يستقل أحد ممن فاوضهم البكرى».

«ثم زار المفتى أحمد شفيق وحدثه عن عزمه على السفر، فأرسل ذلك للخديو بأن الشيخ محمد عبده قد رأى من نفسه أن يقدم استقالته إراحة لخاطر الخديو».

«وذهب المفتى وقدم استقالته للخديو فلم يقبلها».

«غير أن ذلك لم يمنع الخديو من المضى فى الاعتماد على سعى البكرى فى الدس للشيخ محمد عبده، بل وجاءت برقية إلى شفيق مرسلة من المنتزه تبين أن المفتى بمقابلته الخديو لم يحصل على نتيجة ما، وتحض شفيق على مقابلة البكرى وإفهامه بإتمام المشروع المكلف به».

«ثم حضر البكرى لزيارة شفيق، بعد أن كانت الدسائس قد انكشفت وزادت فنصحه شفيق ـ لغرض خاص رآه ـ بأن يكتب للخديو بما يريد ويسلم ما يكتبه له لإرساله إلى الخديو، وكان شفيق يرمى من ذلك أن يحيط الخديو علما ـ بغير طريقه ـ بجهل البكرى بسفر المفتى، ويطلعه على فكرته من طلب المساعدة من كرومر، وهو الأمر الذى كان عباس يكرهه، وبذلك يقضى على السيد توفيق محور هذه الدسائس ويقطع أسبابها».

«ولقد وافق البكرى أن يكتب للخديو فعلا بما يريد، فلما وصل الخديو سراى القبة عائدا من المنتزه وقرأ عليه شفيق رسالة البكرى، لم يستحسن ما جاء بها من الآراء، سيما ما دار حول استشارة كرومر».

«ولما شعر البكرى بإخفاقه فى مهمته لم يسعه إلا إلقاء التبعة على شيخ الأزهر أمام الخديو، وكان من آثار ذلك أن استاء الشيخ الأكبر وطلب الاستقالة، وقد انتهت الدسائس ضد المفتى، إثر تصريح صدر من عميد الاحتلال إذ ذاك بأنه يوافق على سياسة المفتى، وإن لم يثن ذلك الخديو عن المضى فى خطته، وذلك عن طريق بعض الصحف».

(٣١)

هكذا كان أحمد شفيق إذًا مواليا للخديو، لكنه كان يدرك واجبه نحو وطنه ودينه ولهذا نراه مهتما ببعض قضايا التقدم فى وطنه، ولعل مواقفه من قضية إصلاح الأزهر، تمثل نموذجًا لتوجهاته الإصلاحية التى دفعته إلى الايمان أو الاقتناع بما كان يدعو إليه الشيخ محمد عبده، ولهذا سعى لتمكينه من عمله على إصلاح الأزهر بالقضاء على الدسائس.

وقد انتهز فرصة استقرار العلاقات بين الخديو والمعتمد البريطانى الجديد جورست (فيما عرف بسياسة الوفاق)، وعاود اهتمامه بفكرة إصلاح الأزهر، وقد عاون على إنجازها هذه المرة بعد وفاة الإمام محمد عبده، وزوال شبهة الانحياز إليه فى مواجهة الخديو!

وكانت الفكرة قد بدأت تعاود أحمد شفيق منذ سنة ١٩٠٥ عندما عين الشيخ عبد الرحمن الشربينى شيخا للأزهر . ولما توفى الشيخ الشربينى وأعقبه فى المشيخة الشيخ حسونة النواوى فى فترة مشيخته الثانية التى لم تستمر إلا لأقل من عام، وضع شفيق مشروعه ثم عرضه على الخديو، فرأى الخديو ـ على حسب ما يروى أحمد شفيق ـ أن تكون هناك ثلاثة مجالس إدارية، أحدها للأزهر، والثانى للمعهد الإسكندرى، والثالث للمعهد الأحمدى، وأن يكون هناك مجلس عال يجتمع فى الأزهر تحت رياسة شيخه، مع بقاء مواد القانون على حالها، وقد أدخلت بعض التعديلات على المشروع، ثم اجتمع شفيق فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بناء على أمر الخديو مع رئيس النظار، وناظر الحقانية، ومدير الأوقاف العمومية وقرئ القانون، وبعد المناقشة وتعديل بعض المواد تقرر عرضه على مجلس النظار، ولكن رؤى بعد ذلك أن تشكل لجنة لمراجعته يكون من أعضائها شيخ الأزهر، والمفتى، وشيخ المالكية والشافعية والحنابلة، وأحمد شفيق، ثم شكلت اللجنة وراجعت القانون، ثم وافقت على المشروعات بعد تعديلات أخرى.

(٣٣)

وقد كان شفيق فيما رواه من ذكرياته جذلًا بنجاحه فى إقناع الخديو بهذا المشروع، ونظرا لأنه كان يخشى تذمر بعض العلماء ـ حسب ما روى ـ فقد طلب أن تقرر اللجنة أن هذا القانون ليس فيه ما يتنافى وأصول الدين الإسلامى فتم له ذلك.

وصدر الأمر العالى بهذا القانون وانعقد المجلس الأعلى لأوة مرة بمشيخة الأزهر ١٧ مارس تحت رياسة الشيخ حسونة النواوى، وقد أحس أحمد شفيق ـ على حد تعبيره ـ بشىء من الرضا النفسى لأدائه واجبا كان مؤمنا بضرورة أدائه.

(٣٤)

وربما يمكن لنا أن نقول الآن إن خلاصة مواقف أحمد شفيق من الشيخ محمد عبده تكمن فى

تعاطفه تماما مع آراء الشيخ محمد عبده الدينية والإصلاحية والتعليمية، فقد كان دائم الإجلال والاحترام له.

فلما توفى الأستاذ الإمام سار أحمد شفيق فى جنازته وتحمل غضب الخديو عباس الذى كان متوقعًا.

(٣٥)

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإنه على مستوى علاقات رجال السياسة بالقصر الحاكم، وعلاقتهم بعضهم ببعض فإن التاريخ يذكر لأحمد شفيق دورًا فى تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف رغم معارضة الخديو عباس لهذه الفكرة، لصلة سعد القديمة بالشيخ محمد عبده وبالمعتمد البريطانى كرومر.

وقد حدثنا أحمد شفيق صراحة فى مذكراته عن موقف الخديو وشعوره نحو سعد زغلول حيث يقول:

«ولم يرتح الخديو أولا لتعيين سعد زغلول، ولكن تعاونت مع الدكتور صادق رمضان طبيب المعية ومن أصدقاء مصطفى كامل على تحسين العلاقات وإزالة سوء التفاهم الذى يرجع إلى كثرة اختلاط سعد بك بالمرحوم محمد عبده».

(٣٦)

وفى هذا الصدد أيضا نذكر أن أحمد شفيق ظل صديقا لمصطفى كامل ومعجبا به على الرغم من تبدل العلاقة بين هذا الزعيم الوطنى والخديو عباس سنة ١٩٠٤.

كذلك فإن أحمد شفيق كان هو الذى تولى عقد الصلح وتقريب وجهات النظر بين إسماعيل أباظة عضو مجلس شورى القوانين وزعيم الكتلة المعارضة للحكومة فى ذلك المجلس، وبين على شعراوى، وقد ساعده على إتمام عقد هذا الصلح مجموعة من أعضاء شورى القوانين: د. محمد علوى، وأحمد يحيى، وإبراهيم سعيد، وإبراهيم مراد، وكانت الحركة النيابية فى ذلك الوقت تستهدف الإسراع بالحصول على دستور لمصر.

(٣٧)

وعلى نحو ما كان لأحمد شفيق من دور فى إصلاح الأزهر فإليه يرجع الفضل فى كثير من النجاح الذى أحرزته الجامعة المصرية الأهلية (١٩٠٨ ـ ١٩٢٥) وقد كان وكيلا لهذه الجامعة ومضطلعًا بكثير من مسؤولياتها التنفيذية بل إنه كان بلا جدال باعث الروح فى نشاطها الأكاديمى.

(٣٨)

وقد تطورت مسؤوليات أحمد شفيق السياسية عندما لاحت نذر الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، إذ كلفه الخديو بالمسؤولية عن التنسيق مع دولة الخلافة العثمانية، ومضى شفيق فى نشاطه دون أن يدرى ما كان يدور فى الخفاء من اتصال الخديو بالإنجليز (أيضا) على الرغم من أنهم كانوا فى ذلك الوقت قد أصبحوا بوضوح أعداء لدولة الخلافة العثمانية، وسرعان ما أدرك شفيق حقيقة موقف الخديو المتردد رغم تحالفه مع الأتراك، ولما التقى شفيق بالخديو فى لوسرن بسويسرا، واجهه قائلا فى صراحة: «لقد تحالفنا مع الأتراك والآن إذا تركناهم فإلى مَنْ نذهب بعد عدائنا للإنجليز؟»، فرد الخديو: «أما سياستى فهى الانتظار هنا لنعرف نتيجة الحالة»، وكان ذلك ثمرة عدم الثقة لا بالأتراك ولا بالألمان.

ومن الجدير بالذكر أن الخديو فى ذلك الوقت كان قد كلف باغوص نوبار بالسفر من أجل التفاهم بينه وبين الإنجليز، وقد أظهر شفيق معرفته لمساعى الخديو وسر رحيله إلى سويسرا.

(٣٩)

وبعد عزل الخديو عباس آثر أحمد شفيق أن يعود إلى مصر، وقد وجد الأمور التى كان يعنى بها ويشارك فى توجيهها قد تغيرت تماما فى عهد السلطان حسين كامل، ثم فى عهد السلطان فؤاد، وتحولت الحياة السياسية من هدوء ودعة إلى اضطراب وتقلب، وأصبح الجو السياسى حافلا بأطراف جديدة تمثل الثورة والثورة المضادة على حد التعبير الشائع، ولم يستطع شفيق باشا بالطبع مجاراة روح الثورة القائمة، بل غلبته نزعته المعتدلة، وتفكيره السياسى، وهكذا فإنه

لما استقر فى مصر بدأ يتأمل الأحداث دون أن يشارك فيها بما يتناسب مع ماضيه اللامع، وإن كان تفكيره قد تبلور على نحو أو آخر.

(٤٠)

وقد ركز أحمد شفيق (بعد عهد الخديو عباس حلمى) اهتمامه بأحواله المادية، فعمل مديرا لأحد البنوك، وهو البنك الحجازى، وعضوا فى مجالس إدارة بعض الشركات، وكانت له علاقاته مع ابن سعود، كما قام برحلة إلى قبرص، كما شرع فى بناء روضة شفيق، وهو القصر الذى بناه فى شيخوخته فى شبرا.

كذلك أصدر شفيق مجلة «الإعلانات» كمحاولة مبكرة لصحافة اقتصادية تتناول شؤون الاقتصاد، وتلفت النظر إلى أهميتها، وكان جزء من هذه المجلة يحرر بالفرنسية، والجزء الآخر بالعربية، وقد صدر عددها الأول فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٥، لكنها لم تعمر طويلا.

(٤١)

وأدار أحمد شفيق كثيرا من الأحداث المجتمعية فى هذه الفترة، كان أهمها بالطبع الاحتفاء بأحمد شوقى أمير الشعراء، وقبل هذا شهد هو نفسه ما سمى بالمهرجان السبعينى الذى أقيم له عند بلوغه السبعين من عمره فى ١٠ مايو سنة ١٩٣٠.

ومن القضايا الحضارية التى اهتم بها أحمد شفيق، عقد مؤتمرات دورية للثقافة العربية، وقد انتهز فرصة إقامة احتفال الشاعر أحمد شوقى فى هيئة مؤتمر عربى، وعرض اقتراحه فنال كل الاستحسان.

(٤٢)

وفى العقدين الأخيرين من حياته ظل أحمد شفيق داعية قويا لوجود الرابطة الثقافية والاقتصادية والأدبية بين الأمم الشرقية، لم تؤثر شيخوخته فى حماسه من أجل هذه الفكرة.

هكذا فإنه فى المجال الاجتماعى نهض نهضة واسعة بالرابطة الشرقية، ووسع عضويتها،

وأدار مجلتها، وقد وقع اختيار أعضاء الرابطة على أحمد شفيق لإدارة هذه المجلة فصدر العدد الأول منها فى ١٥ أكتوبر، وكتب فيها شفيق عن الجمعية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، غير أن شفيق لم يدم فى عمله طويلا فقد استقال من المجلة فى نوفمبر سنة ١٩٣٠ بعد أن كف بصره.

وخلاصة القول: إن أحمد شفيق كان فى شيخوخته يرحب بكل دعوة إصلاحية، وقد أثار اهتمامه شؤون مصر الاجتماعية، فقد بدأ الاهتمام بوضع الدراسات الاجتماعية فى معهد دراسى، وقد كان اهتمام شفيق مبكرا وسابقا على إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية (فى أغسطس سنة ١٩٣٩).

(٤٣)

ونأتى إلى مذكراته :

اهتم أحمد شفيق بتدوين مذكراته طيلة أكثر من نصف قرن، أو كما ذكر هو نفسه منذ ١٨٧٣ وحتى ١٩٢٩، وقدم للتاريخ المصرى الحديث خدمة كبيرة بهذه المذكرات الفذة التى لم تدانها حتى الآن مذكرات أخرى فى مداها الزمنى، وفيما اشتملت عليه من تفصيلات تخص التاريخ الاجتماعى والاقتصادى، بالإضافة إلى التاريخ السياسى، والحضارى، والاستراتيجى بما يشمله من الحديث عن الميول والسياسات الاستعمارية والاستقلالية، ومؤامرات الدول الأوروبية، وسياسات الدولة العثمانية.

(٤٤)

كان أحمد شفيق فى كل ما سجله عن العلاقات الخارجية لمصر (بدولة الخلافة العثمانية والدول الأوروبية على حد سواء) دقيقا إلى أبعد الحدود، بعيدا عن الشوفونية، والوهم، والادعاءات، والأمانى، وكان التزامه بالتواضع الخلقى، وبإنكار الذات دافعا له كى يصدر فى أحكامه عن واقع صدق فى تصويره، والتعبير عنه.

ومن اللافت للنظر أن قراءة أحمد شفيق تكفل لنا تفسير حالة الاتزان التى سادت علاقات مصر الدولية فى هذه الفترة، بعيدا عن مغامرات «الكرادلة» اللاعبين من وراء ستار الذين كان من الممكن أن يكون أحمد شفيق نفسه نموذجا لهم، بيد أن علم الرجل ومتانة أخلاقه حالتا بينه وبين أداء مثل هذا الدور الكريه الذى أداه غيره فى العصور التالية بلا استثناء.

(٤٥)

ومن الجدير بالذكر أن أحمد شفيق لم يكن فى ذلك العصر المبكر مبتدعا لفكرة تسجيل المذكرات أو نشرها، وإنما كان أقرب ما يكون إلى الوصف التقليدى الشائع فى عصره والواصف له بأنه، فى هذه الناحية من إنجازه، أجاد السير على خطى مَنْ سبقوه من أعلام عصره.

- ونحن نعرف أن أحمد عرابى نفسه كتب مذكرات بعنوان «كشف الستار عن سر الأسرار».
- كذلك فقد كتب الشيخ محمد عبده مذكراته عن الثورة العرابية، وإن لم تكتمل.
- كذلك فقد كتب عبد الله النديم سيرته عن المدة التى كان متخفيا فيها فى كتابه «كان ويكون»، كما كتب مذكراته عن الثورة نفسها بعد فشلها، ونشر فى هذه المذكرات صورة خطاب مرسل منه إلى عرابى، وقد عثر على مخطوط هذه المذكرات ونشر مع مجموعة أخرى من رسائل النديم ومقالاته الصادرة بعنوان «عبدالله النديم ومذكراته السياسية».
- كذلك فقد كتب محمود فهمى ـ أحد قادة الثورة العرابية ـ وهو فى منفاه فى جزيرة سيلان «البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر»، وسجل ذكرياته.

(٤٦)

تناولت مذكرات أحمد شفيق الفترة الواقعة بين سنة ١٨٧٣ وسنة ١٩٢٣ فى ثلاثة أجزاء، تناول الأول أواخر عهد إسماعيل إلى وفاة توفيق، والثانى عهد عباس حلمى الثانى فى قسمين امتدت حوادثهما حتى قيام الحرب العظمى الأولى، أما الجزء الثالث فقد امتدت مذكراته حتى سنة ١٩٢٣.

(٤٧)

يمكن لنا أن نؤكد أحمد شفيق كتب مذكراته عن طبيعة واستعداد، ثم عن تعود ومواظبة، ونحن نراه فى مقدمة مذكراته يقول:

«... دفعتنى إلى تدوين هذه المذكرات عوامل كثيرة كان بعضها كامنا فى نفسى، والبعض

الآخر هيأته الظروف التى أحاطت بى. إننى كنت أشعر منذ الحداثة بشغف قوى إلى تدوين مذكرات يومية عن دراستى وأحوالى، وما أستطيع إدراكه ومشاهدته».

ولاريب أن أحمد شفيق أحب التاريخ منذ طفولته، كما كانت دراسته للتاريخ ومطالعته أحب الأشياء إلى نفسه، «....خصوصا بعد أن درست العلوم السياسية فى باريس، وقد دفعنى إلى دراستها شعور وطنى يتصل بلا ريب بمجرى الحوادث الخطرة التى تعاقبت يومئذ على مصر».

(٤٨)

ومن طريف ما رواه أحمد شفيق عن مذكراته أنه ظل طيلة حياته معنيا بأصول هذه المذكرات، وكان يصطحبها فى أسفاره خوفا عليها، كما كان يودعها فى إحدى خزائن بنك من البنوك مدة إقامته فى أوروبا، حتى إنه عندما قطعت المواصلات بين تركيا وسويسرا وهو عائد مع عائلته، وكانوا فى نيس سنة ١٩١٨ كان حائرا بهذه المذكرات وهو يحملها بين يديه على نحو ما كانت حيرته بعائلته.

(٤٩)

ومع أن أحمد شفيق كان يعلم أن الخديو عباس قد أدرك أنه يكتب مذكرات يومية، وأنه (شأنه فى هذا شأن أغلب حكامنا) لا يستريح لهذا السلوك، فإنه لم يتوان عن عادته طيلة الفترة التى عاشها، وهو يقول فى الجزء الأول من هذه المذكرات:

«ما كانت مشاغلى الخاصة لتحول بينى وبينها، بعد أن غدت جزءا لا يتجزأ من برنامج حياتى مكثت أدونها أثناء الدروس بين كد الدروس والمذاكرة، ولا أفتر عن تقييدها، ذلك أن تدوينها كان فى ذاته سلوى لى لأنه يتصل بعامل خفى فى نفسى وهو الشغف».

(٥٠)

ومع أن مذكرات أحمد شفيق تضمنت وجهة نظره فى الثورة العرابية، وروايته لأحداثها، فإن أغلب المؤرخين لم يأخذوا بها رواه أحمد شفيق فى هذا الشأن، لأنهم وجدوا ما كتبه أقرب إلى أن

يكون محاولة لإثبات دعاوى تاريخية فحسب، ذلك أن شفيق لم يستطع التخلص من ولائه التام لتوفيق عند كتابته للثورة العرابية، ولهذا فإنه بدا فى المذكرات متحاملا على عرابى والثورة، بل وصل إلى اتهامه بالغرور، وفى مقابل هذا فإنه كان يرى توفيق حاكما يدافع عن حقه فى الحياة!

(٥١)

لكن من الإنصاف لأحمد شفيق ولأنفسنا وللحقيقة أن أشير إلى أن شفيق كان من أوائل من اثبتوا فضل عرابى فى الحصول لمصر على الدستور وهو ما تجاهله كتاب التاريخ المعاصرون عن عمد (و عن غير عمد) مهملين حق عرابى كمنجز، وحق أحمد شفيق كمنصف:

«كنا نقول آه لو أن عرابى يقف عند هذا الحد ويجتاز هذه العقبة بسلام لأقمنا له تمثالا اعترافا بجهوده التى أوصلت البلاد إلى إيجاد دستور دون إراقة دماء، ولكن ما وراءك يا عصام».

ومع هذا فإن مذكرات أحمد شفيق تضمنت حديثا عن جانب غير معروف وهو جانب التيارات الخفية التى مضت بين هذه الحوادث وجانب السراى ووجهة نظرها فى الثورة.

(٥٢)

عنى أحمد شفيق فى مذكراته بكثير مما لا يعنى به مَنْ لم يتمتعوا مثله بدراساته المنهجية فى شبابهم.

وعلى سبيل المثال فقد اهتم أحمد شفيق بحادث طابا فأفرد له مساحة كبيرة من مذكراته عن هذا العام، وقد لاحظ بعض المؤرخين أن حجم اهتمامه بحادث طابا فاق حجم اهتمامه بحادث دنشواى، وربما كان السبب فى هذا أن الحديث عن مثل هذه المشكلة صادف هوى فى نفسه، وميوله إلى العلوم السياسية، الدارسة لحقيقة السياسية التركية، والسياسة البريطانية، أو لحجم الأطماع الخارجية ضد مصر، كما كشف الحادث عن مدى كراهية الشعور العام للسياسة البريطانية إثر ذلك الحادث.

(٥٤)

بدأ شفيق فى نشره للمذكرات سنة ١٩٢٧ فى جريدة «الأهرام». وفى أبريل سنة ١٩٣٤ صدر

الجزء الأول من مذكرات شفيق، وقد لجأ إلى أسلوب ذكى وجميل فى التعريف بهذه المذكرات، حيث أرسل فهرسا تضمن ما احتوى عليه هذا الجزء من العناوين الفرعية إلى جريدة «الأهرام» من قبل ظهور الكتاب، واستقبلته جريدة «السياسة» بكل تقدير.

أما القسم الأول من الجزء الثانى من المذكرات فقد صدر فى أبريل سنة ١٩٣٦، وتبعه القسم الثانى. ثم الجزء الثالث من المذكرات فى أغسطس سنة ١٩٣٧، وهكذا ظهرت المذكرات فى أربعة كتب، لا ثلاثة، ذلك أن الجزء الثانى صدر فى كتابين .. ولما أعاد الدكتور عبد العظيم رمضان نشر هذه المذكرات فى سلسلة تاريخ المصريين فى الهيئة المصرية العامة للكتاب أصدرها فى أربعة مجلدات وسمى القسم الثانى من الجزء الثانى بالثالث وسمى الجزء الثالث (الأصلى) بالرابع.

وقد دلت فهارس هذه المذكرات على مدى عناية شفيق بها، وقد احتوت الفهارس فهرسا لبيان الموضوعات التى احتواها الكتاب، وثانيا للأعلام، وثالثًا للصور.

(٥٥)

وقد عرف عنى تكرار القول باعتبار كتاب «أعمالى بعد مذكراتى» بمثابة جزء جديد من هذه المذكرات، وقد كان شفيق نفسه يتمنى أن ينشره عقب نشره لمذكراته ولكن المنية وافته، فقام أبناؤه بإصدار هذا الكتاب سنة ١٩٤١.

وقد اتبع أحمد شفيق فى هذا الكتاب ما اتبعه فى مذكراته بادئا ببيان عن مؤلفاته، ثم فهرس الموضوعات، ثم فهرس الصور، وأخيرا فهرس الأعلام، ثم صورة من إهدائه التقليدى الموجه إلى مصر، أما المقدمة فقد كتبها صديقه الدكتور منصور فهمى.

(٥٦)

ونأتى إلى ثانى الإنجازين التاريخيين الكبيرين لأحمد شفيق، وهو الحوليات، وتمثل حوليات مصر السياسية التى أصدرها فى عشرة أجزاء «دائرة معارف» كاملة، عن تاريخ مصر الحديث من بداية عهد محمد على وحتى عام ١٩٣٠. وقد ضمت الحوليات تمهيدا فى ثلاثة أجزاء، ثم سبع حوليات.

خصص أحمد شفيق التمهيد للحديث عن التاريخ السياسى لمصر منذ عهد محمد على حتى صدور الدستور فى ١٩٢٣، وقد سرد مجمل الوقائع السياسية، من ذلك العهد إلى الحرب العالمية الأولى بغير تفصيل، ثم سرد الحوادث التى وقعت بعد الحرب وحتى سنة ١٩٢٣ موردا ما استطاع جمعه من الوثائق الرسمية وغير الرسمية، والخطب، والاجتماعات، والأحاديث.

ونظرا لطول هذه المدة فقد وضع هذا التمهيد فى أجزاء ثلاثة:

- الأول ينتهى سنة ١٩٢٠.
- والثانى فيما قبل صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، أو بعد إخفاق المفاوضات بين كرزون وبين الوفد الرسمى برياسة عدلى، ثم ما تلا ذلك من الأزمة الوزارية وما تبعها من العمل على تأليف وزارة ثروت وتصريح ٢٨ فبراير.
- ثم كان الجزء الثالث ويشمل الحوادث التى وقعت منذ تصريح فبراير ١٩٢٣ وحتى نهاية سنة ١٩٢٣، وقد تضمن هذا الجزء الحديث عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وما أعقبه إلى أن أعلن الدستور وأجريت الانتخابات، وقد بلغ حجم هذا التمهيد الثالث ٧٣٤ صحيفة تخللتها ١٧ صورة فوتوغرافية توضيحية.
- ثم خصص أحمد شفيق الحولية الأولى لعام ١٩٢٤.
- والثانية: سنة ١٩٢٥.
- والثالثة: سنة ١٩٢٦.
- والرابعة: سنة ١٩٢٧.
- والخامسة: سنة ١٩٢٨.
- والسادسة: سنة ١٩٢٩.
- ثم السابعة: سنة ١٩٣٠.

(٥٧)

اتبع أحمد شفيق أسلوبين مختلفين فى كتابة الحوليات:

- اقتصر أخذه بالأسلوب الأول على الحولية الأولى.

- ثم عدل عنه إلى المنهج التقليدى المعروف فى الحوليات.

فقد حرص على أن يضمن الحولية الأولى حديثا وافيا عما حدث فى العام النيابى الأول لمصر بعد الثورة. وقسم الحولية الأولى إلى ثلاثة أبواب: قسم الباب الأول إلى تسعة فصول، والباب الثانى إلى ستة فصول، أما الباب الثالث فقد اقتصر على فصل واحد.

أما حولياته الأخرى فقد قسم كل حولية منها تقسيما زمنيا إلى اثنى عشر بابا بعدد شهور السنة، وتضمن كل باب حوادث شهر من هذه الشهور، وقد انتظمت الحوادث فى كل شهر فى فصول، وكانت فى نهاية كل باب متفرقات تتضمن أهم الحوادث الفردية، كتشييد عمل جليل، أو عقد معاهدة، كما اهتمت الحوليات بتحليل شخصية رئيس كل وزارة بعد انتهاء عهدها، وكان يلخص حوادث العام تلخيصا غير ممل لمن أراد أن يلقى نظرة إجمالية على الحياة المصرية فى وقت مضى.

(٥٨)

اختلف حجم الحوليات وعدد الصور التى ضمتها باختلاف السنين التى سجلت حوادثها:

الحولية الأولى ١٩٢٤	٦١١ صفحة	١١٩ صورة.
الثانية ١٩٢٥	١١٠٤ صفحات	٧٤ صورة.
الثالثة ١٩٢٦	٧٠٦ صفحات	١٩ صورة.
الرابعة ١٩٢٧	٧٨٢ صفحة	٦ صور.
الخامسة ١٩٢٨	١٥٢٦ صفحة	٢٤ صورة.
السادسة ١٩٢٩	١٦٠٠ صفحة	٢١ صورة.
السابعة ١٩٣٠	١٦٠٠ صفحة	١٣ صورة.

(٥٩)

وربما كان من المهم الآن أن نلقى بعض الضوء على مؤلفات أحمد شفيق الأخرى:

لما عاد أحمد شفيق إلى مصر من فترة دراسته الأولى أخذ يؤلف كتابه عن الرق فى الإسلام

باللغة الفرنسية، ردا على مزاعم كاردينال فرنسى استمع إليه فى باريس، وقد قام بترجمته بعد ذلك إلى العربية شيخ العروبة أحمد زكى مع بعض الإيضاحات.

وقد روى أحمد شفيق السبب فى تأليف هذا الكتاب، وهو أنه زار كنيسة سان سلبس (ذات مرة) فى أول يوليو سنة ١٨٨٨ فسمع كاردينالا كان رئيس القساوسة فى الجزائر فى ذلك الحين، يلقى محاضرة عن الرق قال فيها: «إن الرقيق انتشر فى إفريقيا انتشارا مروعا حتى بلغ مليونى نسمة، وإذا استمرت الحال على هذا المنوال مدة خمسين عاما فلن يبقى فى تلك الأرجاء إنسان حر»، إلى أن قال: «ولم يزل الرق موجودا على حدود مصر، وفى زنجبار، وبلاد العرب، على ساحل البحر الأحمر»، ثم انتقل من ذلك إلى الطعن فى الدين الإسلامى الذى يبيح، فى رأيه، سوء معاملة الأرقاء حسب زعمه، ثم نصح المستمعين بمحاربة الرق، وتحرير الأرقاء، وقد تكفل أحمد شفيق بالرد على كل هذه الأكاذيب فى كتابه، ولقد أعاد طبع كتابه «الرق فى الإسلام» باللغة العربية فى مارس ١٩٣٧.

(٦٠)

أما كتابه عن تاريخ قناة السويس فقد بدأ فى صورة محاضرة ألقاها فى نادى الرابطة الشرقية فى شتاء عام ١٩٢٦، وفيه يعطى فكرة سريعة عن معالم تاريخ القناة فى أسلوب ممتع.

(٦١)

أما كتابه عن «مصر الحديثة ونفوذ الأجنبى فيها» الذى كتبه فى سنة ١٩٣١ بالفرنسية فهو أحد كتب التاريخ السياسى لمصر من عهد نشوب الامتيازات الأجنبية كما أنه يلخص تاريخ مصر فى القرن الـ ١٩ متضمنا صورا من وثائق مهمة. وقد أراد به أن يكون سجلا لخطوات الامتيازات فى مصر لكل دولة من صاحبات الامتياز، وقد ضمنه خريطة يستطيع القارئ بمجرد النظر مَنْ يراها أن يعرف تقدم وتأخر نفوذ كل دولة.

وقد تناول الكتاب عدة موضوعات مهمة كاشتراك مصر الحربى فى إعادة فتح السودان، ونصيب إنجلترا فى هذا الفتح، ومصالح تركيا فى عهد إسماعيل.. إلخ.

(٦٢)

اشترك أحمد شفيق مع لفيف من كبار الكتاب (كل فى تخصصه) فى محاولة لتأليف كتاب عن مصر الحديثة، وكان العالم الأمريكى هوكنز رئيس قسم التاريخ فى جامعة «نفتس» ببوسطن قد أبدى رغبته فى وضع كتاب يعطى الأمريكيين فكرة صحيحة عن مصر الحديثة ممن لا يعلمون عنها شيئا إلا قليلا، وعند عودته إلى بلاده اتصل بأحمد شفيق عن طريق الأستاذ حبيب إبراهيم أحد الصحفيين السوريين.

وحدث أن اتفقت الجامعة الأمريكية سنة ١٩٤٠ مع أحمد شفيق على إلقاء محاضرة عن هذا الموضوع بقاعتها الشرقية، فألقى مقدمة عن سبب كتابته، أما المحاضرة فقد قام بإلقائها الأستاذ محمد لطفى جمعة، وكانت المحاضرة عن يقظة الشعور القومى، وقد وصفت بأنها حافلة بالمعانى والحقائق التاريخية .

(٦٣)

وبالإضافة إلى هذه الكتب كانت لأحمد شفيق مقالات متوالية نشرتها الصحف على مدى أعوامه الأخيرة، وظل أحمد شفيق ينشر مقالاته فى الصحف حتى توفى سنة ١٩٤٠، ومن أشهر مقالاته التاريخية مقال نشرته له «الأهرام» فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ بمناسبة إزاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل، وكان مقالا عن مصطفى كامل، وقد تحدث عنه بعاطفة حب الوطن، وإن جاءت الصياغة متوافقة مع أسلوب التاريخ الذى وهب حياته له، وكرس جهوده فى سبيله.

(٦٤)

وقد صرح أحمد شفيق فى أواخر حياته أنه كان يتمنى أن يُخرج للناس كتيبين أحدهما لتعليم مبادئ الحساب فى أسلوب قصصى مترجم عن الفرنسية، والثانى لتلقين مبادئ اللغة العربية على طريقة استحدثها موضحة بالصور.

وكان يرى فى هذين الكتيبين نفعا كثيرا إذا عنى بتدريسهما للناشئة، لكن العمر الأطول (ولا نقول الطويل) لم يسعفه.

(٦٥)

مؤلفاته:

- المذكرات فى ثلاثة أجزاء، والجزء الثانى منها فى قسمين، ولهذا فإنها كما ذكرنا لما صدرت عن هيئة الكتاب فى سلسلة تاريخ المصريين صدرت فى ٤ مجلدات ورتبت هكذا فى أسمائها (على نحو ما ذكرنا).
- أعمالى بعد مذكراتى.
- حوليات مصر السياسة: وهى، كما ذكرنا، تمهيد فى ثلاثة أجزاء، وسبع حوليات.
- الرق فى الإسلام، نشره بالفرنسية فى فترة دراسته بفرنسا وترجم كما ذكرنا.
- تاريخ قناة السويس.
- تاريخ مصر الحديث ونفوذ الأجنبى فيها.

■ ■ ■

الباب الثانى

مؤرخون
فى مواقع الريادة

الفصل الرابع

داود بركات

(١٨٧٠ - ١٩٣٣)

من ينصف الصحفى المؤرخ؟

(١)

تدين جريدة الأهرام فى تاريخها الأول أو فى عصر صعودها الراسخ بالفضل لرجل عظيم هو الأستاذ داود بركات الذى كان كاتبًا قديرًا ومثقفًا حقيقيًا ورئيسا ناجحًا للتحرير، وقد جمع إلى هذه المواهب الثلاثة عددًا من الفضائل الخلقية النادرة التى مكنته من أن يصنع للأهرام مجدًا عاليا فى سماء الحياة المصرية طيلة الثلث الأول من القرن العشرين.

(٢)

لم يكن هذا الرجل صاحب الأهرام، لكنه كان صاحب الفضل على الأهرام حتى إنه ليمكن القول: إن جريدة الأهرام إذا نسبت تحريريا وصحفيا وسياسيا إلى رجل واحد بعينه فإنها تنسب إليه لا إلى أصحابها من آل تقلا.

عاش هذا الرجل عمرًا قصيرًا فقد ولد عام ١٨٧٠ وتوفى فى نوفمبر ١٩٣٣ وهو يشغل منصب رئيس تحرير الأهرام، وهو المنصب الذى تولى مسؤوليته منذ مطلع القرن العشرين أو بالتحديد بعد ١٥ يونيو ١٩٠١ حين توفى ثانى الاثنين المؤسسين اللأهرام وهو بشارة تقلا الشقيق الأصغر لسليم تقلا، وكان سليم قد سبق أخاه إلى الوفاة بتسع سنوات (٨ أغسطس ١٨٩٢) وكان هذا الشقيق الأكبر قد توفى قبل أن يشهد انتقال الأهرام إلى القاهرة وهو ما لم يحدث إلا فى ٣ نوفمبر ١٨٩٩، أما هذا الشقيق الأصغر بشارة الذى توفى فى ١٩٠١ فمن

الواضح من التاريخين اللذين ذكرناهما أنه لم يهنأ بإصدار الأهرام اليومية فى القاهرة إلا لفترة قصيرة تقل عن سنتين على حين عاشت الأهرام فى كنف داود بركات ورعايته وتوجيهه وتأسيسه منذ ١٩٠١ وحتى ١٩٣٣ وهكذا يمكن للقارئ أن يدرك مدى صواب ما ذهبت إليه من أثر داود بركات فى الأهرام وأبوته الحقيقية لهذه الجريدة.

(٣)

لم يكن داود بركات صحفيا عاديا حين اختير من بين زملائه لرئاسة تحرير الأهرام (التى آلت إلى مدام تقلا وابنها الصغير) لكنه كان قد حقق نجاحات وظيفية متعددة :

- عمل بالتدريس فى مدرسة الأمريكان فى زفتى.
- عمل فى مصلحة المساحة فى طنطا.
- تولى رياسة تحرير جريدة المحروسة (١٨٩٤) عام أربعة وتسعين من القرن التاسع عشر، وإن وردت بالخطإ غير المقصود فى كتاب ديوان الأهرام على أنه عام تسعة وأربعين ١٨٤٩ .
- اشترك مع الشيخ يوسف الخازن فى إنشاء جريدة الأخبار اليومية القديمة.

(٤)

انتهج الأستاذ داود بركات فى تحريره للأهرام منهجا صحفيا متميزا وعلميا دقيقا ووطنيا مخلصًا، وقد عنى بالعلم والأدب وعنى بالموسوعية والتخصص، وعنى بالتاريخ وصفحاته وعنى أكثر من هذا بالوطنية وتجلياتها.

(٥)

كتب محرر البلاغ فى نعيه ما يتوازى مع ماذكرناه من حقائق، وأشارت البلاغ الوفدية إلى دور الأهرام فى دعم الحركة الوطنية دعما صادقا فى ثورة ١٩١٩ :

«لقد وسع صدره الأمة حين ضيقت السلطة العسكرية الدنيا على صحافة مصر وكتابها فكانت الأهرام هى الصحيفة التى ينشر فيها الوطنيون دعوتهم ويبعثون منها إلى الأمة برسالتهم».

«فما كان داود فى كل حياته إلا مناصرا للوطنية المصرية ومؤيدا لدعوتها، ولقد كانت الصحف فى عهد الاحتلال تناوئ مصطفى كامل أو تخالفه إلا داود بركات فقد كان يصفو إلى الزعيم الوطنى بالود ويشايعه ويظاهره وينصره بقلمه وبجريدته الأهرام».

(٦)

ويرى الدكتور يونان لبيب رزق فى مقال كتبه عن سلسلة مقالات لداود بركات أن النزعة الأدبية عند داود بركات عبرت عن نفسها عند إدارته للأهرام فلم تكن قد مضت سوى شهور قليلة على رئاسته لتحريرها عندما خصصت الجريدة بابا تحت عنوان «تقريظ التآليف» وحدث مرة ثانية خلال عام ١٩١٧ أن عاد هذا الباب إلى الظهور تحت عنوان » المؤلفون والانتقاد «ثم ظهر مرة ثالثة بعد ذلك بأربع سنوات بعنوان مختلف «بين كد الإفهام وثمرات الأقلام».

(٧)

كذلك كان داود بركات يفسح صدر صفحة الأهرام لدعوات الفضيلة والقيم الأخلاقية الملتزمة التى يتبناها علماء الأزهر الشريف والغيورون على الإسلام وقيمه الخلقية، وفى كتب الدكتور محمد رجب البيومى إشارات متعددة إلى دور هذا الرجل العظيم فى تبنى القضايا الخلقية والدينية بكل إخلاص وحماس وتجرد.

أما إسهامات داود بركات التاريخية فهى التى تستحق التقدير والتى تستوجب من الأهرام ومركزه للترجمة والنشر أن يجتهد فى نشرها فى مجموعة مؤلفات أو أعمال كاملة، ذلك أن هذه الإسهامات كفيلة بأن تعطينا خلاصة جميلة لآراء حكيمة صاغها رجل قدر له أن يصطلى بالسياسة عن بعد وبذكاء.

وفى هذا المجال فإنى أحب أن أشير إلى بعض ما اشتهر لهذا الرجل فى وقته:

١- كتب داود بركات عن خلاف سعد زغلول وعدلى يكن كتابا جميلا فى ١٩٢١ مال فيه إلى إعلاء روح الصلح ومحاولة التوفيق بين الرجلين وظهر هذا فى عنوان الكتاب «تعالوا إلى كلمة سواء».

٢ - وضع داود بركات كتابا جميلا عن تاريخ السودان السياسى الحديث وجعل عنوانه «السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية» ومع أن الكتاب كان فى أصله مجموعة من المقالات فإنه كتاب تاريخ حى يتضمن كثيرًا من التفصيلات المهمة لهذه الحقبة المهمة.

٣ - ألف داود بركات كتابا مسلسلا عن أحداث الثورة العربية وقد خصص الدكتور يونان لبيب رزق - كما أشرنا - فصلًا من كتابه ديوان الأهرام للحديث عن هذه المقالات التى تعتبر تاريخًا حيًّا لهذه الثورة.

٤ - سجل داود بركات فتح إبراهيم باشا للشام فى مقالات مسلسلة من ٣٦ حلقة تحت عنوان «منذ مائه سنة - البطل الفاتح إبراهيم وفتحة الشام»، وقد نشر هذه الحلقات عام ١٩٣٢ أى قبل وفاته بعام.

(٨)

ألا يستحق هذا الرائد العظيم أن ينال بعض ما يستحقه من تكريم واجب على ابنته التى لاتزال على قيد الحياة وهى جريدة الأهرام؟

أليس من الواجب أن تقوم الأهرام بهذا التكريم قبل أن يحل العام الثمانين لوفاته فتبادر بأن تكون مجموعة أعمالة التاريخية متاحة للقارئ والباحث على النحو الذى يليق برجل أعطى الأهرام قيمته الحقيقية التى لا تزال ماثلة أمام أعيننا؟

■ ■ ■

الفصل الخامس

محمد رمزى بك

(١٨٧١ - ١٩٤٥)

المؤرخ الفذ

(١)

قبل أن أبدأ يسعدنى أن أقول: إن هذه الدراسة تدين بمعظم ما فيها لما سجله الأستاذان أحمد رامى وأحمد لطفى السيد فى مقدمتهما لطبعة القاموس الجغرافى، ومن الحق أنى فيما كتبت فى هذا الفصل أختلف معهما فى بعض الأمور إلا أن فضلهما يظل سابقا وسابغا.

(٢)

ولد المؤرخ العظيم الأستاذ محمد رمزى فى مدينة المنصورة فى ١٧ أكتوبر ١٨٧١، كان أبوه عثمان بك رمزى من رجال الخديو إسماعيل الذين استفادوا من سياسته فى إقطاع كبار موظفيه مساحات كبيرة من الأراضى لاستصلاحها، وقد أقطعه ٣٠٠ فدان فى أرض المقاطعة وكفر سعد مركز السبنلاوين، وأنشأ فيها عزبتين وقفهما فيما بعد، أما جده فهو مصطفى أغا كشكسه من رجال المدفعية الذين انتقاهم الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى) من الضباط الأتراك لتعليم المصريين فنون الحرب عندما قرر محمد على إنشاء الجيش المصرى على النظام الحديث.

وعندما بلغ محمد رمزى السابعة أحضر له والده فقيها علمه القراءة والكتابة طيلة ثلاث سنوات فى عزبة والده بالمقاطعة، ثم ألحقه والده بمدرسة القبة بالقاهرة، وتصادف أن كان معظم تلاميذ هذه المدرسة من أبناء الضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية فتعطلت الدراسة

وألغيت نهائيا بعد صيف سنة ١٨٨٢، وهكذا اضطر والده إلى أن يلحقه بمدرسة المنصورة الابتدائية، ثم بالمدرسة التجهيزية (وهى المدرسة الخديوية فيما بعد) بدرب الجماميز (١٨٨٦)، ثم التحق (١٨٩٠) بمدرسة الحقوق الخديوية، وبقى بها إلى السنة الثانية،حيث اختلف مع والده فانقطع (١٨٩٢) عن الذهاب إلى مدرسة الحقوق.

(٣)

وفى أواخر (١٨٩٢) التحق بوزارة المالية بوظيفة كتابية بإدارة الخزينة، ثم التحق بوزارة الداخلية بوظيفة معاون إدارة (١٨٩٣) بمديرية الدقهلية، وبعد سنة كتب مدير الدقهلية كتابا لوزارة الداخلية يفيدها بأن المؤلف لم يقض مدة التمرين على ما يرام، وهو ما كان كفيلا بتدمير مستقبله الوظيفى لكن الشيخ محمد عبده توسط له فنقل إلى أسوان، ثم إلى أسيوط (١٨٩٨)، ثم إلى ميت غمر (١٩٠٠)، ثم إلى مركز منيا القمح (١٩٠٢).

ولما شرعت الحكومة فى ربط الضرائب على الأطيان المبيعة من الحكومة للأهالى كلفه مفتش المالية بمعاينة الأطيان وتقدير الضرائب عليها بمركز فاقوس، وهكذا عاد إلى العمل فى وزارة المالية مرة أخرى، ثم ندب رئيسا لإحدى لجان تعديل الضرائب فى الدقهلية، ثم نقل لقنا (١٩٠٥) ورقى إلى درجة وكيل مفتش المالية بمراقبة الأموال المقررة، ثم أشرف على توزيع أطيان الدائرة السنية بعد تصفيتها فى أرمنت والمطاعنة، وندب للتفتيش على أعمال الضرائب فى مديريات جرجا وأسيوط والمنيا وبنى سويف (١٩٠٦)، وأنعم عليه برتبة البكوية (١٩٢١)، ثم أحيل إلى المعاش عند بلوغه الستين (١٩٣١).

(٤)

كان محمد رمزى بفطرته ذا حس تاريخى حرص على تنميته طيلة عمله، فكان يحمل فى حقيبته خطط المقريزى وخطط على باشا مبارك ليسترشد بهما فى تنقلاته فى الريف والصعيد، وكأنه حريص على ممارسة البحث العلمى فى تاريخ تكوين البلاد المصرية وأسماء مواقعها، كما استعان على هذا التحقيق التاريخى الدؤوب بمؤلفات إميلينو وماسبيرو وجوتييه ولافييت.

وبالإضافة إلى هذا فإن الأستاذ محمد بك رمزى مارس البحث العلمى الميدانى فى القرى والكفور

والعزب منقبا محققا لما سجلته هذه الكتب حتى تمكن من أن يصل إلى ما لم يسبقه غيره فى الوصول إليه من الحقائق التاريخية، وصار فى زمنه بمثابة الحجة الكبرى بين المختصين فى هذا الشأن.

ثم كان من حظ تاريخنا أن وفق الله هذا الرجل إلى أن يعكف بعد تقاعده ـ أى بعد أن نضج نضوجا تاما ـ على إخراج هذه التحقيقات فى شكل كتب واستدراكات، وقد ظل حريصا على أن يحقق الأسماء الجغرافية على الخرائط وعلى أن يزيد على جزازاته القديمة كل جديد، وهو أسلوب لا يتأتى تطبيقه على نحو ما طبقه محمد رمزى إلا للمؤسسات القادرة على متابعة البحث والارتقاء بنتائجه عاما بعد عام.

(٥)

وقد أفادت من جهود الأستاذ محمد بك رمزى كل المؤسسات التى كانت لها علاقة مباشرة بعمله، ومن هذه المؤسسات.

دار الكتب والوثائق القومية (وكانت تابعة لوزارة المعارف).

ومصلحة المساحة (وكانت تابعة لوزارة الأشغال).

ولجنة حفظ الآثار العربية، ومصلحة التنظيم، ولجنة تسمية الشوارع، والمجلس الحسبى العالى، ولجنة التقسيم الإدارى (وكانت تابعة لوزارة الداخلية).

وكانت كل هذه المؤسسات تستعين بعمله بطريقة مباشرة أو عن طريق المراسلة، وظلت كلها تستمد منه جواهر معلوماته فى تاريخ البلاد المصرية، فلم يضن على أى منها بعلم أو تحقيق أو تصويب.

(٦)

والواقع أن الأستاذ محمد بك رمزى وصل فى علمه إلى درجة رفيعة من الاستقصاء العلمى المعجز، ولا يكاد يخلو سطر من كتبه من إشارة إلى زيارة ومشاهدة لهذه المدن والقرى، والعزب، والكفور، والأمكنة، والشوارع، والجوامع، والدور القديمة الأثرية، والمدارس فى القاهرة وفى سائر البلاد المصرية على الإطلاق، وربما يعزو الكثيرون هذا النجاح المذهل إلى تاريخه الطويل فى خدمة الحكومة المصرية، لكنى أميل إلى ترجيح بل تأكيد أن يكون هذا راجعا إلى ما جُبل عليه من عنايته بتدوين رحلاته وملاحظاته التاريخية والأثرية والجغرافية منذ صباه.

(٧)

ويرى الأستاذان أحمد رامى وأحمد لطفى السيد اللذان كتبا نبذة تاريخية ممتازة عن كتاب «القاموس الجغرافى» ومؤلفه أن محمد رمزى هو «ياقوت مصر» بلا مدافع، وهما يبرران هذا بقولهما إنه عالج حياة كتاب الخراج وهو مفتش مالية أكثر من ثلاثين سنة (١٩٠٢ ـ ١٩٣٢)، وقد أعانه تجواله فى القرى المصرية طوال تلك السنين على زيارة جميع القرى وتوابعها بلا استثناء، وكان يمارس عمله الرسمى فى قياس الأرض، وربط الخراج عليها، والبحث فى أثناء مروره فى القرى عن تاريخ تكوين البلاد وضبط حروف أسمائها وشكلها وسماعه لأسمائها من حديث سكانها فى أثناء وجوده فى الأقاليم فى وظائف تابعة لوزارتى الداخلية والمالية.

(٨)

أعد محمد رمزى كتابه «القاموس الجغرافى» فى جزازات، أو فيشات (أو كروت بحث) وقسمه إلى قسمين كبيرين، القسم الأول القرى المندرسة وما آلت إليه حال كل قرية ومكانها على الطبيعة الآن، والقسم الثانى القرى الحالية من قديمة وحديثة مرتبة على الحروف الهجائية فى أقاليمها، وموضع كل بلد فى هذه الأقاليم حسب التقسيم الجغرافى الحالى، أى بيان المركز والمديرية التابع لها كل قرية فى الوقت الحاضر، وقد بنى هذا الجزء الأخير على قسمين تاريخيين: القرى القديمة التى كانت موجودة إلى سنة ١٤٧٧، والقرى الحديثة التى استجدت منذ هذا التاريخ إلى يوم وفاته.

وقد ظل محمد رمزى دائب التغيير والتبديل والزيادة فى هذه الجزازات حتى استقرت على حال قرر معها أن يطبع هذا القاموس فى حياته، وترك هذه الثروة الكبيرة فى شكل هذه الجزازات وقد بلغت نحو عشرة آلاف جزازة فى القرى المندرسة والقديمة والحديثة معا.

وقد تولى حفظ هذه الثروة العلمية الطائلة صهره المهندس حسن فؤاد مدير المساحة المصرية الأسبق، ويعود إليه الفضل فى تقديمها مع مذكراته إلى دار الكتب لطبعها.

(٩)

ومن الممتع أن نلقى بعض الضوء على إنجازاته فيما بعد بلوغه الستين، وكيف وظف هذه الحياة

الذهبية الناضجة لتحقيق هذه الغاية العلمية النفيسة التى لاتزال تفيدنا وتفيد الأجيال القادمة، وفى هذا المقام لابد أن نشير أولًا إلى أن معاش هذا الرجل كان ستين جنيها شهريا، وهو مبلغ كبير جدا فى هذا الوقت، ولعله كان من العوامل التى ساعدته على أن يعطى للعلم والتاريخ على نحو ما أعطى، فلو أن معاشه كان كمعاش كبار الموظفين فى عصرنا لظل منشغلا بحضور اللجان والحرص على مكافآتها حتى يضمن لنفسه بعض المستوى الذى كان عليه حين خرج إلى التقاعد، ولظل مرتبطا بأعمال وهمية فى مؤسسات رسمية وهمية من أجل ما يسمى «لقمة العيش».

(١٠)

بدأ محمد رمزى حياته المتحررة من الوظيفة فى يناير ١٩٣٣ (أى بعد إحالته إلى المعاش بزمن يسير)، بأن نقل كتاب «تحفة الإرشاد» من مكتبة الأزهر بعد أن تبين له أن هذا الكتاب يشمل أسماء «الأعمال» المصرية، أى المديريات وأسماء البلاد المصرية فى كل عمل، وهى الأسماء التى وردت فى الروك الحسامى الذى أنجز فى نهاية القرن السابع الهجرى، ويتكون هذا الكتاب فى أصله من قسمين، الأول يشمل النواحى المتفقة أسماؤها،أى المتشابهة، مرتبة على الحروف الهجائية، والثانى يشمل أسماء النواحى مرتبة على الحروف الهجائية فى كل عمل على حدة.

(١١)

فى صيف سنة ١٩٣٣ (أى فى السنة التى نسخ فيها كتاب تحفة الإرشاد وعاش مع نصوصه وهو ينسخها) زار مكتبة المعهد العلمى الدينى بدمياط فوجد نسخة مخطوطة من هذا الكتاب، وهى صورة مطابقة فى وصفها وترتيبها لما ورد فى نواحى القسم الثانى من نسخة مكتبة الأزهر، ولم يجد القسم الأول المشتمل على البلاد المتفقة أسماؤها، وقد أشار محمد رمزى فى القاموس الجغرافى إلى نسخة معهد دمياط بالحروف (ن م د)، وهى الحروف الأولى من عبارة نسخة معهد دمياط.

(١٢)

وفى أكتوبر سنة ١٩٣٣ خطا محمد رمزى خطوة واسعة فى سبيل التأليف العلمى الحديث فى

الجغرافيا الحضارية والتاريخ الجغرافى بأن فكر فى إعادة طبع كتاب «التحفة السنية» لابن الجيعان لأغراض ثلاثة حددها هو نفسه فى مقدمته، الأول تصحيح الخطإ الوارد فى النسخة المطبوعة فى مصر لحساب دار الكتب المصرية (١٨٩٨)، والثانى التعليق على كل اسم من أسماء البلدان وما طرأ عليه من التحريف أو التغيير وموضع كل بلد بحسب التقسيم الجغرافى الإدارى الحالى، أى بيان اسم المركز والمديرية التابع لها كل قرية فى الوقت الذى ألف فيه كتابه، (ولعلنا نستطيع أن نجد من بين أساتذتنا وباحثينا مَنْ يتولى وضع الهوامش الكفيلة بتحديث معلومات الكتاب تبعا لما تتالى بعد هذا من تعديلات فى التقسيم الإدارى)، والثالث بيان ما درس من القرى الواردة فى كتاب التحفة وما آل إليه حال كل قرية مندرسة، ومهد محمد رمزى لذلك كله بنبذة تاريخية عن كتاب التحفة المخطوط والمطبوع وتاريخ صاحبه، وقد نسب الفضل فى تصويب ما ورد إلى المراجع العديدة التى اتخذها دستورا لوضع القاموس الجغرافى.

وفى هذا المعنى يقول محمد رمزى فى مقدمته:

«وقد اتخذت كتاب التحفة السنية لابن الجيعان أساسا لأبحاثى ووثيقة رسمية بين ما ظهر قبله من الكتب التى من نوعه فى السنين السابقة على سنة ١٤٧٧، وبين ما ظهر منها بعد ذلك التاريخ إلى اليوم، أى اتخذته دليلا للمقارنة بين الماضى والحاضر، وبذلك أمكننى أن أعرف البلاد التى درست من الروك الحسامى والبلاد التى استجدت فى الروك الناصرى، ثم ما عرفته فيما بعد من دار المحفوظات بالقلعة وحجج الأوقاف بوزارة الأوقاف والمحاكم الشرعية مما استجد وما اندثر من القرى المصرية من عهد كتاب التحفة إلى اليوم».

(١٣)

ظل محمد رمزى يواصل تألقه الفكرى و يمد جريدتى «الأهرام» و«المقطم» بتحقيقاته الجغرافية والتاريخية، هذا عدا ما نشره فى مجلة الثقافة ومجلات المدارس الثانوية.

وعلى سبيل المثال فقد نشر محمد رمزى (١٩٢٥) مذكرة ببيان الأخطاء التى وقعت من مصلحة التنظيم فى تسمية الشوارع والطرق بمدينة القاهرة وضواحيها وقدمها لوزير الأشغال (٥ مايو ١٩٢٥) وقد طبعتها دار الكتب المصرية.

(١٤)

وفى مرحلة تالية ظل محمد رمزى اثنى عشر عاما ممتدة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٥ مواظبا على كتابة وتسجيل التعليقات الأثرية والجغرافية لكتاب «النجوم الزاهرة فى تاريخ مصر والقاهرة» لابن تغرى بردى، وهو الكتاب الذى كانت دار الكتب المصرية قد شرعت فى نشره ووصلت إلى الجزء الرابع، وهكذا نجد جهدا كبيرا لمحمد رمزى فى الأجزاء التالية من هذا الكتاب، أى ابتداء من الجزء الرابع إلى الجزء التاسع (١٩٣٣ ـ ١٩٤٥)، ففى نهاية كل جزء سجلت تعقيبات محمد رمزى الأثرية والجغرافية التى جعلت مادة هذا الكتاب قابلة للفهم فى ضوء التطور التاريخى الذى أصاب المواضع التى تحدث عنها، وقد ظلت دار الكتب تنشر تعليقات محمد رمزى التى تركها مخطوطة على هذا الكتاب إلى آخر الجزء الحادى عشر (١٩٥١).

(١٥)

فى (١٩٣٥) قام المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بنشر استدراك محمد رمزى على كتاب إميلينو المعروف «جغرافية مصر فى عهد القبط» فى الجزء الثالث من كتاب كشكول ماسبيرو.

(١٦)

وفى ١٩٣٦ نشر محمد رمزى نبذة تاريخية عن التعليم العام فى مصر فى عصر محمد على، نشرت فى الكتاب الذهبى للمدرسة الخديوية الذى أعد بمناسبة احتفالات تلك المدرسة عهد الوزير محمد على علوبة باشا بإشراف الدكتور أحمد عبد السلام الكردانى، ولعل هذه النبذة القيمة التى لايزال الباحثون والمؤرخون يعتمدون عليها تعطينا فكرة واضحة عن طابع المؤرخ وملكاته فى هذا الرجل الذى كان ممنْ أسميهم «المنشئين للكتابة التاريخية».

(١٧)

وقد طبعت مصلحة المساحة على نفقتها إنجازًا آخر لمحمد رمزى أنكر ذاته فيه وهو «الدليل الجغرافى» لأسماء المدن والنواحى المصرية المعتبرة وحدة عقارية لحصر الأراضى وتحصيل الأموال

المقررة (١٩٤١) وقد اكتشف الأستاذان أحمد رامى وأحمد لطفى السيد بذكائهما وخبرتهما أنه يستفاد مما ورد فى الصفحة حرف (و) من مقدمة ذلك الكتاب ما يفيد أن هذا الدليل من وضع محمد بك رمزى، وإن كان إنكار الذات الذى عرف به نوابغ هذا الجيل قد جعله لا يمانع فى أن ينكر ذاته وأن ينسب الجهد للمصلحة التى أنفقت على طبع الكتاب.

(١٨)

فى ١٩٤١ تعرف محمد رمزى إلى الدكتور عزيز سوريال الذى أطلعه على ما لديه من النسخ المخطوطة التى صورها بالفوتوغرافيا من مكتبات أوروبا من كتاب «قوانين الدواوين» لابن مماتى الذى كان ناظرا للدواوين فى عهد السلطان صلاح الدين الأيوبى، ووجد محمد رمزى أن الباب الثالث من ذلك الكتاب «قوانين الدواوين» يشمل أسماء جميع النواحى المصرية التى كانت بمثابة وحدة مالية فى ذلك الوقت، ولما كان كتاب «قوانين الدواوين» كتب سنة ٥٨٨هـ وهو أقدم من كتاب «تحفة الإرشاد» الذى كتب سنة ٦٩٧ هـ بنحو ١٠٩ سنوات، فقد أخذ محمد رمزى يراجع كتاب «تحفة الإرشاد» على ما ورد فى القسم الثالث من كتاب «قوانين الدواوين» لابن مماتى.

وتبين للأستاذ محمد رمزى بالمراجعة الدقيقة لأسماء البلاد المصرية الواردة فى قوانين ابن مماتى أن جميعها وارد فى كتاب «تحفة الإرشاد» إلا القليل الذى سقط سهوا منه وعددها ٥٦ ناحية، وأن أسماء البلاد الواردة فى قوانين ابن مماتى وردت كذلك فى تحفة الإرشاد بالترتيب والتوالى حسب وضعها فى أعمالها بدون أن يحدث تقديم أو تأخير فى أى اسم منها على ما يقابله فى كلا الكتابين إلا ما زاد من النواحى المستجدة، فقد وضعت كلها فى أعمالها، وهى عبارة عن ٣٠ ناحية لم ترد فى ابن مماتى، استجدت واعتبرت وحدة مالية فى المدة الواقعة ما بين سنة ٥٨٨ هـ وسنة ٦٩٧ هـ.

(١٩)

وعندما وضع محمد رمزى القاموس الجغرافى فإنه أشار إلى نسخه قوانين ابن مماتى فى القاموس الجغرافى بالحروف (ق أ م) وهى الحروف الأولى من عبارة «قوانين ابن مماتى».

واكتشف محمد رمزى أيضا أن أسماء الثغور وبعض المدن لم ترد فى تحفة الإرشاد ولا فى قوانين الدواوين (مثل القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والمحلة الكبرى والجيزة والبهنسا والأشمونين.. إلخ)، وقد عمل العالم الجليل على استدراك هذا فى القاموس الجغرافى فى الفترة من سنة ١٩٤٢ إلى حين وفاته.

وفى ١٩٤١ و١٩٤٢ كتب محمد رمزى مقدمتين لكتابين تاريخيين مهمين هما:

- «المدن المصرية وتطوراتها» الذى ألفه المهندس فؤاد فرج.
- و«مصر فى عهد الإسلام» للأستاذ محمود عكوش.

(٢٠)

وفى ١٩٤١ نشر محمد رمزى نبذة تاريخية عن الوصف الطبوغرافى لمنطقة خط القصر العالى الكائن بين مبانيها المدرسة الإبراهيمية الثانوية. كما وضع نبذة تاريخية عن موضع المدرسة الخديوية، ووضع نبذة تاريخية عن مكان مدرسة بنبا قادن الثانوية، ونبذة تاريخية عن تاريخ شبرا وروض الفرج والفيوم وحلوان الحمامات ومجرى النيل وتحولاته الثمانية من طرح البحر بجوار القاهرة، ومكان فم الخليج المصرى عند فتح العرب لمصر.. إلخ.

(٢١)

ومن العجيب أن نعرف ما يشير إليه الأستاذان أحمد رامى وأحمد لطفى السيد من أن كثيرًا من أبحاث محمد رمزى لايزال مخطوطًا لم ينشر كتاريخ التقسيم الإدارى من عهد الفراعنة إلى اليوم، وتاريخ مساجد القاهرة، وشرح كتاب الخطط المقريزية والتعليق على ما ورد به من الأماكن والمساجد والمدارس وغيرها من الآثار القائمة والمندرسة، وتاريخ الترع والخلجان بالقاهرة وأبواب القاهرة، وتاريخ الوزارة المصرية، وتاريخ المساحة المصرية، والتعليق على كتاب جغرافية وأطلس مصر للأمير عمر طوسون، والاستدراكات على جوتييه والدكتور بول وإميلينو وفييت.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يوفقنى وأن يمد فى عمرى لأن أنشر ما لم ينشر من هذه الأعمال العظيمة.

(٢٢)

توفى محمد رمزى فى فبراير ١٩٤٥.

ومما هو جدير بالذكر أنه لقى فى حياته كثيرًا من التقدير والاعتراف بقيمته، وقد سمى باسمه شارع فى مصر الجديدة.

(٢٣)

بقيت قصتان طريفتان مرتبطتان ببعضهما سأحكيهما باختصار شديد، وأدعو الله أن يرزقنى العمر لأقص تفصيلات القصتين.

كنت قد اطلعت على القاموس الجغرافى لمحمد رمزى فبذلت جهدى منذ أواخر السبعينيات لأحصل على نسخة منه بدون جدوى، فاقترحت على كثيرين فى مؤسسات الدولة الرسمية وفى غيرها إعادة طبعه دون جدوى، وكان من هؤلاء بالطبع مؤرخون كبار، كما استمع بعض المؤرخين الكبار إلى إلحاحى دون أن يؤيدوه بل ربما دون أن يقتنعوا به لأنهم لم يفحصوه.

ثم جاءت الصدفة الكريمة على التاريخ بإشراف الدكتورة سيدة كاشف على رسالة الدكتورة هويدا عبد العظيم رمضان أو مناقشتها لها، وعندئذ سمع الدكتور عبد العظيم بقيمة القاموس الجغرافى وبحث عنه وقرر إعادة نشره على نحو ما كان قد طبع من قبل، وأضاف إليه مقدمة كتبها هو بالإضافة إلى المقدمة التى كان كتبها الأستاذان أحمد رامى الشاعر العظيم الذى كان وكيلا لدار الكتب وأحمد لطفى السيد مكتفيَيْن بتوقيعهما الكريمين ودون ألقاب، وقد تصور الدكتور عبد العظيم رمضان ومعه العذر أن أحمد لطفى السيد هو أستاذ الجيل لأنه لم يكن يعرف أن هناك مثقفًا عظيمًا كان يحمل هذا الاسم يعمل فى دار الكتب المصرية.

وبالطبع فإن الطبعة التى صدرت بتقديم الدكتور عبد العظيم رمضان نفدت عقب صدورها وكان من حظى أن اقتنى نسخة منها كما كان من حظى أن أنبه إلى هذا الذى حدث من خلط فى شأن أحمد لطفى السيد، وقد اشتهرت الواقعة فى المحيط الضيق للمؤرخين وأساتذة التاريخ وكان من ذكاء أحد أساتذتنا أن سألنى كيف حدست وخمنت أن هذا ليس هو أحمد لطفى

السيد أستاذ الجيل وبخاصة أن أستاذ الجيل نفسه كان مديرًا لدار الكتب؟ وكان الجواب ممتعًا للجميع حين يروونه عنى وهو أن أحمد لطفى السيد كان أسبق من أحمد رامى فى كل شىء فى المولد والتخرج والباشوية والمناصب وفى دار الكتب نفسها، ولهذا فيستحيل أن يتقدم اسم أحمد رامى على اسم أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل.

(٢٤)

ومرت الأيام إلى أن أصبحت صاحب قرار النشر فى الهيئة العامة للكتاب فكان أول قرار أصدرته فى أول يوم لى بإعادة نشر مائة كتاب كنت قد أعددت قائمتها من الأعمال التى تملك الهيئة حق نشرها والتى يتعطش السوق لها، ومنها القاموس الجغرافى وفكرت فى الطريقة التى أشير فيها إلى الخلط الذى حدث، لكنى كنت قد عاهدت نفسى ألا أكتب أى مقدمة لأى عمل أشرف على نشره فإذا اضطررت إليها أكتبها دون توقيع بحيث لا يظهر اسمى إطلاقا لا كناشر ولا مشرف ولا مقدم ولا صاحب قرار... إلخ).

وهكذا وجدت أن من الأفضل أن أترك الكتاب على نحو ما طبع فى عهد الدكتورين سمير سرحان وعبد العظيم رمضان تمامًا وليس على نحو ما طبع فى المرة الأولى التى لم يكن متوفرًا منها نسخة صالحة للتصوير (الميكانيكى).

قصصت القصة على الدكتور ناصر الأنصارى فإذا بالمفاجأة الثانية تحدث وهى أنه بشرنى بأنه وقع لتوه العقد الخاص بنشر أعمال أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل وكنا قد شرعنا فى هذا أيضًا فقدمنا ثروة نادرة للقراء، فقلت له: اللهم لا اعتراض!! سيحدث أن يوضع كتاب قبائل العرب الذى ألفه مؤلف يتفق اسمه مع اسم أستاذ الجيل ضمن أعمال أحمد لطفى السيد.. وقصصت عليه القصة كلها فتنهد وقال: إنه بالطبع لا يذكر أسماء الكتب التى تضمنها العقد، «لكنى لا أظن، لأن العائلة ستنتبه إلى مثل هذا»، قلت: لن ينتبهوا وأراهنك أنك ستجد العقد وقد وقعت فيه على كتاب لمؤلف عظيم مجتهد وقد نسب إلى مؤلف آخر أعظم منه شأنا فى المجتمع!! وفى الحياة الثقافية.. قال: لا أظن، واستطرد يقول لى: إننى أبالغ وإننى أصبحت مغرمًا بصنع المفارقات، لا باكتشافها فحسب.. ثم سرعان ما أخذ القلق يساوره فطلب العقد فوجد الكتاب من ضمن الكتب التى تضمنها العقد فعاد إلى القول بأن الكتاب من تأليف أستاذ

الجيل وأننى الذى أبالغ، فتركت له الفرصة يوما بعد يوم وكل يوم يأتيه تأكيد ممن تورطوا فى هذا الخطإ!! أنهم فعلوا الصواب.

(٢٥)

كنت فى أقسى حالات مرضى وكان هو كذلك، فأبرأت ذمتى بأن أكتب خمسة سطور، ذيلتها بتوقيعى وتركتها له، فى بريده دون أن ألقاه، فإذا به شأنه شأن من لابد أن يتصرف فى البريد المعروض عليه يؤشر عليها بطلب معلومات من فلان وفلان وفلان الذين تورطوا فى الخطإ.

وهنا انقلبت الآية ١٨٠ درجة فى ساعتين فقط، ويدؤوا يعتذرون، وبدأ الدكتور ناصر يفقد أعصابه وصوابه بل ربما لا أبالغ إذا قلت إنه كاد يفقد حياته وأصبح علىَّ فى تلك الساعة أن اجتاز به هذه الأزمة العنيفة من الشك فى أخلص موظفيه الذين اتضح له أنهم فيما بدا له اعتبروا أنفسهم!! المؤلف وليس أستاذ الجيل!

وفى كل الأحوال فقد كان من حق القارئ أن يصدر كتاب قبائل العرب.

(٢٦)

بعد أن عاد الدكتور ناصر من محنة من محن المرض هاتفنى وقال: هل تكتب القصة على بعضها؟ قلت: إن أحيانى الله بعد ٥ سنوات أكتبها إن شاء الله، قال: أحس أنك تتعذب، قلت أنا فى عذاب منذ وعيت، قال: هل تسامحنى؟ قلت: أتشك فى هذا؟ قال: من حقك أن تقول فىَّ ما تشاء، قلت: إنى أعدك ألا أقول إلا الخير.

وطيلة أكثر من عام ونصف عملنا فيها معا اكتفيت بالدعاء له دون الحوار معه لأن الحوارات كانت لا تنتهى إلا إلى احتضارات.

رحمه الله رحمة واسعة، ورحم الله مصر مما آلت إليه.

■ ■ ■

الباب الثالث

مؤرخون
فى مواقع الصدارة

الفصل السادس

عبدالرحمن الرافعى

(١٨٨٩-١٩٦٦)

قصة مؤرخ عظيم

(١)

لعبد الرحمن الرافعى مكانة كبيرة فى تاريخنا القومى، وستظل له هذه المكانة إلى ما شاء الله. فقد قام هذا الرجل العظيم بالفرض الذى يكفى أن يقوم به فرد واحد (أى فرض الكفاية فى الفقه الإسلامى)، وهو كتابة تاريخ قومه، لهذا فلم يكن من المصادفة أن تكون العناوين البارزة فى مؤلفاته «تاريخ الحركة القومية» وهو يقصد بالحركة القومية ما يقصده المؤرخون التالون «بالحركة الوطنية»، وأكثر من هذا فهو يعنى بمشروعات الحكومة فى المجالات المحلية والإقليمية عناية يتغافل عنها - توفيرا للجهد - معظم الذين يكتبون التاريخ الآن.

(٢)

وقد أضحت كتابات الرافعى بمثابة مرجع لا غنى عنه لكل مَنْ يتناولون تاريخ مصر الحديث من عصر محمد على وحتى ما بعد قيام الثورة بقليل، أو فلنقل: إنها الفترة التى تتضمن القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين أو (١٨٠٠ - ١٩٥٤).

(٣)

الرافعى بلا جدال مؤرخ متميز، تميز بكتابات تاريخية اتسمت بالبحث العلمى الدقيق، كتب تاريخ مصر الحديثة فى مجموعة أجزاء متوالية، واتخذ من مفهوم الحركة القومية مدخلا

لكتابة التاريخ، ووجد فى نفسه الشجاعة أن ينتقد بعض تصرفات الحكام من أسرة محمد على، فيما كتب من تاريخ لهذه الفترة، ونشره قبل قيام الثورة.

وعلى الرغم من أن الرافعى لم يكن مؤرخا محترفا، ولا هو أشار إلى نفسه بهذا المسمى، ولا بهذا المعنى، فإن أعماله العلمية تأتى على قمة الأعمال المتاحة عن هذه الفترة وإلى الحد الذى جعل الأستاذ سامى خشبة يقدمه فى كتابه «مفكرون من مصر» على أنه «مؤسس علم التاريخ الحديث فى مصر والعالم العربى».

ومن المؤكد أن مجمل أعمال الرافعى يرتفع بقيمته عن مثل هذه المكانة إلى أن يكون واحدا من أبرز المفكرين المصريين المعاصرين الذين ستبقى آثارهم الفكرية شاهدا على عصر حى وزاخر.

ومن اليسير علينا أن نكتشف أنه مضى فى هذا الخط الرائع من الإنجازات العظيمة عندما اختلفت رؤاه مع الرؤى السائدة فى حقل السياسة فى عصره. فمن الثابت أن جذوة الوطنية كانت مشتعلة فى نفسه منذ مرحلة مبكرة، وأن ممارساته السياسية كانت مبكرة، لكن يبدو أنه آثر أن يحقق بالتأليف والكتابة والتاريخ ما كان يدرك أنه لن يستطيع أن يحققه فى خضم بحر السياسة الذى لم يكن قادرا على خوضه بالدرجة التى كان يتمناها.

(٤)

وبالإضافة إلى اهتماماته التاريخية كان الرافعى محاميا متميزا عمل بالمحاماة وظل يعمل بها، وقد اختير نقيبا للمحامين فى المجلس الذى عينته ثورة ١٩٥٣ لإدارة شؤون النقابة.

(٥)

وبالإضافة إلى هذا كان عبد الرحمن الرافعى من رواد الحركة التعاونية المبكرة فى مصر، وقد نادى بنشر التعاونيات، وعمل من أجل هذا بهمة ونشاط، وأسهم بجهد وافر فى استصدار القوانين المشجعة على التعاون.

ومن الإنصاف أن نذكر أن الرافعى انتبه إلى كثير من الأفكار السياسية والمعانى من قبل أن

تنشأ مفاهيم هذه المعانى فى التراث الفكرى المعاصر، وذلك من قبل حديثه عن تنمية الريف، والارتقاء بأحوال الفلاح، والتقدم الاجتماعى، وتصنيع الريف، وحماية الاستقلال العالمى.

(٦)

ومن المهم أن نذكر أن الرئيس السادات هو الذى أشعل الاهتمام بكتابات الرافعى فى نهاية عهده، وكان أبرز أسباب هذا الاهتمام الحثيث عنصر مهم هو النكاية فى الوفد الذى كان يحظى بانتقاد دائب من الرافعى، وقد منح السادات اسم الرافعى قلادة الجمهورية، وأمر بإعادة طبع كتبه، وبطبع ملخصات لها، وبتخفيض أسعارها، وإتاحتها للشباب من خلال أكثر من سلسلة من السلاسل التى كانت تصدر عن أكثر من وزارة.

(٧)

هو عبد الرحمن بن عبد اللطيف الرافعى، ولد على نحو ما يذكر فى مذكراته بالزقازيق (١٨٨٩) فى أسرة ذات أصول شامية، و سبب مولده فى الزقازيق أن والده كان قاضيا شرعيا ينتقل بحسب عمله، وكان شقيقه أمين الرافعى صحفيا مبرزا.

كانت أسرة معنية بالعلم والفقه وقد أتيح له تعليم متميز، طعمته أسرته بثقافة إسلامية ودينية.

وقد أوثر لعبد الرحمن الرافعى أن يلحق بالتعليم المدنى وأن يدخل كلية الحقوق حيث تخرج فيها (١٩٠٨).

وقد تزامل مع الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزراء، والدكتور محمد حسين هيكل زعيم الأحرار الدستوريين ورئيس مجلس الشيوخ، والدكتور عبدالحميد بدوى الفقيه القانونى ووزير الخارجية والمالية.

وقبل أن يتخرج فى الحقوق كان الرافعى قد انضم للحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل، كما كان عضوا فى الجمعية التأسيسية لنادى المدارس العليا وشارك فى النشاط الوطنى بفعالية.

ويروى أن الرافعى قابل زعيم مصر مصطفى كامل لأول مرة فى دار جريدة «اللواء» فى فبراير ١٩٠٦ وأصبح من يومها من أقرب تلاميذه.

(٨)

برز نشاطه فى الحزب الوطنى واختير عضوا فى لجنته الإدارية (١٩٢١)، ثم سكرتيرا للحزب (١٩٣٢). وقد ظل من أعضاء الحزب الوطنى «القديم»، وقد وصل به هذا الانتماء إلى أن أصبح وزيرا للتموين فى وزارة سرى باشا الائتلافية (يوليو ١٩٤٩ - سبتمبر ١٩٤٩)، ضمن حصة هذا الحزب فى الائتلاف الوزارى، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية.

(٩)

اعتقل عبد الرحمن الرافعى إبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٥) من باب التحفظ.

شارك الرافعى بعد هذا بفعالية فيما سبق ثورة ١٩١٩ من كفاح وطنى وجهد شبابى ونشاط سرى على نحو ما سنقرأ بعد قليل.

وكان من نتيجة الثورة أن أصبح الرافعى عضوا فى البرلمان الشعبى الأول بالانتخابات عن دائرة المنصورة فى يناير ١٩٢٤، وفى هذا البرلمان العظيم أتيح له أن يعارض زعيم الأمة سعد زغلول نفسه.

هكذا كان من ندرة المعارضين للوفد الذين فازوا بعضوية البرلمان المصرى الأول (١٩٢٤)، وانتخب بعد ذلك أكثر من مرة للبرلمان، كما عين عضوا فى مجلس الشيوخ (١٩٣٩).

(١٠)

بعد تخرجه بأربع سنوات (١٩١٢) نشر الرافعى أول كتبه وهو «حقوق الشعب»، وقد عبر فيه فى مرحلة مبكرة عن إيمانه بالدستور والاستقلال وسيادة القانون وحقوق الإنسان، واستند فى كتابته إلى الفقه الإسلامى والفقه الغربى الحديث على حد سواء.

ولم تمض سنتان (١٩١٤) حتى كان الرافعى ينشر كتابه الثانى وهو «نقابات التعاون الزراعى»، وكان هذا الكتاب بمثابة مرجع مبكر جدًّا ودليل مرشد فى التعاونيات على مستوى الريف.

وقد بدأ الرافعى يدون مذكرات مخطوطة عن تاريخ مصر (١٩١٤).

(١١)

أما موسوعته الشهيرة فتقع فى ١٦ كتابا، وقد جعل عنوانها «تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر»، وقد عنى فيها بتتبع ميادين الحياة المختلفة من اقتصاد، واجتماع، وعمران، ولم يقتصر على التاريخ السياسى أو تاريخ الحكام فحسب، كذلك فإنه عنى بتدوين الوقائع على نحو ما حدثت، ذاكرا التفصيلات المهمة التى يمكن دراسة التاريخ الحضارى بصوره المتعددة من خلال الإلمام بها. كما ذكر وقائع تاريخ الثورة المصرية (١٩١٩) بالتفصيل، وحرص على ذكر أسماء الشهداء والفدائيين، ووثق معلوماته بالأرقام.

(١٢)

نشر الرافعى أول مجلدات هذه المجموعة بعنوان «تاريخ الحركة القومية» فى جزأين، صدر الجزء الأول (١٩٢٩)، وكذلك الجزء الثانى، ويشمل هذا الكتاب ظهور الحركة القومية، وتصدى المصريين للحملة الفرنسية حتى ظهور محمد على.

وأتبع هذا بكتابه «عصر محمد على»، ثم «عصر إسماعيل»، ثم «الثورة العرابية»، ثم «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال».

(١٣)

ثم أصدر كتابيه عن «مصطفى كامل»، ثم «محمد فريد»، وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فقد صادرت له الحكومة فى مارس ١٩٥٢ كتاب: «الزعيم الثائر أحمد عرابى».

(١٤)

ثم أصدر كتابه عن ثورة ١٩١٩ فى جزأين.

ثم كتابه فى «أعقاب الثورة» فى ثلاثة أجزاء، ثم كتابه «مقدمات ثورة يوليو».

(١٥)

واستجاب الرافعى لمشورة الكثيرين فكتب كتابا عن «تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة»، ثم كتابا آخر عن «تاريخ مصر القومى من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية».

(١٦)

وبالإضافة إلى هذا نشر كتابه الأقل شهرة عن شعراء الوطنية فى مصر، وكتابين آخرين عن نشاطه فى البرلمان هما: «مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان»، و«أربعة عشر عاما فى البرلمان»، كذلك نشر الرافعى بعض المذكرات عن حياته.

(١٧)

كتب الرافعى أيضا تاريخ السنوات الأولى من عهد ثورة ١٩٥٢، ولكنه لم يتمكن من تسجيله بنفس القدر من الحرية، لهذا فإن أحدا لا يعول عليه بنفس القدر الذى يعول به على كتبه الأخرى، حيث تعرضت بعض نصوصه للحذف.

(١٨)

فاز الرافعى (١٩٦١) بجائزة الدولة التقديرية للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

ورشحته لجنة التاريخ والآثار فى مجلس رعاية الفنون (فبراير ١٩٦٤) لنيل جائزة نوبل للسلام.

(١٩)

توفى عبد الرحمن الرافعى فى ٣ ديسمبر ١٩٦٦ بالقاهرة.

ودفن فى الضريح الذى أقيم لرفاتى مصطفى كامل، ومحمد فريد، والذى كان الشيخ عبدالعزيز جاويش مدفونًا فيه معهما، ثم نقل رفاته منه!!

(٢٠)

كان الرافعى قد انصرف إلى كتابة تاريخ الحركة الوطنية مع احتفاظه بمهنة المحاماة، وقد رُشح مستشارًا فى القضاء ولكنه اعتذر، ويبدو أن سر اعتذاره الأول كان رغبته فى إتمام تأريخه للحركة الوطنية، ومن المهم أن نذكر أن الانتقال بين سلكى المحاماة والقضاء كان مأخوذا به.

وقد رزق الرافعى بثلاث كريمات، وتولى زوج إحداهن -وهو المستشار حلمى السباعى شاهين- الإشراف على إصدار طبعات جديدة من بعض كتبه بعد وفاته.

(٢١)

كان عبد الرحمن الرافعى شأنه شأن أحمد لطفى السيد من الذين وجدوا أن ممارسة الفكر أولى بهم من ممارسة المحاماة، وقد تولد عندهما هذا الإيمان كنتيجة نفسانية (فيما يبدو) لما فوجئوا به من صور غير مثالية فى الحياة، وقد أجاد عبد العزيز فهمى باشا تصوير الموقف الذى دفع أحمد لطفى السيد إلى أن يترك المحاماة نهائيا فى مرحلة مبكرة، ونحن نرى فيما يرويه الرافعى فى مذكراته شيئا من هذا القبيل. ومع هذا فإن أحمد لطفى السيد ترك المحاماة نهائيا على حين عاد الرافعى إلى المحاماة بعد انقطاع قصير جدا.

ويرجع السبب فى هذا الاختلاف فى نظرى إلى أن التكوين الأولى جعل الرجلين يختلفان، فعلى حين أن أحمد لطفى السيد كان قد درس فى كلية الحقوق شأنه فى ذلك شأن الرافعى، فإن كلية الحقوق على عهد دراسة أحمد لطفى السيد فيها كانت بمثابة كليتى حقوق وآداب معا، وهكذا فإن لطفى السيد أفاد من دراسة الآداب فى تنمية مواهبه الفلسفية والتجريدية، خاصة أنه كان محبا للعلوم الرياضية والفلسفية.

(٢٢)

وكانت النتيجة أن وُجد فى حياتنا الفكرية منذ مرحلة مبكرة ذلك الرجل الذى عُد بحق أستاذ الجيل، أما الرافعى فإنه لم يعن بالفلسفة فى كثير أو قليل حتى إنك ترى العبر التى

يستخلصها من دروس التاريخ وهى تخلو من أى بعد فلسفى يضفيه عليها، فهو لا يميل إلى التعميم من المواقف التى يجدها وراء بعضها، وهو لا يميل إلى التركيب، ولا إلى الصياغات الفلسفية، وهو لا يغلب المنطق على الواقع الذى حدث بالضبط.

وبسبب هذا كله نجح الرافعى فى أن يكون مؤرخا مرموقا يستبقى القيمة لكتاباته وآثاره التاريخية مع مرور الزمن واندحار وازدهار المذاهب الفكرية والتوجهات المختلفة التى تنتصر لرؤية معينة، وقد بقى الرافعى على سبيل المثال فى عصر الملكية وفى عصر الثورة الأول، وفى عصر طغيان المذاهب الاشتراكية كما بقى فى عصر الرئيس السادات وعصر مبارك، وعندى أن سر بقائه على هذا المدى الطويل الذى مضى وعلى المدى القادم فى المستقبل لم يكن إلا نجاته من التجريد... وربما يسأل القارئ الآن أإلى هذا الحد يمكن للتجريد أن يكون خطرًا؟

وجوابى أن نعم.

لنعبر إذن عن هذا المعنى أو الوصف الذى نصف به كتابات الرافعى فنقول بعبارة فيها جناس، وقد أصبح المعنى واضحا : إنه كان حريصا على تجريد كتاباته من التجريد (ولا نقول تجرد كتابته من التجرد وهو ما يمكن أن يحدث لعبارتنا نتيجة خطإ مطبعى).

(٢٣)

على أن البعد عن التجريد لم يكن العامل الوحيد الذى ميز كتابة الرافعى، لكن هناك عاملا آخر، ومن حسن الحظ أن المقارنة بلطفى السيد تكفل لنا أيضا إدراك أثر هذا العامل، ذلك أن الرافعى لم يشأ أن يعمل بالقضاء على الرغم من أن الفرصة أتيحت له أكثر من مرة، أما لطفى السيد فقد عمل فى سلك النيابة والقضاء على مرتين، المرة الأولى حين عين بعد تخرجه هو وكل دفعته وظل يعمل فى النيابة حتى استقال منها، أما المرة الثانية فكانت عقب استقالته من الصحافة وعودته إلى وظائف الحكومة، وقد عين رئيسا للنيابة.

وهكذا ظل الرافعى معنيا بالبحث عن الحقيقة قبل أن يكون معنيا بإصدار الأحكام، وهكذا فإن الرافعى ولحسن حظ تاريخنا القومى لم يشعر أبدا بأنه مطالب بأن يكون القاضى صاحب

الحكم البات فيما ينطق به، ومن ثم كان حريصا على أن يترافع على الدوام إذا ما أراد تقديم رؤية أو رأى.

(٢٤)

فإذا أتينا إلى البحث عن الدوافع التى أثرت فى توجه الرافعى إلى الكتابة، فإننا نجده لا يروى أنه كان من محترفى أو هواة الأدب ولا الشعر، ولا من أولئك الذين يؤرقهم أن يكتبوا وأن يعبروا عما يختلج به وجدانهم، ولكنه مع هذا وبرغم هذا يروى بكل وضوح: أنه كتب لأنه ظن بل واعتقد أن الكتابة واجب وطنى عليه أن يؤديه، بعدما أدى بالفعل واجبات وطنية أخرى فى مرحلة مبكرة من حياته.

(٢٥)

ومن المهم الآن وبطريقة مفاجئة أن نشير إلى الحقيقة الكبرى فى حياة الرافعى، وهى الحقيقة التى يصعب تخيلها على الذين يقرؤون للرجل الهادئ المحافظ، فقد كان الرافعى عضوا فى المجلس الأعلى للاغتيالات، شأنه فى ذلك شأن زميل دفعته أحمد ماهر، وقد ظل هذا الأمر سرًّا حتى كشفته شهادة شفيق منصور التى تطوع بها دون دافع مفهوم لأرباب الحركة الوطنية، وقد كتب شفيق منصور اعترافاته بالتفصيل وفيها وضح الدور الذى لعبه أحمد ماهر والرافعى منذ مرحلة مبكرة فى المجلس الأعلى للاغتيالات.

(٢٦)

ومن الجدير بنا أن ننقل للقارئ القصة التى لخصها الأستاذ جمال بدوى فى كتابه «نظرات فى تاريخ مصر» تحت عنوان «شهيد حلوان» وهى كفيلة بأن تصور لنا ملامح تاريخ عبدالرحمن الرافعى فى هذا المجال:

«كان ضابط البوليس مصطفى حمدى عضوا فى المجلس الأعلى للاغتيالات فى أثناء ثورة ١٩١٩.. وكان المجلس يضم نخبة من الشبان المتحمسين الذين أصبحوا فيما بعد نجوما فى المجتمع

السياسى، مثل الدكتور أحمد ماهر باشا، الذى أصبح رئيسا لمجلس النواب، ثم رئيسا للوزراء، واغتاله المحامى محمود العيسوى فى البهو الفرعونى بدار البرلمان فى فبراير ١٩٤٥.. ومحمود فهمى النقراشى باشا الذى أصبح رئيسا للوزراء، واغتاله طالب الطب عبد المجيد حسن فى مصعد وزارة الداخلية فى ديسمبر ١٩٤٨.. والمؤرخ والمحامى الشهير عبدالرحمن بك الرافعى.. وعبداللطيف بك الصوفانى.. والسفير محمد بك شرارة.. والفدائى القديم شفيق بك منصور المحامى عضو مجلس النواب الذى نفذ فيه حكم الإعدام عام ١٩٢٥ فى قضية اغتيال السردار».

«كان شباب الجهاز السرى، من العمال وطلبة كلية العلوم (لابد لنا هنا من التحفظ، فجمال بدوى يقصد مدرسة المعلمين لأن كلية العلوم لم تنشأ إلا مع نشأة الجامعة المصرية فى ١٩٢٥)، يصنعون بأنفسهم القنابل المحلية لاستخدامها فى قتل رجال الاحتلال البريطانى، وأعوانهم من الساسة المصريين الخارجين على الإجماع الوطنى».

«وكانت القنبلة عبارة عن قطعة من ماسورة محشوة بالمواد المتفجرة، ومعها زجاجة صغيرة تحتوى على حامض الكبريتيك.. وكانت هذه القنابل شديدة الخطورة على حاملها لأنها تنفجر بمجرد اهتزاز الزجاجة واختلاطها بالمتفجرات».

«وذات يوم من عام ١٩٢٠، ذهب الدكتور أحمد ماهر واليوزباشى مصطفى حمدى إلى صحراء حلوان لتجربة قنبلة جديدة فى المنطقة المتاخمة للجباسات حيث تكثر أصوات الانفجارات فى الجبل».

«وألقى أحمد ماهر بالقنبلة بأقصى قوته ثم انبطح مع زميله.. ولكن القنبلة لم تنفجر.. فنهض مصطفى حمدى وذهب إلى حيث سقطت القنبلة ليتفحصها، فلم يكد يمسكها بيديه حتى انفجرت وأطاحت بالجزء الأمامى من جبهته.. وارتاع أحمد ماهر وهرول إلى زميله فوجد الدماء تنهمر بغزارة من رأسه، فأخرج منديله ليوقف النزيف.. ثم انتزع قطعة من قماش بطانة البالطو الذى كان يرتديه محاولا وقف الدم.. لكن محاولاته باءت بالفشل، ولفظ الضابط الشاب أنفاسه».

«وانتاب الفزع أحمد ماهر وهو يرى صديقه جثة هامدة، فى هذا الفضاء العريض.. فتركه حيث هو وعاد إلى محطة حلوان وغسل يديه من الدم ثم ركب القطار وعاد إلى القاهرة..

وذهب من فوره إلى بيت عبداللطيف الصوفانى، حيث كان باقى أعضاء الجهاز مجتمعين فى انتظار نتيجة اختبار القنبلة.. وأبلغهم ماهر بما جرى لزميله، وكان سليمان أفندى حافظ المحامى (وكيل مجلس الدولة، ثم وزير الداخلية فى عهد جمال عبدالناصر) يحضر الاجتماع، فأعطاه الحاضرون مبلغ ٢٠٠ جنيه جمعوها من بينهم ليبعث بها إلى أم الشهيد فى حوالة بريدية عن طريق مكتب بريد الفيوم».

«وكان أحد شباب الفدائيين فى الإسكندرية واسمه يعقوب أفندى صبرى يحضر الاجتماع كذلك، وقد جاء لتسلم حصة جهاز الإسكندرية من القنابل».

«وفى اليوم التالى ذهب أحمد ماهر والأستاذ عبدالرحمن الرافعى ومعهما يعقوب صبرى إلى مكان الحادث، حيث دفنوا الجثة فى مكانها.. وعادوا إلى القاهرة وقد ظنوا أنهم دفنوا سر صاحبها إلى الأبد.. وبقى اختفاء الضابط لغزا على رؤسائه.. أما والدته فقد أفهموها أنه سافر فى مهمة طويلة إلى إستانبول، وكانوا يرسلون إليها فى مطلع كل شهر حوالة بريدية بعشرة جنيهات».

«وبعد مرور خمس سنوات على الحادث وبعد اغتيال السردار، وقع ما لم يكن فى الحسبان.. فقد اهتزت أعصاب رجل الإرهاب الكبير (هكذا يقول الأستاذ جمال بدوى وربما يقصد أن يقول رجل الفداء الكبير أو رجل العمل الوطنى السرى الكبير) شفيق منصور وهو فى السجن، فكتب تقريرا تفصيليا كشف فيه الستار عن قصة الجهاز السرى الذى ارتكب حوادث الاغتيالات فى أثناء الثورة، وعجز الإنجليز عن التوصل إلى خيط يدل عليه، بالرغم من المكافآت المجزية التى رصدوها لهذا الغرض».

«وبلا أى مبرر، حكى شفيق منصور قصة الضابط مصطفى حمدى والطريقة التى لقى بها حتفه.. واهتز الإنجليز طربا لأنهم عثروا على أول اتهام يدين «ماهر» والنقراشى.. وقد كانت الشكوك تحيط بهما بشأن حوادث الاغتيالات، ولكنها كانت تفتقر إلى الدليل.. وجاءهم الدليل فى اعترافات شيخ الفدائيين شفيق منصور».

«وكلفت السلطات الدكتور سيدنى سميث، كبير الأطباء الشرعيين، بمعاينة موقع الحادث الذى أشار إليه شفيق منصور.. فوجد بقايا عظام وقطعا من الملابس متناثرة فى الصحراء،

وقطعا من الزجاج والمعدن.. أخذ كل هذه الأشياء لفحصها فى المعمل، فتبين أن العظام لشخص واحد بين الخامسة والعشرين والثلاثين من العمر، وعلى الجانب الأيمن من جبهته فجوة، وكثير من الثقوب فى الجانب الداخلى من الجمجمة، مما يدل على أن صاحبها قتل عن انفجار قنبلة.. كما عثر على بعض أزرار البدلة تحمل اسم الترزى.. كما أن الطربوش يحمل اسم صانعه من الداخل.. وكانت كل هذه المعلومات، تنم عن اسم صاحبها وهو اليوزباشى مصطفى حمدى».

«أما الشظايا المعدنية والزجاجية التى عثر عليها الطبيب الشرعى، فقد كانت تتضمن قطعا من أسطوانة حديدية وقطعا صغيرة من قضيب حديدى، وقطعة مفرطحة من الصفيح، وعنق زجاجة صغيرة».

«وكان الدكتور سميث بحكم خبرته القديمة، يعرف طريقة صنع القنابل التى استخدمت فى حوادث الاغتيال فى أثناء ثورة ١٩١٩، فاكتشف أن هذه الشظايا تماثل تماما القنابل التى استعملت فى أثناء الثورة».

«ومن سوء الحظ أن البوليس قام فى نفس الوقت بتفتيش منزل حفار كليشيهات اسمه يوسف طاهر فعثر على ١٨ قنبلة فى بئر منزله، وأرسلت القنابل إلى الطبيب الشرعى لفحصها فوجدها مماثلة لشظايا قنبلة حلوان».

«ثم اتسعت المفاجأة حين تبين أن يوسف طاهر (وهو حفار الكليشيهات) هو خال مصطفى حمدى.. الضابط الذى شاء القدر ألا يموت سره معه فى ذاك الفضاء العريض من صحراء حلوان».

(٢٧)

لم يكن من المتصور إذًا أن يبتعد عبدالرحمن الرافعى عن تيار الوفد، ولكن هذا هو ما حدث ـ للأسف ـ حين أصبح هناك توجه باختيار مَنْ ينضمون من الحزب الوطنى للوفد، وقد يقال: إنه لو أن سعد زغلول بذل جهدا أكبر فى التخلى عن نزعة الاختيار لكان الرافعى وغيره قد أصبحوا جميعا من أعضاء الوفد، ولكن الحقيقة أن سعدا نفسه قد عانى من بعض شباب

الحزب الوطنى على نحو ما نقرأ فى الجزء السابع من مذكراته، وليس من الواضح لنا طبيعة فكر الرافعى فى تلك الفترة المبكرة من عمر الوفد المصرى، ولكن الواقع أن الرافعى لم ينضم للوفد وإنما بقى فى الحزب الوطنى حتى النهاية.

ولربما كان من حق القارئ أن يسأل: هل كان من الممكن لوجود الرافعى فى قيادة الحركة الوطنية من خلال الوفد أو فى العمل الوزارى أو التنفيذى لفترات أطول من تلك الفترة القصيرة جدًّا التى عمل فيها وزيرا أن يضيف إضافات ذات قيمة، ورأيى المتواضع أن الرافعى مع كل عظمته الفكرية، لم يكن من الذين يحبذون التصدى لقيادة الصراع الاجتماعى، فلا هو بالراغب فى دور فى الحياة السياسية، ولا هو بالحريص على مكانة فى المجتمع المضطرب من حوله، وهو رجل من طراز المفكرين الهادئين المستنيرين الذين ينيرون الطريق لغيرهم فحسب.

ولهذا فإنى لا أعتقد أن الرافعى كان يفكر فى تولى وزارة كالمالية أو الداخلية لو أن الحزب الوطنى تولى الحكم أو حصل على نصاب كبير فى ائتلاف من الائتلافات، ولا أظن أن الرافعى كان يعنى بأن يتولى وزارة كالمعارف أو الشؤون الاجتماعية، على نحو ما فعل زميله هيكل، ولهذا بقى الرافعى حيث أراد لنفسه دون أن يحصل على رتبة الباشوية على سبيل المثال.

وعلى الرغم من هذا فإن الإنتاج الفكرى للرافعى رفعه إلى مكانة لم يصل إليها أحد من أقطاب العمل الحزبى قبل الثورة، بل وربما لا يقل فى مكانته عن لطفى السيد وطه حسين وهيكل والعقاد، وقد حدث بالفعل أن الرافعى ـ على سبيل المثال ـ كان واحدا من أوائل مَنْ نالوا جائزة الدولة التقديرية عند إنشائها، وقد نالها فى العلوم الاجتماعية.

(٢٨)

وقد وجدت ثورة ٢٣ يوليو (والرئيس السادات بصفة خاصة) فى كتابات الرافعى ضالتها المنشودة، فهو متحفظ على الوفد فى كثير من المواضع، بل منتقد، بل متحامل، وهو ما كانت الثورة فى حاجة إليه لأنها كانت تريد أن تحل نفسها محل الوفد فى الوجدان الشعبى، دون جدوى، وها هو الرافعى دون أن يقصد قد ساعدها بما كتب من قبل وجود ٢٣ يوليو و دون أن يتفق معها على هذا، وهذا أوقع.

ولهذا السبب كان السادات يجأر فى مواجهة الوفد حين عاد الوفد إلى الحياة، وكان السادات يجأر بطريقته بإعادة طبع مؤلفات الرافعى ـ كما أشرنا ـ بأسعار مخفضة وفى طبعات شعبية.

لكن الأجهزة التى كان من المفروض أنها تنفذ تعليمات الدولة كان قد أصابها التهرؤ، فلم تنفذ تعليمات السادات بنفس القدر من الحماس الذى طبعت به «فلسفة الثورة» و«الميثاق» و«بيان ٣٠ مارس» أو «يا ولدى هذا عمك جمال».

(٢٩)

ومن المهم أن نشير إلى بعض الملابسات التى أعادت اللمعان إلى اسم عبدالرحمن الرافعى وشقيقه أمين الرافعى منذ نهاية عهد السادات. فحين ذهب الرئيس السادات إلى الاحتفال الذى أقيم لتكريم الصحفيين فى عيدهم الأول تصرف على نحو درامى مؤثر كان يجيده، وذلك أن اسم أمين الرافعى (شقيق عبدالرحمن الرافعى) كان من أسماء الرواد العشرة للصحافة الذين منحهم الرئيس أوسمة، فلما جاء الدور على اسم أمين الرافعى (ولم يكن بالمناسبة أول الأسماء) توقف السادات وأعلن أنه يمنح اسم أمين الرافعى قلادة الجمهورية، وبرر هذا التصرف بسبب وجيه، وهو أن أمين الرافعى أوقف إصدار صحيفته يوم إعلان الحماية البريطانية على مصر حتى لا تصدر صحيفته وفيها هذا النبأ الأليم!

أما عبد الرحمن الرافعى فقد نال هو الآخر نفس الحظوة من السادات ومنح اسمه قلادة الجمهورية. ومع هذا فإنه لم يصادف ما صادفه شقيقه من ذلك التكريم العلنى، ذلك أنه كرم فى يوم تكريم المحامين، وكان عبدالرحمن الرافعى على نحو ما هو معروف نقيبا من نقباء المحامين السابقين لكن السادات يومها ضحى بالحفل كله، وأناب عنه نائب رئيس الوزراء الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، ولم يكتف بهذا، وإنما أعلن بعد ذهاب أحمد فؤاد محيى الدين للحفل أنه قصد هذا لأن من الأسماء المكرمة مَنْ وقفوا ضد الثورة!!

■ ■ ■

الفصل السابع

محمد رفعت

(١٨٨٩-١٩٧٥)

عميد المؤرخين التربويين

(١)

هو عميد التربويين المؤرخين فى مصر فى عصر الليبرالية، تولى تدريس التاريخ فى مختلف معاهد التعليم الجامعى والعالى والعام، وتطوير تدريس التاريخ، كما تولى وضع المؤلفات التاريخية المدرسية والمراجع الجامعية لتاريخ أوروبا الحديث، وامتدت اهتماماته فى التأليف لتشمل تاريخ أوروبا الحديث وتاريخ العصور الوسطى.

(٢)

ينتمى الأستاذ محمد رفعت أحمد إلى أسرة الكاشف التى رحلت إلى أسيوط منذ ما قبل عهد محمد على، وقد ولد بأسيوط فى أواخر العقد التاسع من القرن الماضى (سنة ١٨٨٩)، أى فى العام الذى ولد فيه العقاد وطه حسين والرافعى المؤرخ. وحفظ ما تيسر له من القرآن فى كتّاب القرية، وتلقى تعليمه المدنى فى المدرسة الابتدائية ثم المدرسة الثانوية بأسيوط، وبعد ذلك التحق بمدرسة المعلمين العليا بالقسم الأدبى، وبعد تخرجه نال بعثة إلى بريطانيا والتحق بجامعة ليفربول بإنجلترا، وكان ذلك قبيل الحرب العالمية الأولى.

بعد عودته من البعثة عين مدرسا بالمدرسة التوفيقية، وتدرج فى مناصب وزارة المعارف القيادية وتولى نظارة المدرسة السعيدية الثانوية، كما تولى عددًا من وظائف الوزارة فى مراقبة تعليم البنات، كما تولى وكالة الوزارة، وانتدب لتدريس التاريخ فى المدارس العليا وكليات

الجامعة المصرية، فعمل محاضرًا بمدرسة المعلمين العليا، ثم أستاذا للتاريخ بقسم الصحافة، وأستاذا بمعهد العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

وبعد تقاعده شغل منصب رئيس قسم البحوث والدراسات الجغرافية والتاريخية بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، و كانت له فى هذا المعهد إسهامات بارزة ومحاضرات متعددة .

(٣)

فى منتصف حياته الوظيفية اختير ليكون واحدا من أبرز أعضاء المكتب الفنى الذى أسسه نجيب الهلالى (١٩٣٥) وهو وزير للمعارف، وقد أعد هذا المكتب «تقريرًا للتعليم الثانوى» وهو التقرير الذى أحل نظام شهادة «الثقافة» بعد أربع سنوات، محل «الكفاءة» التى كانت بعد ثلاث سنوات، ثم تختم المرحلة الثانوية بالشهادة التوجيهية.

(٤)

بعد إحالته إلى المعاش اختير مستشارا فنيا للوزارة، واختير وزيرا للمعارف فى وزارتى حمد نجيب الهلالى الأولى والثانية (مارس ١٩٥٢ ويوليو ١٩٥٢)، وانتخب عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٦٧) و ألقى د. أحمد بدوى: كلمة فى حفل استقباله، أما الذى ابنه فكان الأستاذ على النجدى ناصف، واشترك وزير التربية والتعليم الدكتور مصطفى كمال حلمى فى تأبينه فى مجمع اللغة العربية.

(٥)

له كتب كثيرة بعضها عام وبعضها مدرسى:

فأما الكتب العامة فهى:

- «التعاون الدولى والسلام العام».

- «التيارات السياسية فى حوض البحر المتوسط».
- «التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة».
- «يقظة مصر الحديثة» (مؤلف بالإنجليزية).
- «تاريخ مصر فى عهد محمد على».

أما الكتب المدرسية فهى:

- «معالم تاريخ العصور الوسطى».
- «معالم تاريخ أوروبا الحديث».
- «التربية الوطنية للمدارس الثانوية».
- «تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة».

(٦)

- توفى محمد رفعت سنة ١٩٧٥.

■ ■ ■

الباب الرابع

المدرسة التاريخية في الجامعة المصرية

الفصل الثامن

محمد شفيق غربال

(١٨٩٤ - ١٩٦١)

عميد أساتذة التاريخ المعاصر

(١)

كان محمد شفيق غربال واحدًا من كبار مثقفى مصر الموسوعيين الذين أثروا فى تكوين عقليات الجيل الذى نشأ فى عصر الليبرالية، وامتد تأثيرهم إلى العقد الأول من عمر ثورة ١٩٥٢، كان بمثابة الأستاذ الأول فى مدرسة علم التاريخ الحديث فى مصر، وهو أول عالم تاريخ مصرى يعين أستاذا للتاريخ الحديث فى الجامعات المصرية (١٩٥٣)، وإليه يرجع الفضل فى نشأة مدرسة التوثيق والاعتماد فى كتابة التاريخ على الوثائق وحدها سعيا لإظهار «حقيقة ما حدث» دون تدخل من جانب المؤرخ، وقد صاغ فكرته عن كتابة التاريخ فى كتابه الشهير عن «تكوين مصر عبر العصور» (١٩٥٧)، وتتلخص وجهة نظره فى أن البشر هم الذين يمنحون الموقع ملامحه وأهميته، ويحددون دور موطنهم الحضارى عن طريق نوع استجابتهم لتحديات الطبيعة والتدخلات التاريخية، كذلك كان حفيًا فى دراساته بالإشارة إلى تأثر التاريخ بالعوامل الثقافية (السياسية والدينية والمعرفية والاجتماعية)، والعوامل المادية (الجغرافية والاقتصادية والتكنولوجية والبيولوجية).

(٢)

ولد الأستاذ محمد شفيق غربال (١٨٩٤) فى مدينة الإسكندرية القديمة لأسرة موسرة كانت تعيش فى حى لايزال يحمل اسم هذه العائلة «حى غربال» الذى ينطقه العامة محرفًا

«غبريال»،وهو تحريف دال بقوة على التسامح الدينى فى مجتمع إسلامى، وكان كثير من أفراد أسرته من المزارعين والتجار، وتلقى تعليماً مدنيًّا فى مدارس الإسكندرية، وبعد أن أتم دراسته الثانوية (١٩١٢) التحق بمدرسة المعلمين العليا، وفى هذه المدرسة زامل مجموعة من أفضل من عرفوا بعد ذلك على أنهم نماذج العقلية الموسوعية فى عصره، وفيما بعد تخرجهم مباشرة أسس هو و أحمد زكى والعبادى ومحمد فريد أبو حديد ومجموعة هذا الشباب الناهض لجنة التأليف والترجمة والنشر التى هى فى رأيى أفضل دار نشر تعاونية عربية فى القرن العشرين.

(٣)

ابتعث محمد شفيق غربال عقب تخرجه إلى إنجلترا، وكان من الذين لم تمنعهم الحرب العالمية الأولى من السفر للدراسة العليا، وقد درس التاريخ الحديث بجامعة ليفربول، وأنجز دراساته فى سرعة بالغة، ونال (١٩١٩) الإجازة العليا بدرجة الامتياز، وفى بريطانيا التقى بأستاذه المؤرخ الكبير أرنولد توينبى فتعارفا وتآلفا واستمرت علاقتهما متصلة طول عمره حتى إن توينبى كان على موعد أن ينزل فى ضيافته فى زيارة للقاهرة (١٩٦١) وشاء الله أن يتوفى غربال، و أن يشترك توينبى فى تأبينه فى مجمع اللغة العربية، وقد ألقى كلمة قيمة فى الحفل.

(٤)

ولما عاد محمد شفيق غربال إلى مصر عينته وزارة المعارف مدرسًا بالتعليم الثانوى، فدرس فى الإسكندرية ثلاث سنوات، ثم اختير للسفر مرة أخرى والتحق بمعهد الدراسات التاريخية فى جامعة لندن، وبعد أن حصل على الماجستير (١٩٢٤) عاد إلى مصر حيث عين (١٩٢٤) أستاذا للتاريخ الحديث فى مدرسة المعلمين العليا بالقاهرة، ثم نقل أستاذا مساعدا للتاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة القاهرة (١٩٢٩)، ثم رقى بها أستاذا للتاريخ الحديث (١٩٣٥)، وكان أول مَنْ نال هذه الدرجة من المصريين.

(٥)

تولى محمد شفيق غربال عمادة كلية الآداب (مايو ١٩٣٩)، وكان ثالث العمداء المصريين

بعد طه حسين ومنصور فهمى، ثم نقل إلى منصب وكيل مساعد لوزارة المعارف (مارس ١٩٤٠)، ثم عاد أستاذا للتاريخ الحديث بكلية الآداب (ديسمبر ١٩٤٢) ثم انتقل إلى وزارة المعارف (يناير ١٩٤٥) مستشارا فنيا للوزارة فوكيلا لها، وأسندت إليه فى السنوات الأخيرة من حياته إدارة معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية، وقد نهض بهذا المعهد نهضة كبيرة. كما عين أستاذا غير متفرغ فى كلية الآداب منذ فبراير ١٩٤٩.، وظل وثيق الصلة العلمية بتلاميذه من أساتذة الكلية وطلابها حتى وفاته.

(٦)

كان شفيق غربال من المؤسسين لجمعية الدراسات التاريخية، وقد مثل مصر فى عدة مؤتمرات تاريخية، ورأس وفد مصر فى الجمعية العمومية لمنظمة اليونسكو، كما كان عضوا فى مجلسها التنفيذى وأشرف على إصدار «الموسوعة العربية الميسرة» التى أصدرتها مؤسسة فرانكلين، وكانت هذه الموسوعة فتحًا فى زمنها.

انتخب الأستاذ محمد شفيق غربال عضوًا فى مجمع اللغة العربية (١٩٥٧).

(٧)

كان شفيق غربال واحدا من الأعلام الذين يحرصون على التجويد، وكانت له آراء متفردة فى بعض قضايا تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ومن أبرز هذه الآراء رأيه فى كرومر، فقد كان أبرز الذين انتبهوا إلى جوهر سياسة كرومر، وهو الجوهر الذى مكن للاحتلال الإنجليزى فى مصر طيلة ربع القرن الذى قضاه فى مصر، وهو يصف فلسفة كرومر بأنها «كانت تقضى ببقاء الاحتلال مبهما، وبعدم الاستعجال، وبتغليب الجوهر على العرض».

كذلك كان له رأى ذكى فى تعليل التطاحن السياسى بين قادة المصريين وما أدى إليه هذا التطاحن فى عصر الليبرالية من خصومة جامحة.

وكانت النزعة الفلسفية والثقافية كثيرًا ما تسيطر على أسلوب غربال فى تناول التاريخ والوقائع التاريخية، وقد عرف أنه كان مغرمًا بفلسفة القرن الثامن عشر، وكان يعلل هذا بقوله:

إنها «كانت الفلسفة الأوروبية التى اتصلنا بها حينما عاد الاتصال بيننا وبين أوروبا منذ أوائل القرن التاسع عشر، وأعتقد أنها كان لها تأثير عميق فى حياتنا الفكرية، وفى تطورنا السياسى على حد سواء، وهذا فى نظرى مبرر آخر لدراستها».

وقد ظهر هذا الاعتناء الشديد بهذه الفلسفة فى ترجمته لكتاب «المدينة الفاضلة عند فلاسفة القرن الثامن عشر»، وقد كتب مقدمة قيمة لهذا الكتاب الذى ألفه كارل بيكر.

(٨)

وللدكتور شفيق غربال دراسة قيمة (بل نموذجية) عن فكر الدكتور محمد حسين هيكل وما يمثله من روح النهضة عند جيله من المفكرين المصريين، وقد ألقى هذه الدراسة فى الحفل الذى أقيم لاستقباله عضوًا فى مجمع اللغة العربية، إذ جاء اختياره للكرسى الذى كان سلفه فيه هو الدكتور هيكل، وفى هذه الكلمة/ الدراسة تحدث غربال عن تأثيرات الفلاسفة الأجانب فى عقلية هيكل، ومصطفى عبد الرازق، وطه حسين، وقد حلل غربال إعجاب هيكل بروسو وترجمته لشخصيته، كذلك اهتم شفيق غربال بتقدير قيمة جهد هيكل الصحفى منذ نشاطه فى الحزب الديمقراطى وحتى إنشائه جريدة «السياسة»، وفى هذا الصدد خالف الأستاذ غربال ما كان الدكتور هيكل يراه فى نفسه من معاناة للفروق بين الصحفى والسياسى.

وكان يرى فى مذكرات الدكتور هيكل ميزة هامة هى أنها لا تتناول إلا ما هو ظاهر، وقلما تهتم بما بعث ذلك الظاهر على الظهور أو بما امتد من آثار ذلك الظاهر إلى ما هو كامن.

(٩)

ترك الأستاذ شفيق غربال مجموعة مهمة من الكتب:

- «بداية المسألة المصرية وظهور محمد على» وهوكتابه الأول، وقد نال به درجة الماجستير ولايزال هذا الكتاب يعد عملا علميا خالدا.
- «المفاوضات البريطانية من الاحتلال إلى معاهدة ١٩٣٦» ظهر منه جزء واحد ونال

عليه جائزة الدولة (فى عهدها الأول) وهو كتابه الثانى، وفى هذا الجزء محاولة رائدة لتنظيم حقائق الحقبة المعاصرة من تاريخ مصر.

- «منهاج مفصل لدراسة العوامل التاريخية فى بناء الأمة على ما هى عليه اليوم».
- «محمد على الكبير» فى سلسلة أعلام الإسلام، القاهرة، ١٩٤٤.
- ترجم «المدينة الفاضلة عند فلاسفة القرن التاسع عشر» من تأليف بيكر.

أما بحوثه فشملت:

- «مصر وأوروبا والدولة العثمانية، من وقت الحملة الفرنسية على مصر، إلى قرب سقوط نابليون».
- «الجنرال يعقوب والفارس لاسكارس»، القاهرة.
- «تونس الخضراء»، القاهرة.
- «أمير سورى فى إيطاليا فى القرن السابع عشر»، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٣٤.
- «مصر عند مفترق الطرق» (١٧٩٨ ـ ١٠٨١)»، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٣٨.
- «أساليب كتابة التاريخ عند العرب».
- «كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية».
- «كيف دخلت بعض المصطلحات السياسية فى اللغة العربية».
- «ترجمة أصول الشرائع» لفتحى زغلول».
- كلمته (وتتضمن كما ذكرنا ترجمة وافية عن الدكتور محمد حسين هيكل باشا) فى حفل استقباله عضوًا فى مجمع اللغة العربية.
- كلمته التى استقبل بها الدكتور أحمد بدوى عضوًا فى مجمع اللغة العربية.

الفصل التاسع

د. محمد فؤاد شكرى

(١٩٠٦-١٩٦٣)

(١)

ينبغى الانتباه إلى التفريق بينه وبين الدكتور محمد أنور شكرى السابق عليه فى الميلاد، والذى كان من أساتذة الآثار المصريين الذين مثلوا الجيل الأول فى الجامعة المصرية، وقد عاش بعده خمسًا وعشرين سنة.

واحد من أبرز أساتذة التاريخ الحديث فى الجامعات المصرية، ألف فى مرحلة مبكرة مجموعة متميزة من الكتب الجامعية التى تناولت تاريخ مصر فى عهد محمد على وخلفائه المباشرين، كما عنى بدراسة تاريخ الدولة السنوسية المعاصرة فى ليبيا، وبتفاصيل علاقات مصر والسودان فى القرن التاسع عشر.

ويهمنى أن أذكر بالفضل الدكتور السباعى محمد السباعى لترجمته للدكتور محمد فؤاد شكرى فى ندوة الدراسات الشرقية فى خمسين عاما أكتوبر ١٩٩٣.

(٢)

تلقى الدكتور محمد فؤاد شكرى تعليماً مدنيًا وحصل على دبلوم مدرسة المعلمين العليا (١٩٢٧) فى الدفعة السابقة مباشرة على الدفعة الموازية لأولى دفعات الجامعة المصرية، ونال بعثة لدراسة التاريخ فى بريطانيا وسرعان ما نال درجة بكالوريوس الشرف فى التاريخ الحديث

من جامعة ليفربول (١٩٣١)، ثم درجة الماجستير فى الآداب من نفس الجامعة (١٩٣٣)، ثم درجة الدكتوراه فى الفلسفة والتاريخ الحديث (١٩٣٥).

(٣)

عمل الدكتور محمد فؤاد شكرى بعد عودته مدرسًا للتاريخ فى كلية الآداب بجامعة القاهرة، وتدرج فى وظائف هيئة التدريس حتى نال الأستاذية.

من مؤلفات الدكتور محمد فؤاد شكرى:

- «الحملة الفرنسية وظهور محمد على» (١٩٤٢).
- و«مصر والسيادة على السودان.. الوضع التاريخى للمسألة» (١٩٤٦).
- و«الحكم المصرى فى السودان (١٨٢٠ ـ ١٨٨٢)» (١٩٤٧).
- و«ألمانيا النازية.. دراسة فى التاريخ الأوروبى المعاصر» (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)» (١٩٤٨).
- و«السنوسية دين ودولة» (١٩٤٨).
- و«عبد الله جاك وخروج الفرنسيين من مصر» (١٩٥٢).
- و«ميلاد دولة: ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها (١٩٤٥ ـ ١٩٤٧)» (١٩٥٧).
- و«مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر (١٨٢٠ ـ ١٨٩٩)» (١٩٥٧).
- و«الصراع بين البرجوازية والإقطاع (١٧٨٩ ـ ١٨٤٧)» (١٩٥٨).
- «مصر فى مطلع القرن التاسع عشر (١٨٠١ ـ ١٨١١)» (١٩٥٨).

(٤)

اشترك الدكتور محمد فؤاد شكرى مع بعض زملائه فى تأليف بعض الكتب الجامعية والمرجعية، منها:

«بناء دولة: مصر محمد على السياسة الداخلية» (١٩٤٨).

و«أوروبا فى العصور الحديثة» الجزء الأول (من النهضة الإيطالية حتى الثورة الفرنسية) (١٩٥٧).

(٥)

وللدكتور محمد فؤاد شكرى عدة بحوث، منها:

«بعثة عسكرية بولونية فى مصر فى عهد محمد على» (١٩٤٦)، و«صفحة من تاريخ السودان الحديث.. رحلة محمد على باشا إلى فازوغلى (١٨٣٨ ـ ١٨٣٩)» (١٩٤٦).

(٦)

توفى الدكتور محمد فؤاد شكرى فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٣.

■ ■ ■

الفصل العاشر

د. أحمد عزت عبدالكريم

(١٩٠٩-١٩٨٠)

(١)

رائد من رواد المدرسة التاريخية فى الجامعات المصرية، وهو أبرز أساتذة التاريخ الحديث فى الجيل الثانى من أساتذة الجامعة، الذى يوازى الجيل الأول من خريجيها.

ولد الدكتور أحمد عزت عبد الكريم فى شبين الكوم بالمنوفية فى ١٩ يونيو ١٩٠٩، وتلقى التعليم الابتدائى فى مدارس شبين الكوم وطنطا وقنا، ثم تلقى التعليم الثانوى فى مدرستى أسيوط والزقازيق الثانويتين، وحصل على شهادة البكالوريا (أدبى) عام ١٩٢٦، وحصل على ليسانس الآداب عام ١٩٣٠ من جامعة القاهرة فى ثانى دفعات كلية الآداب.

ثم تابع الدكتور أحمد عزت عبد الكريم دراساته العليا فحصل على دبلوم معهد التربية عام ١٩٣٣، ثم على درجة الماجستير عام ١٩٣٦، وقد عمل مدرسا بالتعليم الثانوى حتى عام ١٩٣٨، ثم عين معيدًا بكلية الآداب جامعة القاهرة (١٩٣٨ ـ ١٩٤١).

(٢)

نال الدكتور أحمد عزت عبد الكريم درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث عام ١٩٤١، عين بعدها مدرسًا بكلية الآداب (١٩٤١ ـ ١٩٤٨)، ثم أستاذًا للتاريخ الحديث بآداب عين شمس (١٩٥١).

اختير الدكتور أحمد عزت عبد الكريم عميدًا لكلية الآداب جامعة عين شمس (١٩٦١ ـ ١٩٦٤)، ثم وكيلا لجامعة عين شمس (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨)، ثم مديرًا للجامعة (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩)، عقب اختيار سلفه الدكتور محمد حلمى مراد وزيرًا للتربية والتعليم، ثم عين أستاذًا متفرغًا بعد إحالته للتقاعد (١٩٦٩).

(٣)

كان لأحمد عزت عبد الكريم اهتمام بالغ بدراسة وتحليل «التاريخ الاقتصادى»، و«التاريخ الاجتماعى»، فى وقت كان فيه فهم التاريخ فى الجامعات المصرية يقتصر على فهم التاريخ السياسى وحده، وقد وجه عددًا من تلاميذه فى الدراسات العليا إلى البحث فى هذه المجالات ونجح فى تحقيق التوازن المطلوب فى دراسة التاريخ، وكان إنجازه لهذه الخطوة يمثل تحديًا كبيرًا حيث كان طلاب الدراسات العليا فى التاريخ يقصرون كل اهتمامهم على التاريخ السياسى.

وكان أحمد عزت عبد الكريم يعتقد أن تاريخ مصر لا يعرف الفجائية، ولا يعرف التنكر للماضى، إنما الأمر بناء مستمر، ولأن مصر جزء من الكيان العربى فقد حرص على التأريخ للعالم العربى، وأدخل المقررات الخاصة بالتاريخ العربى الحديث فى المقررات الجامعية، وقام بتدريسها والتأليف فيها، وهكذا أثرى المكتبة العربية بطائفة من الرسائل العلمية والكتب الدراسية التى شملت تاريخ العالم العربى.

(٤)

يدين له بالفضل معظم أساتذة التاريخ المعاصرين، وقد تولى توجيه الدراسات التاريخية العليا والتأليف التاريخى فى جامعة عين شمس وفى الجامعات الأخرى من خلال تجربة رائدة تمثلت فى «سمنار التاريخ الحديث» الذى كان يعقد بصفة أسبوعية فى قسم التاريخ بآداب عين شمس، وقد تولى رعاية هذا السمنار طيلة أستاذيته ورئاسته للقسم، ثم طيلة وجوده فى المناصب الجامعية العليا.

وقد أصدر أعضاء سمنار التاريخ الحديث بجامعة عين شمس مجلدًا ضخمًا فى ذكرى مرور ٢٠ عاما على تأسيس السمنار تكريمًا لأستاذهم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، وكتب مقدمة

هذا الكتاب التذكارى الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى الذى خلف أحمد عزت عبد الكريم فى رئاسة السمنار.

(٥)

عمل الدكتور أحمد عزت عبد الكريم أستاذًا زائرًا فى عدد من الجامعات العربية والأجنبية، حيث عمل أستاذًا بجامعة دمشق (١٩٤٦ ـ ١٩٤٩)، وعمل أستاذًا بالجامعة الليبية (١٩٦٠ ـ ١٩٦١)، وأستاذًا زائرًا بجامعة بيروت العربية (١٩٦٣)، وجامعة القاهرة فرع الخرطوم (١٩٦٨ و١٩٧٠)، وأستاذا بجامعة بيروت العربية (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠)، وأستاذا زائرا بجامعة الكويت (١٩٧٠)، وجامعة دمشق (١٩٧١)، وأستاذا زائرا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (نوفمبر ١٩٧٥).

(٦)

كان الدكتور أحمد عزت عبد الكريم عضوًا فى لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية (منذ ١٩٦٢)، ورئيسًا للجمعية المصرية للدراسات التاريخية (منذ ١٩٦٥)، وعضوًا فى مجلس العلوم الاجتماعية (أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا) (منذ ١٩٧٤)، وعضوًا فى المجمع العلمى المصرى (١٩٧٥)، وعضوًا فى لجنة تسجيل تاريخ الثورة (١٩٧٥)، وقد اختير رئيسًا للجنة قطاع دراسة العلوم الإنسانية بالمجلس الأعلى للجامعات التى أشرفت على تطوير الدراسة بكليتى الآداب ودار العلوم، ورأس لجنة كتابة تاريخ العرب والإسلام بجامعة الكويت (١٩٧٤).

(٧)

شارك الدكتور أحمد عزت عبد الكريم فى كثير من المؤتمرات العربية والدولية، ومنها مؤتمر الخريجين العرب ببيروت (١٩٥٥)، ومؤتمر الآثار بالبلاد العربية (فاس ١٩٥٩)، ومؤتمر التاريخ الآسيوى بنيودلهى (١٩٦١)، ومؤتمر التاريخ ببغداد (مارس ١٩٧٣)، ومؤتمر الحضارة العربية بالجامعة اللبنانية (مارس ١٩٧٥).

وقد قام بعدد من الرحلات العلمية المهمة وقام بزيارة دور الوثائق بإيطاليا والنمسا وفرنسا وإنجلترا (١٩٥١)، ثم عمل أستاذًا زائرًا بجامعة فرجينيا بأمريكا (١٩٥٢)، وزار الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى (١٩٥٧).

(٨)

نال أحمد عزت عبد الكريم كثيرا من التكريم والتقدير طيلة حياته العلمية، وقد منح وسام الاستحقاق السورى (١٩٤٨)، وحصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية (١٩٧٥)، كما حصل على وسام الجمهورية من الطبقة الأولى (١٩٧٥).

(٩)

آثاره:

- «تاريخ التعليم فى عصر محمد على»، القاهرة، ١٩٣٨.
- «المجمل فى التاريخ المصرى» الجزء الخاص بالفترة من الحملة الفرنسية حتى نهاية حكم الخديو إسماعيل، القاهرة، ١٩٤٢.
- «تاريخ التعليم فى عصر عباس وسعيد»، القاهرة، ١٩٤٥.
- «تاريخ التعليم فى عصر إسماعيل»، القاهرة، ١٩٤٥.
- «العرب والسياسة الدولية»، دمشق، ١٩٤٧.
- «تاريخ التعليم فى عصر محمد على.. مصادره ووثائقه»، المجلة التاريخية المصرية، العدد الأول، القاهرة، ١٩٤٨.
- «التقسيم الإدارى لسورية فى العهد العثمانى»، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، العدد الأول، القاهرة، ١٩٥١.
- «تاريخ أوروبا الاقتصادى»، القاهرة، ١٩٥٣.
- «دراسات فى النهضة العربية الحديثة»، القاهرة، ١٩٥٨.

- «قصر أسعد باشا العظم بدمشق»، دراسة تاريخية أثرية، مجموعة أعمال مؤتمر الآثار بفاس، ١٩٥٩.
- «العلاقات بين العرب والهند فى أواخر العصر الوسيط ومطلع العصر الحديث»، باللغة الإنجليزية، مجموعة أعمال مؤتمر التاريخ الآسيوى بنيودلهى، ١٩٦١.
- «نشأة المسألة الجزائرية»، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٣.
- «حركة التحول فى بناء المجتمع القاهرى»، مجموعة أعمال الندوة الدولية لألفية القاهرة، القاهرة، ١٩٦٩.
- «خمسون عاما على ثورة ١٩١٩»، مراجعة وتقديم، القاهرة، ١٩٦٩.
- «دراسات فى تاريخ العرب الحديث»، بيروت، ١٩٧٠.
- «أزمة الفكر العربى فى مطلع العصر الحديث»، مجموعة أعمال مؤتمر بغداد، ١٩٧٣.
- «محمد شفيق غربال: المعلم والمربى»، من كتاب لماذا نعلم؟ القاهرة، مارس ١٩٧٤.
- «عبد الرحمن الجبرتى: مؤرخ مصرى على مفترق الطرق»، ضمن مجموعة أعمال ندوة عبد الرحمن الجبرتى، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٧٤.
- «التأليف التاريخى فى مصر بين التقليد والتجديد»، مؤتمر الحضارة العربية، بيروت، ١٩٧٥.
- «التقاء الحضارات» محاضرة فى الرياض، ١٩٧٥.
- بحوث فى التغيير الاجتماعى لمجتمع القاهرة فى القرن التاسع عشر.
- «أزمة الفكر العربى فى مطلع العصر الحديث».
- «دراسات عن ابن عبد الحكم»، المكتبة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

(١٠)

وله محاضرات فى معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة:

- «الحركة الوطنية فى الجزائر».

- «تطور المسألة الجزائرية».
- «حركة التجديد وأوائل القرن التاسع عشر».

(١١)

وفى مجال الترجمة ومراجعة الكتب المترجمة:

- «البندقية جمهورية أرستقراطية»، شارل ديل (عن الفرنسة)، القاهرة، ١٩٤٨.
- «بريطانيا والدول العربية»، سيتون وليامز، القاهرة، ١٩٥٢.
- «مختصر دراسة التاريخ» الجزآن الثالث والرابع، أرنولد توينبى، القاهرة، ١٩٦٦.
- «أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين»، جرانت وتمبرلى، مجلدان، القاهرة، ١٩٦٧.
- «المجتمع الإسلامى والغرب»، القسم الأول، جزآن جب وبون، القاهرة، ١٩٧١.
- «أصول التاريخ الأوروبى الحديث»، هربرت فيشر، ترجمة زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مصطفى، المعارف، ١٩٦١.

(١٢)

كذلك قام بتحقيق:

- «حوادث دمشق اليومية» للبديرى الحلاق، القاهرة، ١٩٥٩.

ويذكر أنه أشرف على سلسلة المكتبة التاريخية، التى صدر منها خمسة عشر كتابا فى الفترة ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٨، مراجعة وتقديما.

■ ■ ■

الفصل الحادى عشر

الدكتور محمد أنيس

(١٩٢١ - ١٩٨٦)

(١)

يمثل الدكتور محمد أنيس قيمة كبيرة بين أساتذة التاريخ المعاصر، وقد جاءته هذه القيمة من عدة محاور كنت ولا أزال أرى أن أرتبها ترتيبًا مختلفًا عما هو متوقع من الترتيب المتعلق بالزمن فى الحديث عن أى شخصية .

ذلك أن أبرز ما تركه محمد أنيس هو بعض تلاميذه الذين راجع أعمالهم العلمية وهم يعدون رسائلهم العلمية تحت إشرافه فجاءت الرسالة مكتملة إلى حد معجز عارضة لحقيقة موقف الحركة الوطنية عرضًا ذكيًّا منصفًا مستوعبًا، وتقديرى أن عناية محمد أنيس ووعيه بتاريخ الوفد المصرى والمفاوضات المصرية البريطانية وجهود الاستقلال والحفاظ على الدستور ودعم الديمقراطية والحياة الحزبية وزعامة سعد زغلول والنحاس (وهى كما نرى قضايا متعددة وإن كانت متشابكة) كانت هى أبرز العوامل التى حفظت للحركة الوطنية تاريخها المنصف فى مناخ شمولى كان على أقل تقدير معاديًا للوفد وحريصًا كل الحرص على التقليل من دور زعمائه وعلى التقليل من دور الفكرة الليبرالية وعلى التقليل من دور الحياة الحزبية و على التقليل من دور الأغلبية على وجه التحديد.

(٢)

ونحن إذا نظرنا إلى الأساتذة المعاصرين لمحمد أنيس لا يزعجنا مما يشيع فى كتاباتهم وآرائهم

من تحفظات (بل وتجنيات)كثيرة تجاه الوفد وتجاه حكم الشعب وتجاه فكرة الأغلبية، ومع كل تقديرنا لهؤلاء الأساتذة وعلمهم وشخصياتهم، فإن انحياز محمد أنيس إلى الشعب وحركته وثورته وإلى الأداء الليبرالى فى مجمله كان صمام الأمان الذى حفظ للوطن تاريخه، ويكفى مصر المعاصرة أن يكون محمد أنيس قد أشرف على رسالة واحدة من التى انحازت للشعب وأنجزت للشعب هذا التاريخ المكتوب بلغة العلم، والوثيقة والحقيقة بعيدًا عن الأيديولوجيا والانحياز الخفى أو المستخفى لآليات ثورة ٢٣ يوليو على حساب الشعب.

(٣)

و قد أتم الدكتور أنيس هذا الجهد الإشراقى بفدائية وحب بعيدًا عن الانحياز المعلن لثورة ١٩٥٢ أو لقادتها على حساب أسلافهم من الزعماء الحقيقيين.

(٤)

هكذا أنجز محمد أنيس سدًا عاليًا أمام الانحيازات من خلال بعض تلاميذه وبعض أعمال تلاميذه، وأصبحت مصر الليبرالية لا تعانى من ظلم النفس وجلد الذات بفضل محمد أنيس فى المحل الأول.

وبهذا المثل فى هذا الميدان تتضح لنا أن قيمة الأستاذ الجامعى يمكن تقديرها بميزان الذهب لو أنه أفلح وحقق نجاحا حقيقيا فى توجيه عمل علمى واحد على مستوى رفيع من الاتقان والتجويد والانتماء، فبأستاذيته لمثل هذا العمل الواحد يكون الأستاذ الجامعى قد قدم لوطنه أجل خدمة.

(٥)

ومن الطريف فى هذا المقام أن محمد أنيس كان من الشجاعة بحيث آثر أن يمضى فى هذا السبيل الشاق إلى النهاية على الرغم مما شاع عنه من تحفظ أكاديمى بعيد عن المقومات الخطابية والادعائية والتسلطية.

لكن الأطرف من هذا ما شهدته بنفسى وبعينى رأسى حين أعلن فؤاد سراج الدين تأسيس حزب الوفد الجديد فى احتفال شعبى كبير فى قصره فى جاردن ستى، فإذا بمحمد أنيس- وهو الرجل المعرض عن الميول الزعامية والاحتفالية- يجلس بالقرب من سراج الدين فى نفس الأريكة، ولا يشير سراج الدين فى تعقيباته القصيرة إلى أحد بقدر ما أشار إلى أنيس.

(٦)

ومن الطريف أيضًا أن أنيس بحكم انتمائه لليسار واجه فى أواخر حياته ضغوطًا هائلة من شباب اليسار كى يحتج على سراج الدين حين أدخل سراج الدين الإخوان والوفد فى تحالف يجابه الحزب الوطنى فى بداية حكم مبارك.

ولم تكن صحة محمد أنيس تسمح له أن يقاوم ضغوط الشباب اليسارى المتسلط، ولا كان مطلوبا منه ذلك، ولا كان قادرًا عليه.

لكن الواقعة التى أغفل الكتاب والمؤرخون الإشارة إليها كشفت بكل وضوح عن الفارق الكبير جدًّا بين الوفد كتيار وطنى طليعى (وأحيانا كتيار يسارى حقيقى) بعيد عن روح الإقصاء وميال إلى الاستيعاب وجانح إلى الوطنية وبين بعض التيارات اليسارية المراهقة التى اتسمت بسلوكين منتقدين وغير متناقضين: فقد مارست الانتهازية فى كل موقف أتاح للانتهازية مكسبا أو لوح بمكسب، وابتعدت عن المثالية فى كل موقف كان يتطلب المثالية ... وهو موضوع حديث آخر.

(٧)

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإن ثورة ١٩٥٢ كانت ومن حولها قد مهدت لصدور قرار بفصل الدكتور أنيس من الجامعة فى عام ١٩٥٤، فأضرب تلاميذه فى قسم التاريخ عن الدراسة دفاعًا عن أستاذهم واحتجاجًا على ما يحاك ضده، فأجهض الطلبة قرار فصله و عاد إلى قاعة المحاضرات.

ومع هذا فإنه يروى أنه حين وقع العدوان الثلاثى ١٩٥٦ دخل الدكتور أنيس قاعة

المحاضرات فلم يقل إلا جملة واحدة: «ليس الآن وقت الكلام، وإنما هو وقت النضال، وليس عندى ما أقوله سوى دعوتكم جميعًا للخروج فى هذه اللحظة، والانضمام إلى مراكز التدريب».

(٨)

نأتى إلى ثانى ما تركه الدكتور محمد أنيس، وهو أعماله العملية، ولاشك فى أنها تتمتع بقدر كبير من المنهجية والتفوق والدقة، لكننا بالطبع كنا نؤمل من هذا المؤرخ العظيم طيفًا أوسع من هذه الأعمال، لكننا نظلم الرجل إذا لم نذكر أن إنجازه نفسه كان نوعا من الإعجاز فى الزمن الذى لمع فيه اسمه ووصل إلى مرحلة العطاء العلمى نقصد: عهد ثورة ١٩٥٢، وهو زمن لم يكن ليرحب بالإنتاج المتوقع من أنيس ولم يكن ليتقبل وجود مثل هذا الإنتاج ولا أن يكون هذا الإنتاج من المقررات الدراسية فى المرحلة الجامعية التى يتكون فيها رجال العهد الجديد، وبالطبع فإن مثل هذا التوجه لم يكن صريحًا ولا معلنًا، ولكنه كان مفهوما ومستقرًّا بالاتفاق الضمنى، وكان محميًّا بسياج تقارير التنظيم الطليعى وما شابهها التى كانت كفيلة باصطياد أى إنصاف يقدمه محمد أنيس للحقبة الليبرالية ودور الحركة الوطنية فيها، واستخراج الإسقاط الواضح منه على فشل ثورة ١٩٥٢ وفشل زعاماتها فى تحقيق نجاح مماثل.

ولا شك فى أن كثيرًا من هذه الممارسات قد وجدت وتكررت وآذت محمد أنيس وحرمته من بعض ما يستحقه على الرغم من أنه لم يبخل على ثورة ١٩٥٢ ولا على منظمة الشباب الاشتراكى ولا على معهد الدراسات الاشتراكية ولا على كثير من المؤسسات الأخرى بجهده العلمى الكفيل بدعم توجه ثورة ١٩٥٢ وتثبيت أركانها، لكننا لا نستطيع أن ننكر أن مناخ التقارير والدس المنظم كان هو الأكثر سيادة وريادة وقيادة، ولهذا فإن إنصاف محمد أنيس للوفد والنحاس فى حادث ٤ فبراير (على سبيل المثال) يبقى بمثابة عمل فدائى جسور.

(١٠)

أما ثالث الجوانب فهو أن الدكتور محمد أنيس عاش تجربته السياسية الأكاديمية بكل

جوارحه فكان من الأساتذة الرواد النوادر الذين جمعوا بين الهواية والمهنة وجمعوا بين الدراية والرواية وجمعوا بين الحياة والمثال، وفى هذا الصدد تفوق أنيس على من كانوا يتفوقون عليه من السابقين والمعاصرين من أساتذة التاريخ، وقد فرض هذا التفوق نفسه حين وجدنا لأنيس آثارا مبكرة منصفة لليبرالية (والأغلبية) التى هو منها ومن محبذيها رغم انتمائه اليسارى الواضح.

ومن الحق أن جمع أنيس فى فكره بين تيارى الوفد واليسار لم يكن نشازًا وإنما كان تعبيرا عن توافق حقيقى ومبدئى، كما أن فهمه للحياة السياسية والعدالة الاجتماعية والممارسة الديمقراطية كان يعلو تماما على ميل بعض الأكاديميين (وبعض الايديولوجيين) إلى ما عرف عنهم من تبنى أقوال ممجوجة ومثيرة للاشمئزاز من قبيل عدم استعداد الشعب المصرى للديمقراطية أو عدم صلاحية الديمقراطية للشعب المصرى، وهكذا فإن تعبير أنيس عن إيمانه بالشق الاجتماعى فى ممارسات ١٩٥٢ كان تعبيرًا غير مباشر عن اعتراضه على الشق السياسى فى ممارسات ١٩٥٢. وليس فى هذا أى مبالغة.

وقد تفوق الدكتور محمد أنيس فى هذا المعنى من حيث تفوق أيضًا الأستاذ السابق عليه وهو أحمد عزت عبد الكريم الذى آثر أن يتجه ببحوث التاريخ إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية حتى لا يتورط فى أشواك السياسة التى لن تسمح له باظهار وفديته المخلصة ولا إيمانه بالشعب وحكم الشعب.

(١١)

أما العنصر الرابع فى أداء الدكتور محمد أنيس فيرتبط بالعنصر الثالث ويعمقه، وهو أن أنيس كان من الشجاعة بحيث قبل مرة بعد أخرى أن يكون منتميًا واضح الانتماء ومنظمًا واضح الانتظام، ولم يتعال أبدًا على فكرة التنظيم السياسى ولا العمل الجماهيرى ولا التثقيف السياسى ولا الوعى الحزبى، كان فى هذا سابقا على كل معاصريه وإن لم يكن أحد منهم قد وصل إلى ما وصل إليه من مكانة.

كان الدكتور محمد أنيس حريًا أن ينال قدرًا أعظم من التقييم الإيجابى لولا حرص بعض اليساريين المتحمسين على أن يلووا عنق ممارسته لتخضع لتصوراتهم النظرية عن اليسار وعن

حركة اليسار مع أنه كان من الأولى بهم أن يعتبروا تجربة أنيس نبراسًا لهم يهتدون بها فى يساريتهم بدلًا من أن يعتبروها ورقة امتحان يصححونها ويقيمونها.

(١٢)

كان الدكتور أنيس فى أعماله التاريخيه حريصا على أن يربط الحركة التاريخية فى مصر بإبراز دور المقاومة الشعبية، ورد اعتبار الشعب المصرى وسيرته فى صنع الأحداث، ومقاومة الناس فى مصر للنفوذ الاستعمارى بجميع أشكاله، وإبراز دور الحركات الشعبية فى مواجهة الاحتلال.

ومع هذا فقد تناول بالبحث والدراسة مناطق متعددة فى التاريخ العثمانى والتاريخ الأوروبى وأثر التاريخ الاقتصادى فى انتقال أوروبا من العصور الوسطى إلى الحديثة، ووثائق الحركات الشعبية والثورية فى مصر، و أهمية الوثائق البريطانية، والثورة الروسية الكبرى فى عام ١٩١٧م، و المؤتمر الآسيوى الأفريقى، والقومية العربية، والقضية الفلسطينية.

كذلك ترك الدكتور محمد أنيس آثارا مهمة عن وثائق حريق القاهرة، وعن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م، و كتب عن المجتمع المصرى من خلال المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى فى ضوء الوثائق.

كما كتب أيضا عن الصراع العربى الإسرائيلى وتأملاته وتحليلاته.

ومن أعماله التاريخية المهمة: مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى، وتطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو.

(١٣)

من الرسائل التى أشرف عليها: رسالتا الدكتور عبد العظيم رمضان للماجستير والدكتوراه: «تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨م إلى ١٩٣٦م» و«تطور الحركة الوطنية فى مصر من إبرام معاهدة ١٩٣٦م إلى بداية الحرب العالمية الثانية». ورسالة أحمد صدقى الدجانى للماجستير «نشأة الحركة السنوسية ونموها فى القرن التاسع عشر»، ورسالة الدكتور على بركات للدكتوراه: «تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨٤٦-١٩١٤م»، ورسالة

عبد الله جندى للماجستير: «كفاح الأمير عبد القادر الجزائرى ضد الفرنسيين فى الجزائر»، ورسالة الدكتورة نوال راضى للماجستير: «الحركة العمالية وأثرها فى تطور التاريخ السياسى فى مصر ١٨٩٩-١٩٣٠م».

(١٤)

أما الجانب القومى والمؤسسى الذى لا يقل أهمية عن هذا كله فهو جهد الدكتور محمد أنيس فى تأسيس مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر من أجل تجميع وثائق التاريخ من داخل المركز وخارجه لإفادة أبنائه من الباحثين فى سياق إعدادهم لدراساتهم.

وقد تمكن المركز خلال إشراف الدكتور محمد أنيس عليه فى الفترة ١٩٦٧ إلى ١٩٧٥ من جمع العديد من الوثائق التى تؤرخ لسيرة مصر وزعمائها وحركاتها الثورية والشعبية.

ويذكر للدكتور محمد أنيس أنه وفق إلى استصدار القوانين التى تمنع تسرب الوثائق المصرية إلى الخارج.

(١٥)

لقد عرفت الدكتور محمد أنيس لفترة قصيرة، وأعجبت بهدوئه ورزانته وتواضعه وعلمه وفهمه وبعده عن الادعاء، وإنى أدعو الله أن يمتد بى العمر حتى ألقى مزيدًا من الضوء على فكره ومنهجه.

■ ■ ■

الفصل الثانى عشر

د. أحمد عبدالرحيم مصطفى

(١٩٢٥-٢٠٠٢)

(١)

كان الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى نموذجا فذًّا للأستاذ الجامعى أداء وفكرا، وقد جمع المنهجية والموسوعية واعتدال الفكر والإيمان بالعلم ومنجزاته والفكر العلمى.

وكان الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى واسطة العقد بين أساتذة التاريخ المصرى المعاصر، وكان من أبرز حبات هذا العقد، فقد وهب حياته للتاريخ بحثا وكتابة وتدريسًا ومناقشة، ورزق التوفيق المبكر حين أصبح عضوًا فى هيئة التدريس مؤهلًا بالدكتوراه من لندن وهو فى الثلاثين.

ظل الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى بمثابة الإنسان المتميز فى قسم متميز فى كلية متميزة فى جامعة متميزة، وعلى الرغم من ميوله اليسارية فإنه لم يصنف يساريًّا كامل اليسارية مثل الدكتور محمد أنيس مثلًا، وإنما كان يصنف ليبراليا يميل إلى اليسار، وكان كذلك بالفعل.

(٢)

تميز الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى عن كل أساتذة التاريخ بفهمه العميق للغة والأدب، ولم يكن تأليفه المبكر عن توفيق الحكيم من فراغ، وإنما كان تعبيرًا عن ميول نقدية وأدبية وجدت نفسها بحاجة إلى التحقق والتعبير عن محتواها.

كان يشجع على التخصص والتخصص الدقيق، كما كان يشجع على حرية الفكر، وكان مع هذا مواكبا لتوجه الستينيات بعقل وتروٍّ، ولهذا وقع عليه الاختيار ليكون عضوا فى تنظيم الشباب الاشتراكى، واختير رائدًا وأمينا للمكتب التنفيذى بكلية الآداب جامعة عين شمس حتى هزيمة يونيه عام ١٩٦٧.

وشارك أستاذه د. أحمد عزت عبد الكريم فى تأسيس وإرساء دعائم حلقة البحث التى عرفت باسم «سمنار» التاريخ الحديث والمعاصر لطلاب الدراسات العليا فوضع له تقاليد وخطة عمل ساهمت فى إبراز هذا التجمع العلمى الفريد من نوعه فى الدراسات الإنسانية.

(٣)

كنت أحب الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى حبًّا يفوق حبى للآخرين من الأساتذة التالين له، الذين شاءت ظروف الحياة والنشاط أن يكونوا أقرب إلىَّ، وكان السبب فى هذا تكامل تكوينه الفكرى الذى كان يبدو واضحًا فى الحكم على الأمور، وذلك على الرغم من اختلاف توجهاتى عن توجهاته، فهو لم يكن يقدر الوفديين كما أقدرهم، ولم يكن يعترف بالسادات على نحو ما أعترف به وأقدره.. وهكذا.

وفى المقابل كنا نلتقى أونتطابق فى أغلب أحكامنا الإنسانية، وفى أحكامنا العقلية فلم يكن هذا العالم الجليل فى جوهر فكره الأكاديمى من أنصار الانحياز المطلق ولا الانحياز المسبق ولعل فى هذه الخصلة مفتاح نجاحه وتميزه.

وكان قادرًا على أن يدرك الحقيقة التاريخية بعد أن تطورت الحقيقة المادية من المصادر الجديدة للرواية أو الوثيقة أو النتيجة . وذلك على خلاف كثير من تلاميذه الذين كانوا يفضلون اللجوء إلى تأويل الواقع الجديد ليجعلوه خاضعًا للفكر القديم الذى ألفوه أو حفظوا نصوصه.

(٤)

كان الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى نموذجًا من النماذج النادرة فى أساتذة الجامعات المصرية فى جيله وذلك على الرغم من أن تكوين هذا الجيل كان ليسمح بوجود كثيرين من

أمثاله لكن التفوق فيما يبدو دفع أقرانه إلى التقوقع من أجل التفوق بينها، دفعه هو إلى التوسع من أجل التفوق فكانت شخصيته أرحب أفقًا وأوسع رؤية.

وإذا كنا نقول: إن أستاذ الجامعة ينبغى أن يكون أولًا أستاذًا قبل أن يكون أستاذًا لعلم معين، فإن هذه القاعدة تنطبق تمامًا على أحمد عبدالرحيم مصطفى الذى كان قادرًا على أن يكون أستاذًا للاجتماع وأستاذًا للفلسفة وأستاذا للنقد الأدبى والدراسات الأدبية بنفس القدرة على أن يكون أستاذا للتاريخ المعاصر، بل إنه وهو أستاذ للتاريخ المعاصر كان قادرًا على أن يكون أستاذًا للتاريخ القديم والوسيط.

(٥)

وليس أدل على حيوية هذا الأستاذ وخصوبة فكره من كتابه فى «أصول التاريخ العثمانى» الذى كتبه بعد سن التقاعد بأسلوب ومنهج لايقل فى حيويته وفى عنفوانه عن كتاب يصدر عن أستاذ شاب عفى.

وكان الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى قد كتب هذا الكتاب القيم حين دعى إلى تدريس مقرر فى هذا التخصص فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وكان قادرًا على أن يضيف إلى الأدبيات السابقة فى هذا التخصص من ثقافته التاريخية الواسعة ومن خبرته التى تكونت فى أثناء إعداده لرسالة الماجستير.

كما أن دراساته عن ألمانيا والمشرق العربى ومثلها عن أمريكا والمشرق العربى تدل بوضوح على مكانة أستاذ عالمى لا يقف التاريخ المعاصر عنده عند حدود وطنه أو إقليمه.

وعلى وجه العموم فلاتزال كتبه بمثابة مراجع معتمدة تأليفًا وبحثًا وترجمة.

وفى هذا الصدد طلبت إليه أن يكتب مقدمة كتابى «المحافظون» وأنا أعلم أنه سيضعه حيث هو من علم التاريخ أو بالأحرى من حيث هو بعيد عن التاريخ التقليدى، وقد تفضل على بهذه المقدمة.

(٦)

ومهما كان من استفادة الكويت وغيرها من وجود أحمد عبدالرحيم مصطفى فى جامعتها

فقد خسرت مصر الكثير بغياب هذا الرجل عن حياتها الأكاديمية بعد أن بلغ سن النضج والسن الذهبية للعطاء، ولم يكن هناك مبرر مهما كان لأن يغيب مثل هذا الرجل عن مدرسته الأصيلة على هذا النحو وهو ما بين الستين والسبعين فى قمة زمن العطاء.

واذا كنا فى مقام التأريخ فإننا نستطيع أن نقول: إن أحمد عبدالرحيم مصطفى لم يغب فى هذه الفترة وحده عن وطنه وإنما غاب معه ما لايقل عن عشرة من أفضل الأساتذة المصريين فى التخصصات المختلفة عملوا فى الكويت وفى غيرها ووجدوا الجزاء المادى الذى افتقدوه فى مصر التى اضطرتها ظروف الستينيات وما بعدها إلى أن تكون عاجزة عن أن تحتفظ بهؤلاء الأساتذة فى جامعاتها إلا بأن ينفقوا هم على الجامعة.

(٧)

ولد الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى بسوهاج فى حى الغيانية لأسرة متوسطة فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٥ والتحق بقسم التاريخ فى جامعة القاهرة فى سبتمبر ١٩٤٢ وتخرج فى يونيه ١٩٤٦ بتقدير جيد جدًا وكان ضمن أوائل الخريجين وتسلم شهادته الجامعية فى حفل ملكى حضره جلالة الملك فاروق و سلم فيها الأوائل شهاداتهم.

واظب على دراسته العليا فى التاريخ الحديث فى نفس الوقت الذى اشتغل فيه بالتدريس لعدة سنوات فى سوهاج فى مرحلة التعليم الثانوى.

حصل على درجة الماجستير ١٩٥١، وكانت رسالته عن علاقات مصر بتركيا فى عصر الخديو إسماعيل ٦٣/ ١٨٧٩ تحت إشراف أستاذه أحمد عزت عبد الكريم، وناقشه د. محمد صبرى السوربونى، د. محمد فؤاد شكرى.

وقد طبعت هذه الرسالة فى كتاب فيما بعد بدار المعارف عام ١٩٦٧.

(٨)

عين الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى معيدًا بقسم التاريخ كلية الآداب بجامعة عين شمس فسجل لنيل الدكتوراه فى موضوع (المسألة المصرية بين عامى ٧٩/ ١٨٨٢) تحت إشراف أ.د.أحمد عزت عبد الكريم ولكنه حصل على بعثة حكومية إلى إنجلترا لدراسة الدكتوراه فى

التاريخ الحديث ١٩٥٢ فالتحق بجامعة لندن وسجل تحت عنوان (شؤون مصر الداخلية والخارجية) من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٨٨٢.

وقد نال الدكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٥٥ وقد نشرت الرسالة عام ١٩٦٦ بعد ترجمتها إلى العربية فيما بعد بدار المعارف تحت عنوان «مصر والمسألة المصرية».

وبعد حصوله على درجة الدكتوراه عمل مدرسا للتاريخ الحديث المعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس، وترقى حتى أصبح أستاذا للتاريخ الحديث فى عام ١٩٦٨ ثم رئيسا لقسم التاريخ ١٩٧٠ ثم وكيلا للكلية ١٩٧٢، ثم أعير ليكون أستاذ التاريخ العربى الحديث بجامعة الكويت منذ عام ١٩٧٣، كما عمل فى معهد دراسات الشرق الأوسط بواشنطن.

وكان عضوا فى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية وأمينًا عامًّا لها حتى سفره إلى الكويت، وفى اتحاد المؤرخين العرب واللجنة الدائمة لترقيات الأساتذة والأساتذة المساعدين ولجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة.

أشرف على عدة رسائل فى التاريخ العربى الحديث كتبها دارسون من شتى أنحاء الوطن العربى. اشترك فى كثير من المؤتمرات التاريخية فى الوطن العربى وبريطانيا.

نال الجائزة التقديرية فى العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٨م، وحصل على وسام المؤرخين العرب.

توفى ٢٥ مارس ٢٠٠٢م بالقاهرة، ودفن بمسقط رأسه بسوهاج.

(١٠)

أبرز مؤلفاته:

- علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل، ٦٣-١٨٧٩، نشر عام ١٩٦٧.
- توفيق الحكيم.. أفكاره وآثاره، ١٩٥٢.
- مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢، نشر عام ١٩٦٦.

- الثورة العرابية، المكتبة الثقافية، (٣٠)، عام ١٩٦١.
- مشكلة قناة السويس، ١٩٦٦.
- تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ١٩٦٧.
- العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦، نشر عام ١٩٦٨.
- موسوعة الهلال الاشتراكية (بعض مواردها) ١٩٧٠.
- حركة التجديد الإسلامى فى العالم العربى، ١٩٧١.
- تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة، ١٩٧٣.
- الولايات المتحدة والمشرق العربى، عالم المعرفة (٤)، ١٩٧٨.
- فى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق، ١٩٨٠.
- بريطانيا وفلسطين ٤٥-١٩٤٩ دراسة وثائقية، ١٩٨٦.
- خرافة الحقوق التاريخية للعراق فى دولة الكويت (بالاشتراك) ١٩٩٠.
- ألمانيا الهتلرية والعالم العربى.
- المجتمع الإسلامى والغرب (وهى ترجمة لكتاب هاملتون جب وهارولد بوون).
- بريطانيا والدول العربية (١٩٢٠- ١٩٤٨).
- الولايات المتحدة والمشرق العربى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

■ ■ ■